مكتبة الفقير الله تعالى
صالح مصطفى عمر
باب

٩١/ الكفاية
مكتبة الشيخ مصطفى الكفوي
مدرسة سيدنا علي
غزة

ايرلق واقع اولور

ارادہ ارلمش واقع اولمغہ ـ واقع اولور

صاحب ممالک
الشديد

كتاب اسرار العربية

نحو

من المطهر الله
على ابى عبد الله
ولى الدين جار الله

١٨٨٦

MİLLET GENEL KÜTÜPHANESİ
KISIM: V. Carullah Ef.
ESKİ KAYIT No. 1882
YENİ KAYIT No.
TASNİF No.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله كاشف الغطاء وصانع العطاء ذي الجود والابداء والاعادة والابداء
المتوحد بالذات القديمة المقدسة عن الجزء والفناء المتفرد بالصفات
الازلية المنزهة عن الزوال والفناء والصلوة على محمد سيد الانام وعلى اله
واصحابه الاصفياء وبعد فقد ذكرت في هذا الكتاب الموسوم
باسرار العربية كثيرا من مذاهب النحويين المتقدمين والمتاخرين
من البصريين والكوفيين وصححت وزدت ما عداه لواضح التعليل ورجحت
في ذلك كله الى الدليل واعفيته من الاسهاب والتطويل وسألته وهو علي المعلم
اية السبيل فقال الله تعالى ينفع به وهو حسبي ونعم الوكيل باب
علم ما الكلم فان قيل ما الكلم قيل الكلم اسم جنس واحدته كلمة كقولك نبقة ونبق
ولبنة ولبن وتفنة وتفن وما اشبه ذلك فان قيل ما الكلام قيل ما كان الحروف
دالا بتاليفه على معنى يحسن السكوت عليه فان قيل فما الفرق بين الكلم والكلام قيل
الفرق بينهما ان الكلم يطلق على المفيد وعلى غير المفيد واما الكلام فلا ينطلق الا على المفيد
خاصة فان قيل فلم قلتم ان اقسام الكلم ثلثة لا رابع قيل لانا وجدنا ما هذه الاقسام لها تعبر
عن جميع ما يخطر بالبال ويتوهم في الخيال ولو كان هناك قسم رابع لبقي في النفس شيء
لا يمكن التعبير عنه بازاء ما سقط الا ترى انه لو سقط احد هذه الاقسام
الثلثة لبقي في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه بازاء ما سقط فلما عبر بهذه الاقسام

عن جميع

عن جميع الاشياء دل على انه ليس الا بازاء ما سقط فلما هذه الاقسام الثلثة فان
قيل لم سمي الاسم اسما قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب البصريون الى انه سمي اسما
لوجهين احدهما انه سما على مسماه وعلا عليه ما كنه من معناه فسمي اسما والوجه الثاني
ان هذه الاقسام الثلثة لها ثلاث مراتب فمنها ما يخبر به ويخبر عنه وهو الاسم
كقولك زيد قايم ومنها ما يخبر به ولا يخبر عنه وهو الفعل كقولك قام زيد ومنها ما لا يخبر به
ولا يخبر عنه وهو الحرف كقولك هل وبل وما اشبه ذلك فلما كان الاسم يخبر به ويخبر عنه
والفعل يخبر به ولا يخبر عنه والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه فقد سما على الفعل والحرف
اي ارتفع والاصل فيه سمو الا انهم حذفوا الواو من اخره وعوضوا الهمزة فصار اسما ووزنه اعفع
الى انه سمي اسما لانه سمة على المسمى يعرف بها والسمة العلامة والاصل فيه وسم الا انهم
حذفوا الواو من اوله وعوضوا مكانها الهمزة فصار اسما ووزنه اعل لانه قد حذف
منه فاوه التي هي الواو في وسم والصحيح ما ذهب اليه البصريون وما ذهب اليه الكوفيون
فان كان صحيحا من جهة المعنى الا انه فاسد من جهة التصريف وذلك من اربعة اوجه
الوجه الاول انك تقول في تصغيره سمي كحنوه وحنى وقنو وقنى ولو كان ماخوذا من السمة
لوجب ان تقول في تصغيره وسيم كما تقول في تصغير عدة وعيدة وفي تصغير
وذينة قلما قيل سمي دل على انه مشتق من السمو لا من السمة وكان الاصل فيه سمو الا
انه لما اجتمعت الياء والواو والسابق منهما ساكن قلبوا الواو ياء وجعلوهما

مشدودة كما قالوا سيّد وهيّن وميّت والاصل سَيْوِد وهَيْوِن ومَيْوِت
الا انه لما اجتمعت الياء والواو والسابق منهما ساكن قلبوا الواو ياء وجعلوها
ياء مشدودة وقلبوا الواو الياء ولم يقلبوا الياء الى الواو لان الياء اخف
والواو اثقل فلما وجب قلب احدهما الى الاخر كان قلب الواو التي هي اثقل الى
الياء التي هي اخف اولى والوجه الثاني انك تقول في تكسيره اسماء نحو حنو
واحناء وقنو واقناء ولو كان ماخوذا من السمة لوجب ان تقول في تكسيره
اوسام فلما قيل اسماء دل على انه مشتق من السمو لا من السمة وكان الاصل فيه
انه لما وقعت الواو طرفا وقبلها الف زايدة قلبت همزة كما قالوا حذاء وكساء
وسماء والاصل حذاو وكساو وسماو الا انه لما وقعت الواو طرفا وقبلها الف
زايدة قلبت همزة وقيل قلبت الفا لانها لما كانت متحركة وقبل الالف فتحة
لازمة قدروا انها قد تحركت وانفتح ما قبلها لان الالف لما كانت خفيفة زيدة
ساكنة والحرف الساكن حاجز غير حصين لم يعتد وابها فقلبوا الواو الفا فاجتمع
الفان الف زايدة والف منقلبة والالفان ساكنان وهما لا يجتمعان فقلبت
المنقلبة همزة لالتقاء الساكنين وكان قلبها الى الهمزة اولى لانها اقرب الحرف
اليها والوجه الثالث انك تقول اسميته ولو كان ماخوذا من السمة لوجب
ان تقول اوسمته فيما قيل اسميته دل على انه مشتق من السمو لا من السمة وكان
فيه اسموته الا انه لما وقعت الواو طرفا رابعة قلبت ياء كما قالوا ادعيت وارعيت
واشقيت والاصل فيه ادعوت وارعوت واشقوت الا انه لما وقعت الواو
رابعة قلبت ياء حملا على المضارع كيدعي ويرعى ويشقى والاصل
يدعو ويرعو ويشقو وانما قلبت ياء في المضارع لكسرة ما قبلها فلما تعادلت وتر
وانما قلبت الواو فيها ياء وان لم تقلب ياء في لفظ المضارع لان الاصل
في تفاعلت فاعلت وفي تفعّلت فعلت وفاعلت وفعلت يجب قلب الواو
فيهما ياء فكذلك تعاعلت وتعلت والوجه الرابع انك تجد في اوله همزة التعويض
وهمزة التعويض انما تكون فيما حذف منه لانه لا فاء له الا ترى انهم لما حذفوا
الواو التي هي اللام ينوء عوضوا الهمزة في اوله فقالوا ابن ولما حذفوا الواو
التي هي الفاء من عدة وكذلك لم تعوضوا الهمزة في اوله فلما عوضوا الهمزة
هاهنا في اوله دل على ان الاصل فيه سِمو كما ان الاصل في ابن ينوء الا انهم
حذفوا الواو التي هي اللام عوضوا الهمزة في اوله فقالوا اسم فدل على انه مشتق
من السمو لا من السمة ومما يؤيد انه مشتق من السمو لا من السمة انه قد جاء
اسم سِمًا على وزن ثُدْيٍ والاصل فيه سِمو الا انه لما تحركت الواو وانفتح
ما قبلها قلبوها الفا وحذفوا الالف لسكونها وسكون التنوين فصار سُمًا وفي
الاسم خمس لغات اِسْمٌ واَسْمٌ وسِمٌ وسُمٌ وسُمًا قال الشاعر

باسم الذي في كل سورة سِمُهُ ... هو يوي سُمٌ وقال الراجز شعر

دعانا اعجبنا مقدمة بدعي ... انا السمو وقد ضاف سمه وقال الاخر

واسمك اسماك سما مبارکا اشتق الله به اثبارکا وکسرت الهمزة فی الاسم لمجاورة
سینه فی سموٰلة الاصل وضمت الهمزة فی اسم لمجاورة سینه فی سموٰلة اصل
ثانی والذی یدل علی ذلک اللغتان الاخریان وهما سِمٌ وسُمٌ فانهما حذفت
لامهما وبقیت فاوهما علی حرکتهما فی الاصلین ووزن اسم فلع الهمزة فَعٌ ووزن
سِمٌ فِعٌ ووزن سُمٌ فُعٌ فان قیل ما حد الاسم قیل کل لفظة دلت علی معنی غیر مقترن
بزمان محصل وقیل ما دل علی معنی کان ذلک المعنی شخصا او غیر شخص وقیل ما دل
الاعراب فی اول وضعه وقد ذکر فیه النحویون حدودا کثیرة تنیف علی سبعین
حدا ومنهم من قال لا حد له ولهذا لم یحد سیبویه وانما اکتفی فیه بالمثال وقال الاسم
رجل وفرس فان قیل ما علامات الاسم قیل علامات الاسم کثیرة فمنها الالف واللام
نحو الرجل والغلام ومنها التنوین نحو رجل وغلام ومنها حرف الجر من زید والی عمرو
ومنها التثنیة نحو الزیدان والعمران ومنها الجمع الزیدون والعمرون ومنها النداء
نحو یا زید ویا عمرو ومنها الترخیم نحو یا حار ویا مال فی ترخیم حارث ومالک وقد قرا
بعض السلف ونادوا یا مال لینقض علینا ربک ومنها التصغیر زبید وعمیر فی تصغیر
زید وعمرو ومنها النسب نحو زیدی وعمری فی النسب الی زید وعمرو ومنها العائد
ومنها ان یکون فاعلا او مفعولا نحو ضرب زید عمرا ومنها ان یکون مضافا او
مضافا الیه نحو غلام زید وثوب خز ومنها ان یکون مخبرا عنه کما بینا فهذه معظم
علامات الاسما فان قیل لم سمی الفعل فعلا قیل لانه یدل علی الفعل الحقیقی الذی

انک

انک اذا قلت ضرب دل علی نفس الضرب الذی هو الفعل فی الحقیقة فلذلک سمی
سمی بالفعل لانهم یسمون الشیء بالشیء اذا کان منه بسبب وهو کثیر فی کلامهم فان
قیل فما حد الفعل قیل حد الفعل کل لفظة دلت علی معنی غیرها مقترن بزمان
محصل وقیل ما اسند الی شیء ولم یسند الیه شیء وقد حده النحویون ایضا بحدود
کثیرة فان قیل ما علامات الفعل قیل علامات الفعل کثیرة فمنها قد والسین وسوف
نحو قد قام وسیقوم وسوف یقوم ومنها تا التضمیر والضمیر وهو کقمت وقاما وقاموا
ومنها تاء التانیث الساکنة نحو قامت وقعدت ومنها ان الکلمة اذا صدرت بسین
نحو اریدان یقول کذا ومنها التصرف نحو فعل یفعل وکل الافعال تتصرف
الا ستة افعال وهی نعم وبئس وعسی ولیس وفعلا التعجب وحیثما وقعت فیها
کلها خلاف ولها کلها ابواب تذکر ما فیها فان قیل لم سمی الحرف حرفا قیل
لان حرفا فی اللغة هو الطرف ومنه یقال حرف الجبل ای طرفه فسمی حرفا
لانه یاتی فی طرف الکلام فان قیل ما حده قیل ما جاء المعنی فی غیره وقد حده
ایضا بحدود کثیرة لا یلیق ذکرها فی هذا المختصر فان قیل الی کم تنقسم
الحروف قیل تنقسم الی قسمین معمل ومهمل فالمعمل هو الحرف المختص نحو حرف
الجر والمهمل غیر المختص نحو لا استفهام وحرف العطف ثم الحروف المعملة
والمهملة کلها تنقسم الی ستة اقسام فمنها ما تغیر اللفظ والمعنی ومنها
ما تغیر المعنی دون اللفظ ومنها ما یغیر اللفظ دون المعنی ومنها ما یتغایر

واما ما لا يغير لا لفظا ولا معنى ولا حكما فنحو ما في قوله تعالى فبما رحمة من الله لنت لهم
فان قيل كيف اسم او فعل او حرف قيل اسم والدليل على ذلك من وجهين احدهما
انه قد جاء عن بعض العرب على كيف تبيع الاحمرين فدخول حرف الجر يدل
على انها اسم الا ان هذا الوجه ضعيف لان دخول عليها انما جاء شاذ والوجه
الصحيح هو الوجه الثاني وهو انا نقول لا يخلو كيف من ان يكون اسما او فعلا او
حرفا فابطل ان يقال حرف لان الكاف لا تعد مع كلمة واحدة وكف يفيد مع كلمة
واحدة الا ترى انك تقول كيف زيد فيكون كلاما مفيدا فان قيل فقد افاد
الكاف مع كلمة واحدة في النداء نحو يا زيد قيل انما حصلت الفايدة في النداء
مع كلمة واحدة لان المقدر في قولك يا زيد ادعو زيدا او انادي زيدا فحصلت
باعتبار هذه الجملة المقدرة لا باعتبار الكاف مع كلمة واحدة فبطل ان يكون حرفا
وبطل ايضا ان يكون فعلا لانه لا يخلو اما ان يكون فعلا ماضيا او مضارعا او امرا
بطل ان يكون فعلا ماضيا لان امثلة الفعل الماضي لا تخلو اما ان يكون على فعل كفرب
او على فعل كمكث او على فعل كسمع وعلم وكيف على وزن فعل فبطل ان يكون فعلا
ماضيا وبطل ان يكون فعلا مضارعا لان الفعل المضارع ما كانت في اوله احدى
الزوايد الاربع وهي الهمزة والتاء والياء والنون ليس في اوله احدى هذه
الزوايد الاربع فبطل ان يكون فعلا مضارعا وبطل ان يكون امرا لانها تفيد
الاستفهام وفعل الامر لا يفيد الاستفهام فبطل ان يكون امرا واذا بطل ان يكون

الفائدة

٣

ولا معنى ولا يغير الحكم ومنها ما يغير الحكم ولا يغير لا لفظا ولا معنى ومنها
لا يغير لا لفظا ولا معنى ولا حكما فاما ما يغير اللفظ والمعنى فنحو ليت تقول ليت
زيدا منطلق فليت قد غيرت اللفظ وغيرت المعنى اما تغيير اللفظ
فلانها نصبت الاسم ورفعت الخبر واما تغيير المعنى فلانها ادخلت في
الكلام معنى التمني واما ما يغير اللفظ دون المعنى فنحو ان تقول ان زيدا
قايم فان قد غيرت اللفظ لانها نصبت الاسم ورفعت الخبر ولم تغير المعنى
لان معناها التاكيد وتاكيد الشيء لا يغير معناها واما ما يغير المعنى دون اللفظ
فنحو هل وبل تقول هل زيد قايم فهل قد غيرت المعنى لانها جعلت الكلام من
الخبر الذي يحتمل الصدق والكذب الى الاستخبار الذي لا يحتمل صدقا ولا
كذبا ولم تغير اللفظ لان الاسم بعد دخولها مرفوع بالابتداء كما كان يرتفع به
قبل دخولها واما ما يغير المعنى واللفظ دون الحكم فنحو اللام في قولهم لابي
لزيد فاللام هنا غيرت اللفظ لجرها الاسم وغيرت المعنى لادخال معنى
الاختصاص ولم تغير الحكم لان الحكم حذف النون بالاضافة وقد كان كذلك
بعد دخولها كما كان قبل دخولها فلم تغير الحكم واما ما يغير الحكم ولا يغير لا لفظا
ولا معنى فنحو اللام في قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول
والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فاللام هاهنا
ما غيرت لا لفظا ولا معنى ولكن غيرت الحكم لانها علقت الفعل عن العمل

واما ما

١

فعلا ماضيا او مضارعا او امرا بطل ان يكون فعلا والذي يدل عليه ايضا انه ليس
بفعل انه يدخل على الفعل في نحو قولك كيف تفعل كذا ولو كان فعلا لما دخل
على الفعل لان الفعل لا يدخل على الفعل واذا بطل ان يكون فعلا او حرفا
وجب ان يكون اسما فان قيل فعلامة الاسم لا حس فيه علامة الفعل والحرف
فلم جعلتموه اسما ولم تجعلوه فعلا او حرفا قيل لان الاسم هو الاصل والفعل والحرف
فرع فلما وجب حمله على احد هذه الاقسام الثلاثة كان حمله على الاسم الذي
هو اصل اولى من حمله على ما هو فرع فان قيل فلم قدم الاسم على الفعل و
الفعل على الحرف قيل انما قدم الاسم على الفعل لانه الاصل واستغنى بنفسه عن الفعل
نحو قولك زيد قايم واخر الفعل عن الاسم لانه فرع عليه ولا يستغني عنه فلما كان
الاسم هو الاصل ومستغنيا عن الفعل والفعل فرعا عليه ومفتقرا اليه كان الاسم
مقدما عليه وانما قدم الفعل على الحرف لان الفعل يفيد مع اسم واحد نحو قام
زيد واخر الحرف عن الفعل لانه لا يفيد مع اسم واحد فانك لو قلت بزيد
او لزيد من غير ان تعلق الحرف بشيء لم يكن مفيدا فلما كان الفعل يفيد مع
اسم واحد والحرف لا يفيد مع اسم واحد كان الفعل مقدما عليه فاعرفه والله اعلم

باب الاعراب والبناء

فان قيل لم سمي الاعراب اعرابا والبناء
بناء قيل اما الاعراب ففيه ثلاثة اوجه احدها ان يكون سمي بذلك لانه يبين
المعاني ماخوذ من قولهم اعرب الرجل عن حجته اذا بينها ومنه قوله عليه السلام

البيت

البيت يوف عنها لسانها اي يبين ويوضح وقال الشاعر وجيناكم في الحاميم
اية تاولها منا تقي فلما كان الاعراب يبين المعاني سمي اعرابا والوجه الثاني ان
يكون سمي اعرابا لانه تغير يلحق اواخر الكلم من قولهم عربت معدة الفصيل اذا تغيرت
فان قيل العرب في قولهم عربت معدة الفصيل ومعناه الفساد فكيف يكون الاعراب
ماخوذا منه قيل معنى قولك اعربت الكلام اي ازلت عربة وهو فساده وهذا
كقولك اعجمت الكلام اي ازلت عجمته واشكيت الرجل اي ازلت شكايته
وعلى هذا حمل بعض النحويين المفسرين قوله تعالى ان الساعة اتية اكاد
اخفيها اي اريد خفاءها وهذه البعضة تسمى السلب والوجه الثالث ان يكون
سمي اعرابا لان الموب للكلام كانه يتجيب الى السامع باعرابه من قولهم امراة عروب
اذا كانت متحببة الى زوجها قال الله تعالى عربا امترابا اي متحببات الى ازواجهن
فلما كان الموب للكلام كانه متحبب الى السامع باعرابه سمي اعرابا واما البناء فهو
مفعول من هذا البناء المعروف للزومه وثبوته فان قيل فما حد الاعراب
والبناء قيل اما الاعراب فحده اختلاف اواخر الكلم باختلاف العوامل لفظا
او تقديرا واما البناء فحده لزوم اواخر الكلم حركة او سكون فان قيل كم القاب
الاعراب والبناء قيل ثمانية القاب اربعة للاعراب واربعة للبناء
فالقاب البناء ضم وفتح وكسر ووقف فالقاب الاعراب رفع ونصب وجر
وجزم وهي وان كانت ثمانية في المعنى فهي اربعة في الصورة فان قيل فلم

كانت اربعة قيل لانه ليس الا حركة او سكون فالحركة ثلثة انواع الضم والفتح
والكسر فالضم من الشفتين والفتح من اقصى الحلق والجر من وسط الفم والسكون
هو الرابع فان قيل هل حركات الاعراب اصل الحركات البناء او حركات البناء
اصل الحركات الاعراب قيل اختلف النحويون فى ذلك فذهب بعض البصريين الى
ان حركت الاعراب هى الاصل وان حركت البناء فرع عليها لان الاصل فى حركات
الاعراب ان يكون للاسماء وهى الاصل وكانت اصلا والاصل فى حركات البناء
ان تكون للافعال والحروف وهى الفرع وكانت فرعا وذهب اخرون الى ان
حركت البناء هى الاصل وان حركات الاعراب فرع عليها لان حركات البناء
لا تتزول ولا تتغير عن حالها وحركات الاعراب تتزول وتتغير عن حالها وما لا يتغير
عن حالها اولى بان يكون اصلا مما يتغير فان قيل هل الاعراب والبناء عبارة
عن هذه الحركات او عن غيرها قيل الاعراب والبناء ليسا عبارة عن هذه
الحركات وانما هما معنيان يعرفان بالقلب ليس اللفظ فيهما حظ الا ترى انك
تقول فى حد الاعراب هو اختلاف اواخر الكلم باختلاف العوامل لفظا وتقديرا
وفى حد البناء لزوم اواخر الكلمة حركة او سكون ولا اختلاف ان الاختلاف واللزوم
ليسا بلفظين وانما هما معنيان يعرفان بالقلب ليس للفظ فيهما حظ والذى
يدل على ذلك ان هذه الحركات اذا وجدت بغير صفة اختلاف لم تكن الاعراب
واذا وجدت فى غير صفة اللزوم لم يكن للبناء فدل ان الاعراب هو الاختلاف
والبناء

قيل انما حمل الفعل المضارع على الاسم فى الاعراب لانه ضارع الاسم ولهذا سمى مضارعا
والمضارعة المشابهة ومنه سمى الفرع فرعا لانه يشابه صاحبه ووجه المشابهة بين هذا
الفعل وبين الاسم من خمسة اوجه الوجه الاول ان يكون شايعا فيتخصص كما
ان الاسم يكون شايعا فيتخصص الا ترى انك تقول تقوم فيصلح للحال والاستقبال
فاذا ادخلت عليه السين او سوف اختص بالاستقبال كما انك تقول رجل فيصلح لجميع
الرجال فاذا ادخلت عليه الالف واللام اختص برجل بعينه فلما اختص هذا الفعل
بعد شياعه كما ان الاسم اختص بعد شياعه فقد شابهه من هذا الوجه والوجه الثانى
انه يدخل عليه لام الابتداء كما تدخل على الاسم الا ترى انك تقول ان زيدا ليقوم كما تقول
ان زيدا لقائم واللام الابتداء تختص بالاسماء فلما دخلت على هذا الفعل دل على مشابهة
بينهما والذى يدل على ذلك ان فعل الامر وفعل الماضى لما بعدا عن شبه الاسم لم يدخل
عليهما اللام الا ترى انك لو قلت لاكرم زيدا يا عمرو وان زيد القائم لكان ذلك
خلفا من القول والوجه الثالث ان هذا الفعل يشترك فيه الحال والاستقبال فاشبه
الاسماء المشتركة كالعين يطلق على عين الباصرة وعلى عين الماء الى غير ذلك والوجه
الرابع انه يكون صفة كما يكون الاسم كذلك تقول مررت برجل يضرب كما تقول مررت
برجل ضارب فقد قام يضرب مقام ضارب والوجه الخامس ان الفعل المضارع يجرى
على اسم الفاعل فى حركاته وسكونه الا ترى ان يضرب على وزن ضارب فى حركاته وسكونه
ولهذا اعمل اسم الفاعل عمل الفعل فلما اشبه الفعل المضارع الاسم من هذه الاوجه

استحق جملة الاعراب الذى هو الرفع والنصب والجزم والكل واحد من هذه الانواع عامل يختص
به اما عامل الرفع فاختلف النحويون فيه فذهب البصريون الى انه يرتفع لقيامه مقام الاسم
وهو عامل معنوى لا لفظى فاشبه الابتداء وكانت الابتداء يوجب الرفع فكذلك
ما اشبهه فان قيل هذا ينتقض بالفعل المضارع الماضى فانه يقوم مقام الاسم ومع
هذا لا يرتفع قيل انما لم يرتفع لانه لم يثبت له استحقاق جملة الاعراب فلم يكن هذا
العامل موجبا له الرفع لانه نوع منه بخلاف الفعل المضارع فانه يستحق جملة الاعراب
للمشابهة التى ذكرناها قبل فبان الفرق بينهما واما الكوفيون فاختلفوا فذهب الكسائى الى انه
يرتفع بالزوائد التى اوله وذهب الفراء الى انه يرتفع لسلامته من العوامل الناصبة
والجازمة واما قول الكسائى فظاهر الفساد لانه لو كان الزوائد التى اوله هو الموجب للرفع
لوجب ان لا يجوز نصب الفعل ولا جزمه مع وجوده ولان عامل النصب والجزم لا يدخلان
على عامل الرفع فلما وجب نصبه بدخول النواصب وجزمه بدخول الجوازم دل على ان
الزوائد ليس هو العامل واما قول الفراء فلا يتفك عن ضعف وذلك لانه يؤدى الى ان
يكون النصب والجزم فرعا قبل الرفع لانه قال لسلامته من العوامل الناصبة
والجازمة والرفع قبل النصب والجزم ولهذا كان هذا القول ضعيفا واما عوامل
النصب فنحو ان ولن وكى واذن واما عوامل الجزم فنحو لما ولم ولام فى الامر ولا
فى النهى ولعوامل النصب والجزم موضع نذكرها فيه انشاء الله تعالى واما الجر فهو ضد المعرب وهو
ما لم يتغير آخره بتغير العوامل فيه فمن ذلك الاسم غير المتمكن والفعل غير المضارع فاما

الاسم

وناب والاصل فيهما بوب ونيب لانهم استثقلوا الفتحة على الواو والياء فقلبوا
كل واحد منهما الفا فقيل الفتحة فى هذا النحو لازمة ليست بعارضة بخلاف الفتحة
التى فى نحو على ايادى قاض فانها عارضة وليست بلازمة فلهذا المعنى استثقلوا الفتحة
فى نحو باب وناب ولم يستثقلوها فى نحو قاض فان وقعت على المرفوع والمجرور من هذا
الضرب كان ذلك فيه مذهبان اسقاط الياء واثباتها واختلف النحويون فى الاجود
منهما فذهب سيبويه الى ان حذف الياء اجود واجرى الوقف على الوصل لان الوصل
هو الاصل وذهب يونس الى ان اثبات الياء اجود لان الياء انما حذفت لاجل
التنوين ولا تنوين فى الوقف فوجب رد الياء وقد قرأ بهما القراء قال الله تعالى ما عندكم
ينفد وما عند الله باق بغير ياء وقد قرأ بعضهم بالياء فان كان منصوبا ابدلت من
تنوينه الفا كالاسماء المنصرفة الصحيحة فتقول رايت قاضيا كما تقول ضاربا فان كان فيه
الف ولام كان حكمه فى الوصل حكم ما ليس فيه الف ولام فى حذف الضمة والكسرة و
دخول الفتحة وكان لك ايضا فى الوقف فى حالة الرفع والجر اثبات الياء وحذفها واثبات
الياء اجود الوجهين لان التنوين لا يجوز ان يتبع الالف واللام فاذا ان العلة بعض
اسقاط الياء وهو التنوين وجب ان يثبت وكان بعض العرب يقف بغير ياء وذلك انه
قدر حذف الياء فى قاض ونحوه ثم ادخل عليه الالف واللام وبقى الحذف على حاله
وهذا ضعيف صحتا وقد قرأ بعض القراء قال الله تعالى اجيب دعوة الداع فاذا كان
منصوبا لم يكن الوقف عليه الا بالياء قال الله تعالى كلا اذا بلغت التراقى وذلك انه تنزل

بالحركة منزلة الحرف الصحيح فخصص بالحذف واما المقصور فهو المختص بالف مزيدة في آخره نحو الهوى والهدى والدنيا والاخرى وسمي المقصور مقصورا لان حركات الاعراب قصرت عنه اى حبست والقصر الحبس ومنه يقال امراة مقصورة وقصيرة وقصورة قال الله تعالى حور مقصورات في الخيام اى محبوسات وقال الشاعر وانت التي حببت كل قصيرة الى ولم تعلم بذلك قصيرها عنيت قصيرات الحجال ولم أرد قصار الخطى شر النساء البهاتر ويروى قصورة والبهاتر القصار ويروى البحاتر وهما بمعنى واحد وهو على ضربين منصرف وغير منصرف فالمنصرف ما دخله التنوين وذلك نحو هذا رحى وعصا ورايت رحى وعصا ومررت برحى وعصى والاصل فيه رحيى وعصوى الا ان الواو والياء لما تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا الفين وحذفتا لالتقائهما لسكونها وسكون التنوين وكان حذفها اولى لما ذكرناه في حذف الياء من نحو قاض فان وقفت على شيء من هذا الضرب وقد اختلف النحويون فيه على مذاهب فذهب سيبويه الى ان الوقف في حالة الرفع والجر على الالف المبدلة من حرف الاصلي وفي حالة النصب على الالف المبدلة من التنوين حملا على المعتل على الصحيح وذهب ابو عثمان المازني الى ان الوقف في الاحوال الثلث على الالف المبدلة من التنوين لانهم انما خصوا الابدال بحال النصب في الصحيح لانه يودي الى الف التي هي اخف الحروف ولم يبدلوا في حال الرفع والجر لانه يفضي الى الثقل والتلبس وذلك غير موجود ههنا لان ما قبل التنوين ههنا لا يكون الا مفتوحا فابدلوا منه الفا لانه لا يجلب ثقلا ولا يوجب لبسا

الغم من الشفتين فلما اراد ان كان النصب الى الجر اقرب من الرفع لان الفتحة من الحلق اقرب الى وسط الغم من الشفتين فلما اراد ان يحمل النصب على احدهما كان حمله على الاقرب اولى من حمله على الابعد لقوله عم اجارا حتى بصقبه والذي يدل على اعتبار هذه المناسبة بينهما انهم لما حملوا النصب على الجر في باب التثنية والجمع حملوا الجر على النصب في باب ما لا ينصرف فان قيل فما حروف الاعراب في التثنية والجمع قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب سيبويه الى ان الالف والواو والياء هي حروف الاعراب وذهب ابو الحسن الاخفش وابو العباس المبرد ومن تابعهما الى انها تدل على الاعراب وليست باعراب ولا حروف اعراب وذهب ابو عمرو الجرمي الى ان انقلابهما هو الاعراب وذهب قطرب والفراء والدعاد ي الى انها هي الاعراب والصحيح هو الاول واما من ذهب الى انها تدل على الاعراب وليست بحروف اعراب ففاسد لانه لا يخلو اما ان تدل على الاعراب في الكلمة او في غيرها فان كانت تدل على الاعراب في الكلمة فلا بد من تقدير وفيها فيرجع هذا القول الى القول الاول وهو مذهب سيبويه وان كانت تدل على الاعراب في غير الكلمة فليس بصحيح لانه يودي الى ان يكون التثنية والجمع مبنيتين وليس بمذهب لقائل هذا القول والى ان يكون اعراب الكلمة ترك اعرابها وذلك محال واما من ذهب الى ان انقلابها هو الاعراب فقد ضعفه بعض النحويين لانه يودي الى ان يكون التثنية والجمع محله مبنيتين في حالة الرفع لانه لم ينقلب عن غيره اذ الاول من احوال الاسم الرفع وليس من مذهب هذا القائل بناء التثنية والجمع في حال من الاحوال واما من ذهب الى انها انفسها هي الاعراب

فظاهر الفساد و ذلك لان الاعراب لا يخل سقوطه ببناء الكلمة و لو اسقطنا بناء الحرف
لبطل معنى التثنية و الجمع و اختل معنى الكلمة فدل ذلك على انها ليست باعراب
و انما هو حرف اعراب على ما بينا فان قيل فلم فتحوا ما قبل ياء التثنية دون ياء الجمع قيل
لثلاثة اوجه الوجه الاول ان التثنية اكثر من الجمع لما بينا فلما كانت التثنية اكثر من
الجمع و الجمع اقل اعطوا الاكثر الحركة الخفيفة و هي الفتحة و الاقل الحركة الثقيلة و هي
الكسرة و الوجه الثاني ان حرف التثنية لما زيد على الواحد للدلالة على التثنية
اشبه تاء التانيث التي تزاد على الواحد للدلالة على التانيث و تاء التانيث يفتح
ما قبلها فكذلك ما اشبهها و كانت التثنية اولى بالفتح لهذا المعنى من الجمع لانها قبل
الجمع و الوجه الثالث ان بعض علامات التثنية الالف و الالف لا يكون ما قبلها الا
مفتوحا ففتحوا ما قبل اليآء ليكلا يختلف اذ العلة ههنا توجب المخالفة فان
قيل فلم دخلت النون في التثنية و الجمع قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب
سيبويه الى انها بدل من الحركة و التنوين و ذهب بعض النحويين الى انها تكون
على ثلثة اضرب فتارة تكون بدلا من الحركة و التنوين و تارة تكون بدلا من الحركة
دون التنوين و تارة تكون بدلا من التنوين دون الحركة فكونها بدلا من الحركة
و التنوين ففي نحو رجلان و فرسان و كونها بدلا من الحركة دون التنوين ففي
نحو الرجلان و الفرسان و كونها بدلا من التنوين فقط ففي نحو رجيان و عصوان
و ذهب بعض الكوفيين الى انها زيدت للفرق بين التثنية و بين الواحد المضوب

في نحو قولك رايت زيدا فان قيل فلم كسروا النون في التثنية و فتحوها في الجمع قيل للفرق
بينهما فان قيل فما الحاجة الى الفرق بينهما مع تباين صيغهما قيل لانهم لو لم يكسروا
نون المثنية و يفتحوا في نون الجمع لالتبس جمع المقصور في حالة الجر و النصب حالة
تثنية الصحيح الا ترى انك لو قلت في جمع مصطفى رايت مصطفين و مررت
بمصطفين فاذا سمع و انهم عندنا من المصطفين الاخيار فلفظ المصطفين
كلفظ زيدين فلو لم تكسر نون التثنية و تفتح نون الجمع لالتبس هذا الجمع بهذه
التثنية فان قيل فهلا عكسوا ففتحوا نون التثنية و كسروا نون الجمع و كان
الفرق بينهما حاصلا قيل لثلثة اوجه الوجه الاول ان نون التثنية تقع
بعد الالف او ياء مفتوح ما قبلها فلم يستثقلوا فيها الكسرة و اما نون الجمع
فانها تقع بعد واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها فاختاروا لها الفتحة
لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو و الضمة و الياء و الكسرة و لو عكسوا ذلك
لادى الى الاستثقال اما لتوالي الاجناس و اما للخروج من ضم الى كسر و الوجه
الثاني ان ذلك في التثنية قبل الجمع و الاصل في التقاء الساكنين الكسر فكت نون
التثنية بما وجب لها في الاصل و فتحت نون الجمع لان الفتح اخف من الضم
و الوجه الثالث ان الجمع اثقل من التثنية و الكسر اثقل من الفتح فاعطوا الاخف
الاثقل و الاثقل الاخف ليعادلوا بينهما فان قيل فلم قلتم ان الاصل في الجمع
في الجمع السالم ان يكون لمن يعقل قيل تفضيلا لهم لانهم المقدمون على سائر المخلوقات

بتكريم الله تع لهم وتفضيله اياهم قال الله تع ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر
ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا فان قيل
فلم جاء هذا الجمع في العدد من العشرين الى التسعين قيل انما جاء هذا الجمع في الاعداد
من العشرين الى التسعين لان العدد لما كان يقع على من يعقل نحو عشرون رجلا
وعلى ما لا يعقل نحو عشرون ثوبا وكذلك الى التسعين غلب جانب من يعقل على ما لا
يعقل كما يغلب المذكر على المونث في نحو اخوك هند وزيد وما اشبه ذلك
فان قيل فمن اين جاء هذا الجمع في قوله تع فقال لها وللارض ائتيا طوعا او
كرها قالتا اتينا طايعين قيل لانه لما وصفهما بالقول والقول من صفات
من يعقل اجريهما مجرى من يعقل وعلى هذا قوله تع اني رايتهم احد عشر كوكبا والشمس
والقمر رايتهم لي ساجدين لانه لما وصفها بالسجود وهو من صفات من يعقل
اجريهما مجرى من يعقل فلهذا الحقت جمع من يعقل فان قيل فلم هذا الجمع في
قولهم في جمع ارض ارضون وفي جمع سنة سنون قيل لان الاصل
في ارض ارضة بدليل قولهم اريضة في التصغير وكان القياس يقتضي ان يجمع
بالالف والتاء الا انهم لما حذفوا التاء من ارض جمعوه بالواو والنون
تعويضا عن حذف التاء وتخصيصا له بشيء لا يكون في سايز اخواته وكذا الاصل في
سنة سنوة بدليل قولهم في الجمع سنوات وسنهة على قول بعضهم الا انهم لما
حذفوا اللام جمعوه بالواو والنون تعويضا من حذف اللام وتخصيصا له بشيء لا يكون

في التمام

في التمام وهذا التعويض تعويض جواز لا تعويض وجوب لانهم لا يقولون في جمع شمس شمسون وكذا
جمع عدعدون ولهذا لما كان هذا الجمع في ارض وسنة على خلاف الاصل ادخل فيه ضرب من
التكسير ففتحت الراء من ارضون وكسرت السين من سنين اشعارا بانه جمع جمع السلامة على
خلاف الاصل فاعرفه باب جمع التانيث فان قيل لم زاد وانع آخر هذا الجمع الفا
وتاء نحو مسلمات وصالحات قيل لان اولى ما تزاد فيه الالف والتاء والنون وهي الالف و
الياء والواو وكانت الالف اولى من الياء والواو لانها اخف منهما ولم يجز زيادة احدهما
معها لانه كان يودي الى ان ينقلب عن اصله لانه كان يقع طرفا وقبله الالف زايدة
فتنقلب همزة فزادوا التاء بدلا من الواو لانها تبدل منها كثيرا نحو تراث وتجاه
وتهمة وتكلة وما اشبه ذلك والاصل في مسلمات وصالحات مسلمنات وصالحنات
الا انهم حذفوا التاء ليلا يجمعوا بين علامة التانيث في كلمة واحدة واذا كانوا قد
حذفوا التاء مع المذكر نحو قولهم رجل بصري وكوفي في النسبة الى البصرة والكوفة
والاصل بصرتي وكوفتي ليلا يلزم ان يقولوا في المونث امرة بصرتية وكوفتية فيجمعوا
بين علامتي تانيث فلان يحذفوا هنا مع تحقق الجمع كان ذلك من الطريق الاولى
فان قيل فلم كان حذف التاء الاول اولى قيل لانها تدل على التانيث فقط والثانية
تدل على الجمع والتانيث فلما كان في الثانية زيادة معنى كان تبقيتها وحذف
الاولى اولى فان قيل فلم لم يحذفوا الالف في جمع جبلى كما حذفوا التاء فتقولوا
جبليات كما قالوا مسلمات قيل لان الالف تنزل منزلة حرف من حروف نفس

الكلمة لانها صيغت عليها في اول احوالها واما التاء فليست كذلك لانها ما صيغت
عليها في اول احوالها الكلمة وانما هي بمنزلة اسم ضم الى اسم كحضرموت وبعلبك وما اشبه
ذلك فان قيل فلم وجب قلب الالف قيل لانها لو لم تقلب لكان يؤدي الى حذفها
لانها ساكنة والف الجمع بعدها ساكنة والساكنان لا يجتمعان فتجب حذفها
لالتقاء الساكنين فان قيل فلم قلبت الالف ياء فقيل حبليات ولم تقلب
واوا قيل لوجهين احدهما ان الياء تكون علامة للتانيث والواو ليست
كذلك فلما وجب قلب الالف الى احدهما كان قلبها الى الياء اولى من قلبها الى
الواو والوجه الثاني ان الياء اخف من الواو والواو اثقل فلما وجب قلبها
الى احدهما كان قلبها الى الاخف اولى من قلبها الى الاثقل فان قيل فلم
قلبوا الهمزة واوا في جمع صحراء فقالوا صحراوات قيل لوجهين احدهما
انهم لما ابدلوا من الواو همزة في نحو اقتت والوجه ابدلوا الهمزة ههنا واوا
لضرب من التناقض والتعويض والوجه الثاني انهم ابدلوها واوا ولم يبدلوها
ياء لان الواو ابعد من الالف والياء اقرب اليه منها فلو ابدلوها ياء لادى
ذلك الى ان يقع ياء بين ياءين فكان اقرب الى اجتماع الامثال وهم انما قلبوا
الهمزة فرارا من اجتماع الامثال لانها تشبه الالف وقد وقعت بين ياءين فاذا
كانت الهمزة انما وجب قلبها فرارا من اجتماع الامثال وجب قلبها واوا
لانها ابعد من الياء في اجتماع الامثال فان قيل فلم حمل النصب على الجر في هذا

الجمع قيل لانه لما وجب حمل النصب على الجر في جمع المذكر الذي هو الاصل وجب ايضا حمل النصب
على الجر في جمع المونث الذي هو فرع حملا للفرع على الاصل واذا كانوا قد حملوا اعد ويعد
وتعد على يعد في الاعتلال وان لم تكن فرعا عليه فلان يحمل جمع المونث على جمع المذكر
وهو فرع عليه كان ذلك من الطريق الاولى باب جمع التكسير فان قيل لم سمي جمع التكسير
قيل انما سمي بذلك على التشبيه بتكسير الابنية لان تكسيرها انما هو ازالة البناء اجزائها
فلما ازيل نظم الواحد وفك نظمه في هذا الجمع سمي جمع التكسير وهو على اربعة اضرب
اوجه
احدها ان تكون لفظ الجمع اكثر من لفظ الواحد والثاني ان يكون لفظ الواحد
اكثر من لفظ الجمع والثالث ان يكون مثله في الحروف دون الحركات والرابع ان
يكون مثله في الحروف والحركات فاما لفظ الجمع فيه اكثر من لفظ الواحد فنحو رجل ورجال
ودرهم ودراهم واما ما لفظ الجمع فيه اكثر من لفظ الواحد الواحد فنحو كتاب وكتب
وازار وازر واما ما لفظ الجمع فيه كلفظ الواحد في الحروف دون الحركات
فنحو اسد واسد وعنق وعنق واما ما لفظ الجمع مثل لفظ الواحد في الحروف و
الحركات فنحو الفلك فانه يكون واحدا ويكون جمعا فاما كونه واحدا فنحو قوله تع
في الفلك المشحون فاراد به الواحد ولو اراد به الجمع لقال في الفلك المشحونات
او المشحونة فنحو قوله تع حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم وقوله تع والفلك التي تجري
في البحر بما ينفع الناس فاراد به الجمع لقوله وجرين بهم والتي تجري غير ان الضمة
فيه اذا كان واحدا غير الضمة التي فيه اذا كان جمعا وان كان اللفظ واحدا

لان الضمة فيه اذا كان واحدا كالضمة في قفل وقلب واذا كان جمعا كانت
الضمة في كتب وازر وكذلك قولهم هجان ودلان يكون واحدا
ويكون جمعا تقول ناقة هجان ونوق هجان ودرع دلاص ودروع دلاص
فاذا كان واحدا كانت الكسرة فيه كالكسرة في كتاب وازار واذا كان
جمعا كانت الكسرة فيه كالكسرة في كلام والهجان الكريم من الابل والدلاص الدرع
البراقة ويقال دلاص ودِمالص ودُمِلِّص ودُمِلِّص
بمعنى واحد فاعرفه باب المبتداء فان قيل ما المبتداء قيل كل اسم
عريته من العوامل اللفظية لفظا او تقديرا فقولنا اللفظية احتراز عن العوامل
المعنوية فان العوامل المعنوية تنقسم الى قسمين الى عامل لفظي والى عامل معنوي
فما اللفظي فنحو كان واخواتها وان واخواتها وظننت واخواتها وقولنا
تقديرا احتراز من تقدير الفعل في نحو قوله تع اذا السماء انشقت وما
اشبه ذلك واما المعنوي فلم يات الا في موضعين عند سيبويه واكثر
النحويين احدهما وهو الابتداء والثاني وقوع الفعل المضارع موقع
الاسم في نحو مررت برجل يكتب فارتفع قولك يكتب لوقوعه موقع كاتب
واضافه ابو الحسن الاخفش اليهما موضعا ثالثا وهو عامل الصفة فذهب
الى ان الاسم يرتفع لكونه صفة لما رفع وينتصب لكونه صفة لمنصوب
وتنجر لكونه صفة لمجرور ولكونه صفة في هذه المواضع معنى يعرفه بالقبل

ليس للفظ فيه حظ وسيبويه واكثر البصريين يذهبون الى ان العامل في
الموصوف وبهذا موضع يذكره فيه ان شاء الله تع فان قيل مما ذا يرتفع الاسم
بالابتداء قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب سيبويه ومن تابعه من
البصريين الى انه يرتفع بتعريه من العوامل اللفظية وذهب بعض النحويين الى انه
يرتفع بما في النفس من معنى الاخبار عنه وقد ضعفه بعض النحويين وقال لو كان
الامر كما زعم لوجب ان لا ينتصب اذا دخل عليه عامل النصب لان دخوله عليه
لم يغير معنى الاخبار عنه ولوجب ان لا يدخل مع بقائه فلما جاز ذلك دل على فساد
ما ذهب اليه واما الكوفيون فذهبوا الى انه يرتفع بالخبر فزعموا انهما يترافعان
وان كل واحد منهما يرفع الآخر وقد بينا فساده في مسائل الخلاف بين البصريين
والكوفيين فان قيل فلم جعلتم التعري عاملا وهو عبارة عن عدم العوامل
قيل لان العوامل اللفظية ليست مؤثرة في المعمول حقيقة وانما هي امارات
وعلامات واذا ثبت ان العوامل في محل الاجماع انما هي علامات وامارات
فيه فالعلامة تكون لعدم شيء كما تكون لوجود شيء الا ترى انه لو كان معك
ثوبان وارد ت ان تميز احدهما عن الآخر لكنت تصبغ احدهما مثلا وتترك
صبغ الآخر فيكون عدم الصبغ في احدهما كصبغ الآخر فثبت بهذا ان
العلامة تكون لعدم الشيء كما تكون وجود شيء واذا ثبت هذا جاز ان يكون
التعري من العوامل اللفظية عاملا فان قيل فلم خص المبتداء بالرفع دون غيره

قيل لثلثة اوجه احدها ان المبتدأ وقع في اقوى حالة وهو الابتداء فاعطى
اقوى الحركات وهو الرفع والوجه الثاني ان المبتدأ اول والرفع اول
فاعطى الاول للاول والوجه الثالث المبتدأ مخبر عنه كما ان الفاعل
مخبر عنه فالفاعل مرفوع فكذلك ما اشبهه فان قيل فلماذا لا يكون
المبتدأ في الامر اللهم الا معرفة قيل لان المبتدأ مخبر عنه والاخبار
عمن لا تعرف لا فائدة فيه فان قيل فهل يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه
نحو قائم زيد قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب البصريون الى انه جائز
وذهب الكوفيون الى انه غير جائز فاذا تقدم عليه خبر يرتفع به ارتفاع
الفعل بفعله وقالوا لو جوزنا تقديم خبر المبتدأ عليه لادى ذلك الى تقديم
ضمير الاسم على ظاهره وذلك لا يجوز وهذا الذي ذهبوا اليه فاسد و
ذلك لان اسم الفاعل اضعف من الفعل في العمل لانه فرع عليه فلا يعمل
حتى يعتمد ولم يوجد ها هنا فوجب ان لا يعمل وقولهم ان هذا يودي الى تقديم
ضمير الاسم على ظاهره فاسد ايضا لانه وان كان متقدما لفظا فهو مؤخر تقديرا
واذا كان متقدما في اللفظ مؤخرا في التقدير كان تقديمه جائزا الا انهم
قالوا اسم
فاوجبوا في نفسه حقيقة موسى قالوا آنا في نفسه ضمير موسى وان كان في اللفظ
متقدما على موسى الا انه لما كان متقدما في التقدير والضمير في تقدير التاخير
كان ذلك جائزا فكذلك ها هنا والذي يدل على جواز ذلك وقوع الاجماع على

جواز

جواز ضرب غلامه زيد وهذا بيتي وكذلك اختلفوا في الظرف اذا كان متقدما على المبتدأ
نحو عندك زيد فذهب البصريون الى انه في موضع خبر كما لو كان متاخرا وذهب الكوفيون
الى ان المبتدأ يرتفع بالظرف ويخرج عن كونه مبتدأ ووافقهم على ذلك ابو الحسن الاخفش
في احد قوليه وفي هذه المسئلة كلام طويل بنيناه في مسائل الخلاف لا يليق ذكره بهذا
المختصر باب خبر المبتدأ فان قيل على كم ضربا ينقسم خبر المبتدأ قيل على ضربين
مفرد وجملة فان قيل على كم ضربا ينقسم المفرد قيل على ضربين احدهما ان يكون
اسما غير صفة والآخر ان يكون صفة اما الاسم غير الصفة نحو زيد اخوك وعمرو غلامك
فزيد مبتدأ واخوك خبره وكذلك عمرو مبتدأ وغلامك خبره وليس بصفة وليس في
شيء من هذا النوع ضمير يعود الى المبتدأ عند البصريين وذهب الكوفيون الى ان فيه
ضميرا يرجع الى المبتدأ وبه قال علي بن عيسى الرماني من البصريين والاول هو
الصحيح لان هذه الاسماء اسماء محضة والاسماء المحضة لا تتضمن الضمائر واما
ما كان صفة فنحو زيد ضارب وعمرو حسن وما اشبه ذلك ولا خلاف بين النحويين
في ان هذا النحو يحتمل ضميرا يرجع الى المبتدأ لانه تنزل منزلة الفعل ويتضمن
معناه فان قيل على كم ضربا ينقسم الجملة قيل على ضربين جملة اسمية وجملة
فعلية فاما الجملة الاسمية فما كان الجزء الاول منها اسما وذلك نحو زيد ابوه
منطلق فزيد مبتدأ اول وابوه مبتدأ ثان ومنطلق خبر عن المبتدأ الثاني
وهو خبر عن المبتدأ الاول واما الجملة الفعلية فما كان الجزء الاول منها فعلا

وذلك نحو زيد ذهب ابوه وعمرو ان تكرمه يكرمك وما اشبه ذلك واما الحروف وحرف
الجر فاختلف النحويون فيهما فذهب سيبويه وجماعة من النحويين الى انهما يعدان
من الجمل لانهما يقدر معهما الفعل فاذا قال زيد عندك وعمرو في الدار كان
التقدير زيد استقر عندك وعمرو استقر في الدار وذهب بعض النحويين الى انهما
يعدان من المفردات لانه يقدر معهما مستقر وهو اسم الفاعل واسم الفاعل
لا يكون مع الضمير جملة والصحيح ما ذهب اليه سيبويه ومن تابعه والدليل على
ذلك انا وجدنا الظرف وحرف الجر يتعلقان في الاسماء الموصولة نحو الذي والتي
ومن وما وما اشبه ذلك تقول الذي عندك زيد والذي في الدار عمرو وكذلك
سائرها ومعلوم ان الصلة لا يكون الا جملة فاذا وجدناهم يصلون بهما
الاسماء الموصولة دلنا ذلك على انهما يعدان من الجمل لا من المفردات وان
التقدير استقر ودل مستقر لان استقر يصلح ان يكون صلة لانه جملة ومستقر
لا يصلح ان يكون صلة لانه مفرد ولا بد في هذا النحو من الجملة من ضمير يعود الى
المبتدأ تقول زيد ابوه منطلق فيكون العائد الى المبتدأ الهاء في ابوه فاما قولهم
السمن منوان بدرهم ففيه ضمير محذوف يرجع الى المبتدأ والتقدير فيه منوان
منه بدرهم وانما حذف منه تخفيفا للعلم به ولو قلت زيد انطلق عمرو والجر
فلو اضفت الى ذلك اليه او معه صحت المسئلة لانه قد رجع من اليه او معه ضمير
يرجع الى المبتدأ وعلى هذا قياس كل جملة وقعت في خبر المبتدأ وانما وجب ذلك

لم يرتبط

لم يرتبط الكلام الثاني بالاول ولو لم يرجع منه ضمير الى الاول ولم يكن اولى به من غيره
فيبطل فائدة الخبر فان قيل فلم اذا كان المبتدأ جثة جاز ان يقع في خبره
ظرف المكان دون ظرف الزمان قيل انما جاز ان يقع في خبره ظرف المكان
دون ظرف الزمان لان في وقوع ظرف المكان خبرا عنه فائدة وليس في وقوع
الزمان خبرا عنه فائدة الا ترى انك تقول في ظرف المكان زيد امامك فيكون مفيدا
لانه يجوز ان لا يكون امامك ولو قلت في ظرف الزمان زيد يوم الجمعة لم يكن مفيدا
لانه لا يجوز ان يخلو عن الجمعة وحكم الخبر ان يكون مفيدا فان قيل فكيف جاز
الاخبار عنه بظرف الزمان في قولهم الليلة الهلال قيل انما جاز لان التقدير
فيه الليلة حدوث الهلال او طلوع الهلال فحذف المضاف واقيم المضاف اليه
مقامه والحدوث والطلوع حدث ويجوز ان يكون خبر المبتدأ ظرف زمان اذا كان
المبتدأ حدثا كقولك الصلح يوم الجمعة والقتال يوم السبت وما اشبه ذلك
لان في وقوعه خبرا عنه فائدة فان قيل ما العامل في خبر المبتدأ قيل اختلف
النحويون في ذلك فذهب الكوفيون الى ان عامله المبتدأ على ما ذكرناه واما
البصريون فاختلفوا فذهب قوم الى ان الابتداء وحده هو العامل في الخبر
لانه لما وجب ان يكون عاملا في المبتدأ وجب ان يكون عاملا في الخبر قياسا على
العوامل اللفظية التي تدخل على المبتدأ وذهب قوم الى ان الابتداء عمل في
المبتدأ والمبتدأ عمل في الخبر وذهب سيبويه وجماعة معه الى ان العامل في الخبر هو الابتداء

والمبتدآ جميعا لان الابتدآ لاينفك عن مبتداء ولا يصح للخبر معنى الا بهما فدل على انهما
العاملان فيه والذى اختاره ان العامل فى الحقيقة هو الابتدآ وحده دون المبتداء
وذلك لان الاصل فى الاسمآء ان لاتعمل واذا ثبت ان الابتدا له تاثير فى
العمل فاضافة ما لا تاثير له الى ما تاثير له لا تاثير له والتحقيق فيه ان تقول ان الابتداء
عمل فى الخبر بواسطة المبتداء لان المبتدأ مشارك له فى العمل وفى كل واحد من هذين
المذاهب كلام طويل لا يليق ذكره بهذا المختصر باب الفاعل فان قال
فائل ما الفاعل قيل كل اسم ذكرته بعد فعل واسندت ذلك الفعل الى ذلك الاسم
نحو قام زيد وذهب عمرو فان قيل فلم كان اعرابه الرفع قيل فرقا بينه
وبين المفعول فان قيل فهلا عكسوا وكان الفرق واقعا قيل لخمسة اوجه الاول
هو ان الفعل لا يكون له الا فاعل واحد ويكون له مفعولات كثيرة فمنه ما يتعدى
الى مفعول واحد ومنه ما يتعدى الى مفعولين ومنه ما يتعدى الى ثلثة مفاعيل ومنه ما
يتعدى الى خمسة اشياء وهى المصدر وظرف الزمان وظرف المكان والمفعول له
والحال وليس له الا فاعل واحد وكذلك كل فعل لازم يتعدى الى هذه الخمسة
وليس له ايضا الا فاعل واحد فاذا ثبت هذا وان الفاعل اقل والمفعول اكثر
والرفع اثقل والفتح اخف فاعطوا الاقل الاثقل والاكثر الاخف ليكون
ثقل الرفع موازنا لقلة الفاعل وخفة الفتحة موازنة لكثرة المفعول والوجه
الثانى ان الفاعل يشبه المبتدأ والمبتدأ مرفوع فكذلك ما اشبهه ووجه الشبه

بينهما ان الفاعل يكون هو والفعل جملة كما يكون المبتدأ مع خبره جملة فلما ثبت
للمبتداء الرفع حمل الفاعل عليه والوجه الثالث ان الفاعل قوى من المفعول
فاعطى الفاعل الذى هو الاقوى وهو الرفع واعطى المفعول الذى
هو الاضعف الاضعف وهو النصب والوجه الرابع ان الفاعل اول والرفع
اول والمفعول آخر والنصب آخر فاعطى الاول الاول والاخر الاخر والوجه
الخامس ان هذا السؤال لا يلزم لانه لم يكن الغرض الا مجرد الفرق وقد حصل
هذا وبيان ان هذا السؤال لا يلزم انا لو اعطينا عكسنا على ما اورد السائل
لنصبنا الفاعل ورفعنا المفعول لقال الآخر فهلا عكستم وبودى ذلك الى
ان ينقلب السؤال والسؤال متى انقلب كان مردودا وهذا الوجه ينبغى
ان يكون معتمدا من جهة النظر الى ترتيب الايراد وانما اخرناه لانه بعيد من التحقيق
فان قيل لم ارتفع الفاعل قيل يرتفع باسناد الفعل اليه لانه
احدث فعلا على الحقيقة والذى يدل على ذلك انه يرتفع فى النفى كما يرتفع
فى الايجاب تقول ما قام زيد ولم يذهب عمرو فترفعه فان كنت قد نفيت
عنه القيام والذهاب كلا وجهته نحو قام زيد وذهب عمرو وما اشبه
ذلك فان قيل فلم لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل قيل لان الفاعل
تنزل منزلة الجزء من الفعل والدليل على ذلك من سبعة اوجه احدها
انهم يسكنون لام الفعل اذا اتصل به ضمير الفاعل فقال ابو تمام واذا دعا

موسے لربعین لیلۃ لیلا یتوالی اربع متحرکات لوازم فے کلمۃ واحدۃ
اذ لیس فے کلامہم توالی اربع متحرکات لوازم فے کلمۃ واحدۃ الا ان
تحذف من الکلمۃ للتخفیف نحو عجلط وعکلط وعلبط فلو لم تنزل ضمیر
الفاعل منزلۃ حرف من نفس الفعل والا لما اسکنوا لامہ الا تری ان ضمیر
المفعول لا یسکن لہ لام الفعل اذا اتصل بہ لانہ فے نیۃ الانفصال قال اللہ
واذ یقول المنافقون والذین فے قلوبہم مرض ما وعدنا اللہ ورسولہ الا
غرورا فلم یسکن لام الفعل اذ اکان فے نیۃ الانفصال کالذی فے قولہ تع واذ وعدنا
موسے لانہ فے نیۃ الاتصال والوجہ الثانی انہم جعلوا النون فے الخمسۃ الامثلۃ
علامۃ للرفع وحذفہا علامۃ للجزم والنصب فلولا انہم جعلوا ہذہ الضمائر
الی ہی الالف والواو والیاء فے تفعلان ویفعلان ویفعلون وتفعلون
وتفعلین یا امراۃ بمنزلۃ حروف من نفس الکلمۃ والا لما جعلوا الاعراب بعدہ
والوجہ الثالث انہم قالوا قامت ہند فالحقوا التاء بالفعل والفعل
لا یؤنث وانما التانیث للاسم فلو لم یجعلوا الفاعل بمنزلۃ جزء من الفعل
والا لما جاز الحاق علامۃ تانیث بہ والوجہ الرابع انہم قالوا فے
النسب الی کنت کنتی قال الشاعر فاصبحت کنتیا واصبحت عاجنا
وشر خصال المرء کنتۃ وعاجن فاثبتوا التاء ولو لم تنزل منزلۃ حرف من نفس
الکلمۃ والا لما جاز اثباتہا والوجہ الخامس انہم قالوا جذا وہی مکبۃ

مر فعل

مر فعل وفاعل فجعلوہما منزلۃ اسم واحد وحکم علی غیر موضعہ بالرفع علی الابتداء
والوجہ السادس انہم قالوا زید ظننت قائم فالغوا والالغاء انما یکون للمفردات
لا للجمل فلو لم تنزل الفعل مع الفاعل بمنزلۃ کلمۃ واحدۃ والا لما جاز الالغاء
والوجہ السابع انہم قالوا للواحد قفا علی التثنیۃ لان معنی قف قف فاراد تم
الفعلین فے جہتہم فثنی وان کان الخطاب لملک واحد لان مرادہ اتق اتق والتثنیۃ
لیست للافعال وانما ہی للاسماء فلو لم ینزل الاسم منزلۃ بعض الفعل والا لما
جاز تثنیتہ باعتبارہ فاذا ثبت ہذا الاوجہ ان الفاعل ینزل منزلۃ الجزء من الفعل
لم یجز تقدیمہ علیہ فان قیل لم زعمتم زید قام مرفوع بالابتداء دون الفعل
والافضل من قولنا زید ضرب وضرب زید قیل لوجہین احدہما ان من شرط
الفاعل ان لا یقوم غیرہ مقامہ مع وجودہ نحو قولک قام زید فلو کان تقدیم زید
علی الفعل بمنزلۃ تاخیرہ لاستحال قولک زید قام اخوہ وعمرو انطلق غلامہ
ولما جاز ذلک دل علی انہ لم یرتفع بالفعل بل بالابتداء والوجہ الثانی انہ
لو کان الامر علی ما زعمتم لوجب ان لا یختلف حال الفعل وکان ینبغی ان یقال
الزیدان قام والزیدون قام کما تقول قام الزیدان وقام الزیدون فلما
لم یقل الا الزیدان قاما والزیدون قاموا دل علی انہ یرتفع بالابتداء
دون الفعل فان قیل فلم استتر ضمیر الواحد نحو زید قام وظہر ضمیر الاثنین
نحو الزیدان قاما وضمیر الجماعۃ نحو الزیدون قاموا قیل کان الفعل لا یخلو

فاعل واحد وقد يخلو من اثنين وجماعة فاذا قدمت اسما مفردا على الفعل
نحو زيد قام لم يحتج الى الظهارة ضميره لاحاطة العلم بانه لا يخلو من فاعل واحد
فاذا قدمنا اسما مثنى على الفعل نحو الزيدان قاما او مجموعا نحو الزيدون
قاموا وجب اظهار ضمير التثنية والجمع لانه قد يخلو من ذلك فلو لم يظهر ضميرهما
لوقع الالتباس ولم يعلم ان الفعل لاثنين او جماعة فافهم باب
المفعول به فان قال قائل ما المفعول به قيل كل اسم تعدى اليه فعل
فان قيل فما العامل في المفعول به قيل اختلف البصريون في ذلك فذهب
اكثر النحويين الى ان العامل في المفعول به هو الفعل فقط وذهب بعض
النحويين الى ان العامل فيه الفعل والفاعل معا والقول الصحيح هو الاول
وهذا القول ليس بصحيح وذلك ان الفاعل اسم كما ان المفعول كذلك
فاذا استويا في الاسمية والاصل في الاسم ان لا يعمل فليس عمل
احدهما في صاحبه اولى من الآخر واذا ثبت هذا واجمعنا على ان الفعل
له تاثير في العمل فاضافة ما لا تاثير له في الفعل الى ما له تاثير لا تاثير له فدل
على ان العامل هو الفعل فقط وهو على ضربين فعل متعد بغيره وفعل
متعد بنفسه فاما ما يتعدى بغيره فهو الفعل اللازم ويتعدى بثلثة
اشياء وهي الهمزة والتضعيف وحرف الجر فالهمزة نحو خرج زيد واخرجته
والتضعيف نحو خرج المتاع وخرجته وحرف الجر نحو خرج زيد وخرجت به

وكذلك فرح زيد وافرحته وفرحت به وما اشبه ذلك واما المتعدي بنفسه فعلى ثلثة
اضرب ضرب يتعدى الى مفعول واحد كقولك ضرب زيد عمرا واكرم عمرو بشرا وضرب
يتعدى الى مفعولين كقولك اعطيت زيدا درهما وظننت زيدا قايما وضرب يتعدى
الى ثلثة مفاعيل كقولك اعلم الله زيدا عمرا واخا الناس وبنا الله عمرا وبشرا اكريما
وهو الضرب منقول من الهمزة والتضعيف مما يتعدى الى مفعولين ولا يجوز الاقتصار
على احدهما لان كل واحد من هذه الاشياء الثلثة المتعدية التي هي الهمزة والتضعيف
وحرف الجر كانها تنقل الفعل اللازم من اللزوم الى التعدي فكذلك اذا دخلت على الفعل
المتعدي فانها تزيد مفعولا فان كان يتعدى الى مفعول واحد صار يتعدى الى مفعولين
كقولك في ضرب زيد عمرا اضربت زيدا عمرا وفي خرج زيد بكرا اخرجت زيدا بكرا
وما اشبه ذلك فان كان متعديا الى مفعولين صار متعديا الى ثلثة مفاعيل ونحوه مما
قدمنا فاعرفه باب ما لم يسم فاعله فان قال قائل لم لم يسم فاعله قيل
لان العناية قد يكون بذكر المفعول كما يكون بذكر الفاعل وقد يكون للجهل
بالفاعل وقد يكون للايجاز والاختصار الى غير ذلك فان قيل ولم كان ما لم
يسم فاعله مرفوعا قيل لانهم لما حذفوا الفاعل واقاموا الفعل مقامه فارتفع
باسناد الفعل اليه كما كان يرتفع الفاعل بالفعل فان قيل فلم اذا حذف الفاعل
وجب ان يقام اسم آخر مقامه قيل لان الفعل لا بد له من فاعل ليلا يرتفع الفعل
حديثا عن غير محدث عنه فلما حذف الفاعل هاهنا وجب ان يقام اسم كان مقامه

ليكون الفعل صريحا عنه وهو المفعول فان قيل كيف يقام المفعول مقام الفاعل
وهو فضلة في المعنى قيل هذا غير مرتضى في الاستعمال فانه اذا جاز ان يقال
مات زيد بسبب سمي زيد فاعلا ولم يحدث بنفسه الموت وهو مفعول في المعنى جاز
ان يقام المفعول ههنا مقام الفاعل وان كان مفعولا في المعنى والذي يدل
على ان المفعول ههنا اقيم مقام الفاعل ان الفعل اذا كان يتعدى الى مفعول
واحد لم يتعد الى مفعول البتة كقولك في ضرب زيد عمرو اكرم بكر بشرا ضرب
عمرو اكرم بشر وان كان يتعدى الى مفعولين صار يتعدى الى مفعول واحد
كقولك في اعطيت زيدا درهما وظننت عمرا قائما اعطي زيد درهما وظن
عمرو قائما ولو قلت ظن قائم عمرو اكان جايزا لزوال اللبس ولو قلت
في ظننت زيدا اباك ظن ابوك زيدا لم يجز لان قولك ظننت زيدا اباك يوذن
بان زيدا معلوم والابوة مظنونة فلو اقيم الاب مقام الفاعل لانعكس المعنى
فصارت الابوة معلومة وزيد مظنونا وذلك لا يجوز وكذلك تقول اعطي
زيد درهما واعطي درهم زيدا فيكون جايزا لعدم الالتباس ولو قلت في
اعطيت زيدا غلاما اعطي غلام زيدا لم يجز لان كل واحد منهما تصلح ان يكون
هو الآخذ فلو اقيم غلام مقام الفاعل لم يعلم الآخذ من المأخوذ فلهذا كان
ممتنعا وكذلك ان كان الفعل يتعدى الى ثلاثة مفعولين صار يتعدى الى مفعولين
كقولك اعلم الله زيدا عمرو اخير الناس اعلم زيد عمرو اخير الناس لقيام المفعول

الاول مقام الفاعل وكان هو الاولى لانه فاعل في المعنى فدل على ان المفعول ههنا اقيم
مقام الفاعل واذا كان الامر على هذا فبناء الفعل للمفعول به يقتضي نقله بالهمزة والتضعيف
وحرف الجر الا ترى ان الفعل ان كان يتعدى الى مفعول واحد صار يتعدى بهما الى مفعولين
وان كان يتعدى الى مفعولين صار يتعدى الى ثلثة مفعولين وذلك لان بناء الفاعل للمفعول به
يجعل المفعول فاعلا والنقل بالهمزة والتضعيف وحرف الجر يجعل المفعول فاعلا
واذا ثبت هذا فلابد ان يزيد بنقله بالهمزة والتضعيف وحرف الجر مفعولا وينقص
ببنائه للمفعول مفعولا فان قيل فلم وجب تغيير الفعل اذا بني للمفعول قيل لان المفعول
يصح ان يكون هو الفاعل فلو لم يغير الفعل لم يعلم هل هو الفاعل في الحقيقة او قائم
مقامه فان قيل فلم ضموا الاول وكسروا الثاني نحو ضرب زيد وما اشبه
ذلك قيل انما ضموا الاول ليكون دلالة عن المحذوف الذي هو الفاعل واذا كان
من علاماته وانما كسروا الثاني لانهم لما حذفوا الفاعل الذي لا يجوز حذفه اراد وا
ان يصوغوه على بناء لا يشركه فيه شيء من الابنية فبنوه على هذه الصيغة فكسروا الثاني
لانهم لو ضموه لكان على وزن طنب وحمر ولو فتحوه لكان على وزن نغر وضرد ولو
اسكنوه لكان على وزن قلب وقفل فلم يبق الا الكسر فخصوه به فان قيل
فلما ذا كسروا الثاني اول المعتل نحو قيل وبيع ولم يضموه كالصحيح قيل كان
القياس يقتضي ان يجري المعتل مجرى الصحيح في ضم اوله وكسر ثانيه الا انهم
استثقلوا الكسرة على حرف العلة فنقلوها الى الفاء فانقلبت الواو ياء لسكونها

وانكسار ما قبلها كما قلبوا ياء ميعاد وميقات وميزان واصلها موعاد و
موقات وموزان لانها من الوعد والوقت والوزن واما الياء فثبتت
لانكسار ما قبلها على انه مذهب من يشير الى الضمة تنبيها على ان الاصل فى هذا
النحو هو الضم ومن العرب ايضا من يحذف الكسرة ولا ينقلها ويقر الواو لانضمام
ما قبلها وتقلب الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها كقول الشاعر
انت وما يبغع لنيتُ ليتُ شبابا بُوعَ فاشتريت ارادبيع فقلب
الياء واو لسكونها وانضمام ما قبلها كما قلبوا فى نحو موسر وموقن والاصل
مُيَسِر ومُيَقِن لانها من اليسر واليقين الا انها لما وقعت الياء ساكنة
مضموما ما قبلها قلبوا واوا فكذلك ههنا فان قيل فهل يجوز ان يبنى الفعل
اللازم للمفعول به قيل لا يجوز ذلك على القول الصحيح وقد زعم بعضهم انه يجوز
وليس بصحيح لانك لو بنيت الفعل اللازم للمفعول به لكنت تحذف الفاعل
فيبقى الفعل غير مسند الى شئ وذلك لا يصح فان اتصل به ظرف الزمان او ظرف
المكان او المصدر او الجار والمجرور جاز لك ان تبنيه عليه ولا يجوز ان
تبنيه على الحال لانها لا تقع الا نكرة فلو اقمت مقام الفاعل الجار وحده
كالفاعل وكانت تقع معرفة والحال لا تكون الا نكرة فان قيل فلم اذا
اقيم الظرف مقام الفاعل يخرج عن الظرفية ويجعل مفعولا كزيد وعمرو
وما اشبه ذلك قيل لانه تضمن معنى حرف الجر فلو لم يقل لتعلقت بالفعل

مع تضمن حرف الجر والفاعل لا يتضمن حرف الجر فلذلك اقيم مقامه فان قيل والمصدر لا يتضمن
حرف الجر فهل ينقل المصدر لاقامته مقام الفاعل او لا قيل اختلف النحويون فى ذلك فذهب
بعض النحويين الى انه لا ينقل لانه ليس بينه وبين الفعل واسطة وذهب آخرون الى انه
ينقل واستدلوا على ذلك من وجهين احدهما ان الفعل لا بد له من الفاعل والمصدر
لو لم يذكر لكان الفعل والا عليه بصيغته فصار وجوده وعدمه سواء والفاعل
لا بد له منه فلذلك ما يقوم مقامه ينبغى ان يجعل بمنزلة المفعول الذى لا يستغنى بالفعل
عنه والوجه الثانى ان المصدر انما ذكر تاكيدا للفعل الا ترى ان قولك سرت
سيرا بمنزلة سرت سرت فكما لا يجوز ان يقوم الفعل مقام الفاعل وكذلك لا يجوز
ان يقوم مقامه ما كان بمنزلته فلهذا وجب نقل المصدر فان قيل فان اجتمع
ظرف الزمان وظرف المكان والمصدر والجار والمجرور فايها تقام الفاعل
قيل انت مخير فيها كلها ايها شئت اقمت مقام الفاعل وزعم بعض النحويين ان
الاخفش ان يقيم الاسم المجرور مقام الفاعل لانه لو لم يكن حرف الجر لم يقم مقام الفاعل
غيره فاعرفه باب نعم وبئس فان قال قائل ما معنى نعم وبئس اسمان ام فعلان
قيل اختلف النحويون فى ذلك فذهب البصريون الى انهما فعلان ماضيان لا
يتصرفان واستدلوا على ذلك من ثلثة اوجه الوجه الاول ان الضمير يتصل
بهما على حد اتصاله بالافعال فانهم قالوا نعما رجلين ونعموا رجالا كما قالوا
قاما وقاموا والوجه الثانى ان تاء التانيث اذا لم يقبلها اصدق نعم وبئس

الوقف يتصل بها كما يتصل بالافعال نحو نعمت المرأة وبئست الجارية و
الوجه الثالث انهما مبنيان على الفتح كالافعال الماضية ولو كانا اسمين
لما بنيا على الفتح من غير علة وذهب الكوفيون الى انهما اسمان واستدلوا
على ذلك من خمسة اوجه الوجه الاول انهم قالوا الدليل على انهما اسمان دخول
حرف الجر عليهما وحرف الجر يختص بالاسماء قال الشاعر البست بنعم الجار يولف بيته
اضافة او معدم المال مصرما وحكى عن بعض العرب انه يشير بولد فقيل
نعم المولود مولودتك فقال والله ما هي بنعم المولود نصرتها الكماة وبرّتها سرقة
وحكى عن بعض العرب انه قال نعم السير على بئس العير فادخل عليهما حرف الجر
وهو يختص بالاسماء فدل على انهما اسمان والوجه الثاني ان العرب تقول
نعم الرجل وبئس الغير فبنى اسم نعم يدل على انهما اسم لان البناء من خصائص
الاسماء والوجه الثالث انهم قالوا الدليل على انهما ليا بفعلين انه لا
يحسن اقتران الزمان بهما كساير الافعال الا ترى انه لا يحسن ان يقول
نعم الرجل امس ولا نعم الرجل غدا فلما لم يحسن اقتران الزمان بهما دل
على انهما ليا بفعلين والوجه الرابع انهما لا يتصرفان ولو كانا فعلين
لكانا متصرفين لان المتصرف من خصائص الافعال فلما لم يتصرفا دل
على انهما ليسا بفعلين والوجه الخامس انه قد جاء عن العرب انهم قالوا نعيم
الرجل زيد وليس في امثلة الافعال شيء على وزن فعيل فدل على صحته

ما ذهب

ما ذهب اليه والصحيح ما ذهب البصريون اليه واما ما استدل به الكوفيون ففاسد اما قولهم
انهما اسمان لدخول حرف الجر عليهما قلنا هذا فاسد لان حرف الجر انما دخل عليهما
على تقدير الحكاية فلا يدل على انهما اسمان لان حرف الجر قد دخل على تقدير الحكاية
على ما هو فعل في الحقيقة كقوله والله ما ليلى بنيام صاحبه والاصل فيه ان
نام فعل ماض ولا يجوز ان يقال انه اسم لدخول حرف الجر عليه فكذلك ها هنا
ولو لا تقدير الحكاية لم يحسن دخول حرف الجر على نعم وبئس ونام والتقدير
في قوله البست بنعم الجار يولف بيته البست بجار موصوف فيه بنعم الجار وكذلك
التقدير في قول بعض العرب والله ما هي بنعم المولود والله ما هي بمولودة
معقول فيها نعم المولودة وكذلك التقدير في قول الآخر نعم السير على بئس العير
نعم السير على غير معقول فيه بئس الغير وكذلك التقدير في قوله والله ما ليلى
بنيام صاحبه والله ما ليلى بليل معقول فيه نام صاحبه الا انهم حذفوا
الموصوف واقاموا الصفة مقامه كقولهم ان اعمل سابغات اي دروعا
سابغات فصار التقدير البست بمقول فيه نعم الجار وما هي بمقول فيها
نعم المولودة ونعم السير على غير معقول فيه بئس الغير وما ليلى بمقول فيه نام
صاحبه ثم حذفوا الصفة التي هي مقول فيه واوقعوا الحكم بها موقعها وحذف
القول في كتاب الله تعالى وكلام العرب في اشعارهم اكثر من ان يحصى فدخل
حرف الجر على هذه الافعال لفظا وكلن ان كان حرف الجر داخلا على هذه

الافعال لفظا الا انه داخل على غيرها في التقدير فلا يكون فيه دليل على الاسمية
واما قولهم ان العرب تقول يا نعم المولى ويا نعم النصير والنداء من خصايص
الاسماء فتقول المقصود بالنداء محذوف للعلم والتقدير فيه يا الله نعم
المولى ونعم النصير انت واما قولهم انه لا يجوز اقتران الزمان بهما ولا
يجوز نصرفهما فتقول انما امتنعا من اقتران الزمان الماضي والمستقبل بهما
وسببا التصرف لان نعم موضوعة لغاية المدح وبئس موضوعة لغاية
الذم فجعل دلالتهما مقصورة على الآن لانك انما تمدح او تذم بما هو موجود
في الممدوح والمذموم لا بما كان فزال ولا بما سيكون في المستقبل واما
قولهم انه قد جاء من العرب انهم قالوا نعيم الرجل زيد فتقول هذه رواية
شاذة تفرد بها قطرب وحده ولئن صحت فليس فيها حجة لان منع
الياء انشأت عن اشباع الكسرة لان الاصل في نعم نعم بفتح النون
وكسر العين فاشبعت الكسرة فنشأت الياء وهذا كثير في كلامهم فانه كل
ما كان على فعل من الاسماء والافعال وباسقاط حرف حلقي فيه
اربعة اوجه احدها استعماله على اصله كقولك فخذ وقد ضحك والثاني
اسكان عينه تخفيفا كقولك فخذ وقد ضحك والثالث اتباع فائه
عينه في الكسر كقولك فخذ وقد ضحك والرابع كسر فائه واسكان عينه
لتعذر حركتها الى الفاء نحو فخذ وقد ضحك فكذلك نعم فيها اربع لغات

نعم

بفتح النون وكسر النون وهو الاصل ونعم بفتح النون وسكون العين
ونعم بكسر النون والعين ونعم بكسر النون وسكون العين واما نعيم
بالياء فانما شاذ فيه الياء عن اشباع الكسرة كما قال الشاعر كان
تفتحا الجماجين لقوة على عجل منى اطلاط اثيملي وكما قال الآخر
لا عهد لي ببصال اصحت كالشن البال وكما قال الآخر الم باتيكم والانباء
تنمي بما لاقت لبون بني زياد وهذا اكثر من ان يحصى وقد ذكرناه
مستقصى في مسائل الخلاف فلا تعد ها هنا فان قيل فلم وجب ان
يكون فاعل نعم وبئس اسم جنس قيل في ذلك وجهان احدهما
ان نعم لما وضعت للمدح العام وبئس للذم العام خص فاعلها باللفظ
العام والوجه الآخر انه انما وجب ان يكون اسم جنس ليدل على
ان الممدوح والمذموم يستحق المدح او الذم في ذلك الجنس فان قيل
فلم جاز الاضمار في نعم وبئس خاصة قبل الذكر قيل انما
جاز الاضمار فيهما قبل الذكر لان المضمر قبل الذكر شبيه بالمكنى
لانه لا يعلم الى اي شيء يعود حتى يفسر ونعم وبئس لا يكون فاعلهما
معرفة محضة فلما ضارع المضمر فاعلهما جاز الاضمار فيهما فان قيل
فلم فعلوا ذلك قيل انما فعلوا ذلك طلبا للتخفيف لانهم ابدا يتوخون
الايجاز والاختصار في كلامهم فان قيل فكيف يحصل التخفيف

والاضمار على شريطة التفسير قيل لان التفسير انما يكون بنكرة منصوبة
نحو نعم رجلا زيد والنكرة اخف من المعرفة فان قيل فعلى ماذا انتصب
قيل انتصب النكرة على التمييز فان قيل فلم يرفع زيد في قولهم نعم الرجل
زيد قيل في ذلك وجهان احدهما ان يكون مرفوعا على الابتداء و
نعم الرجل هو الخبر وهو مقدم على المبتداء والتقدير فيه زيد نعم الرجل الا انه
قدم عليه كقولهم مررت به المسكين والتقدير فيه بمسكين مررت به فان
قيل فاين العائد منها من الخبر الى المبتداء قيل لان الرجل لما كان شائعا
في الجنس كان زيد واضلا تحته فصار بمنزلة العائد الذي يعود اليه منه وصار
هذا كقول الشاعر فاما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض
المواكب فان القتال مبتداء وقوله لا قتال لديكم خبره وليس فيه عائد
لان قوله لا قتال لديكم نفي عام لان لا لنفي الجنس فاشتمل على جميع القتال
فصار لكل بمنزلة العائد اليه وكذلك قول الآخر فاما الصدود لا صدود
بجعفر ولكن اعجانا شديدا ضريبها والوجه الثاني ان يكون
زيد مبتداء محذوف كانه لما قيل نعم الرجل قيل هذا الممدوح قيل زيد
اي هو زيد وحذف المبتداء كثير في كلامهم فاعرفه انشاء الله باب
حبذا ان قال قائل ما الاصل في حبذا قيل الاصل فيها حبب ذا
الا انه لما اجتمع حرفان متحركان من جنس واحد استثقلوا اجتماعهما فحذفوا

الحرف الاول وادغموه في الثاني فصار حبذا وركبوه مع ذا فصار بمنزلة
كلمة واحدة ومعناها المدح وتقريب الممدوح من القلب فان قيل فلم قلتم ان الاصل
حبب على وزن فعل دون فعل وفعل قيل لوجهين احدهما ان اسم الفاعل
منه حبيب على وزن فعيل وفعيل اكثر ما يجيء فعله على فعل نحو شرف فهو
شريف ظرف فهو ظريف ولطف فهو لطيف وما اشبه ذلك والوجه الثاني
انه قد حكي عن بعض العرب نقل الضمة من الباء الى الحاء كما قال وحبها مقتولة
حين يسئل فدل على ان اصله فعل فان قيل فلم ذا جعلوهما بمنزلة كلمة
واحدة قيل انما جعلوها بمنزلة كلمة واحدة طلبا للتخفيف على ما جرت به عادتهم
في كلامهم فان قيل فلم ركبوه مع المفرد المؤنث دون المثنى والجمع قيل لان المفرد
المذكر هو الاصل والتانيث والتثنية والجمع كلها فروع عليه وهي اثقل منه فلما
اراد والتركيب كان تركيبه مع الاصل الذي هو الاخف اولى من تركيبه
مع الفرع الذي هو الاثقل فان قيل فلم كانت حبذا في التثنية والجمع والتانيث
على لفظ واحد قيل انما كانت في التثنية والجمع والتانيث على لفظ واحد نحو
حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند لانها حروف في كلامهم مجرى
الامثال لا يتغير بل تلزم شيئا واحدا وطريقة واحدة فان قيل فما الغلب
عليه الاسمية والفعلية قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب اكثر
النحويين الى ان الغلب عليها الاسمية وذلك لان الاسم اقوى من الفعل فلما

ركبا حدهما مع الآخر كان التغليب للاقوى الذى هو الاسم دون الاضعف الذى هو
الفعل وذهب بعض النحويين الى ان المغلب عليها الفعلية لان الجزء الاول منها
فعل فغلب عليها الفعلية لان القوة للجزء الاول وذهب آخرون الى انها لا
يغلب عليها اسمية ولا فعلية بل هى جملة مركبة من فعل ماض واسم هو فاعل
فلا يغلب احدهما على الآخر فان قيل فما ذا يرتفع المعرفة بعده نحو جذا زيد
قيل لخمسة اوجه الوجه الاول ان يجعل جذا مبتدأ وزيد خبره والوجه
الثانى ان يجعل ذا مرفوعا ارتفاع الفاعل بفعله ويجعل زيد بدلا منه
والوجه الثالث ان يجعل زيد مرفوعا لانه خبر مبتدأ محذوف كانه لما قيل جذا
قيل من هو قيل زيد اى هو زيد والوجه الرابع ان يجعل زيد مبتدأ وجذا
خبره والوجه الخامس ان يكون ذا زائدة فيرتفع زيد بجذ لانه فاعل وهو ضعيف
الاوجه فان قيل فعلى ما ذا ينتصب النكرة بعده قيل ينتصب النكرة
بعد ما على التمييز الا ترى انك اذا قلت جذا زيد رجلا وجذا عمرو راكبا تحس
فيه تقدير من كانك قلت من رجل ومن راكب كما قال الشاعر

يا جذا حمل الزنانين من حمل وجذا اسكن الزنان من كانا

وذهب بعض النحويين الى انه ان كان الاسم غير مشتق نحو جذا رجلا كان منصوبا
على التمييز وان كان مشتقا نحو جذا عمرو راكبا منصوبا على الحال فاء فان ثانية
باب التعجب ان قال قائل لم زيدت ما فى التعجب نحو ما احسن زيدا دون

غيرها قيل لان ما فى غاية الابهام والشئ اذا كان مبهما كان اعظم فى النفوس لاحتماله
امورا كثيرة فلهذا كانت زيادتها فى التعجب اولى من غيرها فان قيل فما معنى ما قيل
اختلف النحويون فى ذلك فذهب سيبويه واكثر النحويين الى انها بمعنى شئ
وهو فى موضع رفع بالابتداء واحسن خبره وتقديره شئ احسن زيدا وذهب
بعض النحويين من البصريين الى انها بمعنى الذى وهو فى موضع رفع بالابتداء
واحسن صلته وخبره محذوف وتقديره الذى احسن زيدا شئ وما ذهب
اليه سيبويه والاكثرون اولى لان الكلام على قولهم مستقل بنفسه لا يفتقر
الى تقدير شئ وعلى القول الآخر يفتقر الى تقدير شئ واذا كان الكلام مستقلا
بنفسه مستغنيا عن تقدير كان اولى مما يفتقر الى تقدير فان قيل فهل
احسن فعل او اسم قيل اختلف النحويون فى ذلك فذهب البصريون
الى انه فعل ماض واستدلوا على ذلك من ثلثة اوجه الوجه الاول انهم
قالوا الدليل على انه فعل اذا وصل بياء الضمير فان نون الوقاية يصحبه
نحو ما احسننى وما اشبه ذلك ومن النون انما تصحب الضمير فى الفعل
خاصة لتقيه من الكسر الا ترى انك تقول اكرمنى واعطانى وما اشبه
ذلك ولو قلت فى نحو غلامى وصاحبى غلامنى وصاحبنى لم يجز فلما دخلت
من النون هنا دل على انه فعل والوجه الثانى انهم قالوا الدليل على انه
فعل انه ينصب المعارف والنكرات والفعل اذا كان اسما انما ينصب

النكرات خاصة على التمييز نحو اكبر منك سنا واكثر منك علما وما اشبه ذلك فلما نصب
ههنا المعارف دل على انه فعل والوجه الثالث انهم قالوا الدليل على ان
فعل ماض انه مفتوح الآخر ولو لم يكن فعلا لما كان لبنائه على الفتح وجه اذ
لو كان اسما لكان يجب ان يكون مرفوعا لوقوعه خبرا للابتداء فلما وجب ان
يكون مفتوحا دل على انه فعل ماض وذهب الكوفيون الى انه اسم واستدلوا
على ذلك من ثلثة اوجه الوجه الاول انهم قالوا الدليل على انه اسم انه لا يتصرف
ولو كان فعلا لكان يجب ان يكون متصرفا لان التصرف من خصائص الافعال
فلما لم يتصرف دل على انه ليس بفعل فوجب ان يلحق بالاسماء والوجه الثاني
انهم قالوا الدليل على انه اسم انه يدخله التصغير والتصغير من خصائص الاسماء
قال الشاعر يا ما اميلح غزلانا شدن لنا من هاؤليا ان الضال والسمر
والوجه الثالث انهم قالوا الدليل على انه اسم انه يصح في نحو ما اقومه وما
ابيعه كما يصح الاسم في نحو هذا اقوم منك وابيع منك ولو انه فعل لوجب
ان يعتل كالفعل نحو اقام واباع في نحو قولهم اباع الشيء اذا عرضه
للبيع فلما لم يعتل وصح كالاسماء مع ما دخله من الجمود والتصغير دل على
انه اسم والصحيح ما ذهب اليه البصريون واما ما استدل به الكوفيون ففاسد
اما قولهم انه لا يتصرف فلا حجة لهم فيه لانا اجمعنا على انه فعل وليس فعلان
ومع هذا لا يتصرف فان فلك لك ههنا وانما لا يتصرف فعل التعجب لوجهين احدهما

انهم لما لم يصوغوا للتعجب حرفا يدل عليه جعلوا له صيغة لا تختلف لتكون دالة
على المعنى الذي اراده وانه متضمن معنى ليس في اصله والوجه الثاني انما لم
يتصرف لان الفعل المضارع يصلح للحال والاستقبال والتعجب انما يكون
مما هو موجود في الحال او كان فيما مضى ولا يكون التعجب مما لم يقع فلما كان
المضارع يصلح للحال والاستقبال كرهوا ان يصرفوه الى صيغة يحتمل الاستقبال
الذي لا يقع التعجب منه واما قولهم انه يدخله التصغير وهو من خصائص الاسماء
قلنا الجواب عنه من ثلثة اوجه الوجه الاول ان التصغير ههنا لفظي واريد
به تصغير المصدر لا تصغير الفعل لان هذا الفعل منع من التصرف والفعل متى
منع من التصرف لا يؤكد بذكر المصدر فلما اراد التصغير المصدر صغر وهو
بتصغير فعله لانه يقوم مقامه ويدل عليه فالتصغير في الحقيقة للمصدر
لا للفعل والوجه الثاني ان التصغير انما حسن في الفعل التعجب لانه
لما لزم طريقة واحدة اشبه الاسماء فدخله بعض احكامها والشيء اذا اشبه
الشيء من وجه لا يخرج من ذلك عن اصله كما ان اسم الفاعل محمول على الفعل
في العمل ولم يخرج بذلك عن كونه اسما والفعل محمول على الاسم في الاعراب
ولم يخرج بذلك عن كونه فعلا فكذلك ههنا والوجه الثالث انه انما دخل للتصغير
حملا على باب افعل الذي للتفضيل والمبالغة لاشتراك اللفظين في ذلك الا
ترى انك لا تقول ما احسن زيدا الا لمن بلغ الغاية في الحسن كما انك لا تقول

زيد احسن القوم الا لمن كان افضلهم فى حسن فلهذه المشابهة بينهما جاز التصغير
فى قوله يا ما أميلح غزلانا كما تقول غزلانك أميلح الغزلان وما اشبه ذلك
والذى يدل على اعتبار هذه المشابهة بينهما انهم حملوا افعل منك وهو افعل القوم
على قولهم ما افعله فجازفيهما ما جاز فيه وامتنع فيهما ما امتنع فيه فلم يقولوا هذا
اعور منك ولا اعور القوم لانهم لم يقولوا ما اعوره وقالوا هذا اقبح عورا منك
واقبح القوم عورا كما قالوا ما اقبح عوره وكذلك لم يقولوا هو احسن منك حسنا
وتوكدوا كما لا يقولون ما احسن زيدا حسنا فلما كانت بينهما هذه المشابهة دخله
التصغير حملا على افعل للتفضيل والمبالغة واما قولهم انه يصح كما يصح الاسم
قلنا التصحيح حصل له من حيث حصل التصغير وذلك لحمله على باب افعل
الذى للفاضلة ولانه اشبه الاسماء لانه لزم طريقة واحدة فلما اشبه الاسم
من هذين الوجهين وجب ان يصح الاسم وشبه الاسم من هذين الوجهين لا يخرجه
عن كونه فعلا كما ان ما لا يتصرف اشبه الفعل من وجهين لا يخرجه عن كونه فعلا
على انه تصحيح غير مستكن فان كثيرا من الافعال المتصرفة جاءت مصححة كقولهم
اغلبت المرءة واستوت نحمل واستنسات الشاة واستحوذ عليهم فالاستحواذ
استحوذ عليهم الشيطان وهذا كثير فى كلامهم والذى يدل على ان تصحيحه لا
يدل على كونه اسما ان افعل به فى التعجب مصحح مع كونه فعلا نحو اقوم به
واطيب به فكما ان التصحيح فى افعل به لا يخرجه عن كونه فعلا فكذلك التصحيح

فى ما افعله لا يخرجه عن كونه فعلا وقد ذكرنا هذه المسئلة مستوفاة فى المسائل الخلافية
فان قيل فلم كانت فعل التعجب منقولا من الثلاثى دون غيره قيل لوجهين
احدهما ان الفعل على ضربين ثلاثى ورباعى فجاز نقل الثلاثى الى الرباعى لانك
تنقله من اصل الى اصل ولم يجز نقل الرباعى الى الخماسى لانك تنقله من اصل
الى غير اصل لان الخماسى ليس باصل والوجه الثانى ان الثلاثى اخف من
غيره احتمل زيادة الهمزة واما ما زاد على الثلاثى فهو ثقيل فلم يحتمل الزيادة
فان قيل فلم كانت الهمزة اولى بالزيادة قيل لان الاصل فى الزيادة حروف
المد واللين وهى الواو والياء والالف اقاموا الهمزة مقام الالف لانها قريبة من الالف
وانما اقاموها مقام الالف لان الالف لا يتصور الابتداء بها لانها لا تكون الا
ساكنة والابتداء بالساكن محال وكان تقدير زيادة الالف ههنا اولى لانها اخف
حروف العلة وقد كثرت زيادتها فى هذا النحو نحو ابيض واسود وما اشبه ذلك
فان قيل بماذا انتصب الاسم فى قولهم ما احسن زيدا قيل ينتصب لانه مفعول
احسن لان احسن لما نقل بالهمزة صار متعديا بعد ان كان لازما فتعدى
الى زيد وصار زيد منصوبا بوقوع الفعل عليه فان قيل فلم لم يشتق فعل التعجب
من الالوان والخلق قيل لوجهين احدهما ان الاصل فى افعالها ان يستعمل
على اكثر من ثلثة احرف وما هو زائد على ثلثة احرف لا يبنى منه فعل التعجب والوجه
الثانى ان هذه الاشياء لما كانت ثابتة فى الشخص لازما كاد يتغير جرت مجرى اعضائه

التي للافعال فيها كاليد والرجل وما اشبه ذلك فكما لا يجوز ان تقول ما ايداه
ارجله من اليد والرجل فكذلك لا يجوز ان تقول ما احمره ولا ما اسوده فان كان
مراده بقوله ما ايداه من اليد بمعنى النعمة وما ارجله من الرجلة جاز وكذلك ان كان
مراده بقوله ما احمره من صفة العلاقة لا من الحمرة وما اسوده من السودة لا من السواد
وانما جاز ذلك في هذه الاشياء لانها ليست بالوان ولا اخلق فان قيل فلم استعملوا
لفظ الامر في التعجب نحو احسن بزيد وما اشبه قيل انما فعلوا ذلك لضرب
من المبالغة في المدح فان قيل وما الدليل على انه ليس بفعل امر قيل الدليل
على ذلك ان يكون على صيغة واحدة في جميع الاحوال تقول يا رجل احسن بزيد
ويا رجلان احسن بزيد ويا رجال احسن بزيد ويا هندات احسن بزيد
فيكون مع الواحد والاثنين والجماعة والمونث على صيغة واحدة لانه لا ضمير
فيه ولو كان امرا لكان ينبغي ان يختلف فتقول في التثنية احسنا وفي الجمع
احسنوا وفي المونث احسني وفي جمع المونث احسن فيأتي بضمير الاثنين
والجماعة والمونث فلما كان على صيغة واحدة دل على ان لفظه لفظ الامر
ومعناه الخبر فان قيل فما موضع بجار ومجرور في قولهم احسن بزيد قيل
موضعه الرفع لانه فاعل احسن لانه لما كان احسن فعلا والفعل لا بد له
من الفاعل جعل بجار ومجرور في موضع رفع بانه فاعل كقوله تع وكفى بالله
شهيدا وكفى بالله وليا وبالله زائدة فكذلك هنا الباء زائدة لان الاصل

في احسن بزيد احسن زيدا اي ذا حسن لم يتصل الى لفظ الامر وزيدت الباء عليه
فان قيل فلم زيدت الباء قيل لوجهين احدهما انه لما كان لفظ التعجب لفظ
الامر زادوا الباء فرقا بين لفظ الامر الذي للتعجب ولفظ الامر الذي لا
يراد به التعجب والوجه الثاني انه كان معنى الكلام ما احسن ان تدخلوا
الباء لان احسن يتعدى بحرف الجر فكذلك ادخلوا الباء وقد ذهب بعض
النحويين الى ان بجار ومجرور في موضع نصب لانه يقدر في الفعل ضمير هو
الفاعل كما يقدر فيما احسن زيدا واذا قدر هناك في الفعل ضمير هو الفاعل
وقع بجار ومجرور في موضع المفعول وكان في موضع نصب والذي عليه اكثر
النحويين هو الاول وكان الاولى هو الاولى لان الكلام اذا كان مستقلا بنفسه
من غير اضمار كان اولى مما يفتقر الى اضمار ثم حمل احسن زيد على ما احسن زيدا
في تقدير الاضمار لا يستقيم لان احسن انما اضمر فيه لتقدم ما عليه لان ما مبتدأ
واحسن خبره لا بد فيه من الضمير يرجع الى المبتدأ بخلاف احسن بزيد فانه لم
يتقدمه ما يوجب تقدير الضمير فبان الفرق بينهما فاعرفه باب عسى
فان قال قائل ما عسى من الكلام قيل فعل ماض من افعال المقاربة لا يتصرف
وقد يحكى عن ابن السراج انه حرف وهو قول شاذ لا يعتمد عليه والصحيح انه
فعل والدليل على ذلك انه يتصل به تاء الضمير والتثنية والجمع نحو عسيت
وعسوا وعسيا وعسيتم قال الله تع فهل عسيتم ان توليتم فلما دخلته

هذه الضمائر كما تدخل على الفعل نحو قمت وقاما وقاموا وقمتم دل على انه فعل
وكذلك ايضا بالحقه تاء التانيث الساكنة التي تختص بالفعل نحو عسته المراة
كما تقول قامت فدل على انه فعل فان قيل فلم لا يتصرف قيل لانه اشبه
الحرف لانه لما كان فيه الطمع اشبه لعل ولعل حرف لا يتصرف فكذلك ما اشبهه
فان قيل فما ذا يعمل عسى قيل يرفع الاسم وينصب الخبر لكان الا ان خبرها
لا يكون الا مع الفعل المستقبل نحو عسى زيد ان يقوم فان قيل فلم ادخلت
في خبره ان قيل لان عسى وضعت لمقارنة الاستقبال وان اذا دخلت
على الفعل المضارع اخلصته للاستقبال فلما كانت عسى موضوعة لمقارنة
الاستقبال وان تخلص الفعل للاستقبال الزموا الفعل الذي وضع لمقارنه
الاستقبال ان التي هي علم الاستقبال فان قيل فما الدليل على ان موضع
وصلتها النصب قيل لان معنى عسى زيد ان يقوم قارب زيد القيام
وكذلك يدل على ذلك قولهم عسى الغوير ابوسا وكان القياس ان يقال
عسى الغوير ان ييأس الا انهم رجعوا الى الاصل المتروك فقالوا عسى
الغوير ابوسا فنصبوه بمعنى لانهم اجروه مجرى قارب وكانه قيل
قارب الغوير ابوسا وهو جمع يائس او جمع يوس فان قيل فلم حذفوا
ان من خبره في بعض اشعارهم قيل انما حذفوها في بعض الاشعار
لاجل الامتطار ان شبهها لما يكاد فان كاد من افعال المقاربة كما

ان عسى من افعال المقاربة فلهذا الشبه بينهما جاز ان يحمل عليها في حذف ان من خبرها
في نحو قولهم عسى الغم الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب فكان عسى
يشبه بكاد في حذف ان معها فكذلك كاد يشبه بعسى في اثباتها معها قال الشاعر
فقد كاد من طول البلى ان يمصحا فاثبت ان مع كاد وان كان الاختيار مع كاد
حذف ان وهي مع عسى في المقاربة قيل لهما وان اشتركا في الدلالة على المقاربة
الا ان كاد ابلغ في قرب الشيء من الحال الا ترى انك اذا قلت كاد زيد يذهب
بعد عام لم يجز لان كاد يوجب ان يكون الفعل شديد القرب من الحال وقولك
عسى الله ان يدخلني الجنة برحمته لكان جايزا وان لم يكن شديد القرب من الحال فلما
كانت كاد ابلغ في تقريب الشيء من الحال حذفوها ان التي هي علم الاستقبال
ولما كانت عسى في الاستقبال التي معها ان التي هي علم الاستقبال فان قيل
فما موضع ان مع صلتها في نحو عسى ان يخرج زيد قيل موضعه مع الصلة الرفع بانه
فاعله كما كان زيد مرفوعا بانه فاعل في نحو عسى زيد ان يخرج فان قيل فهل
يجوز ان يحذف ان اذا كانت مع صلتها في موضع رفع قيل لا يجوز ذلك لانه
من شرط الفاعل ان يكون اسما لفظا او معنى واذا قلت عسى يخرج زيد جعلت
الفعل فاعلا والفعل لا يكون فاعلا لان الفاعل مخبر عنه والاخبار انما يكون
عن الاسم لا عن الفعل بلى ان جعل زيد في نحو عسى يخرج زيد فاعل عسى وجعل
يخرج في موضع خبر جازت المسئلة لان المفعول لا يبالي في اقتضاء الاسمية مبلغ

الفاعل الا ترى انه قد تقوم مقام للمفعول ما لم يسم بخو ظننت زيدا قام ابوه
جملة فعلية وقد قامت مقام المفعول الثاني لظننت واما الفاعل و اما
الفاعل فلا يجوز ان يقع قط الا اسما لفظا او معنى لما بينا فاعرفه انشا الله تعالى
باب كان و اخواتها فان قائل اى شئ كان و اخواتها من الكلم قيل
افعال ذهب بعض النحويين الى انها حروف ليست افعالا لانها لا تدل على المصدر
ولو كانت افعالا لكان ينبغي ان تدل على المصدر فلما لم تدل على المصدر دل على
انها ليست افعالا فدل على انها حروف والصحيح انها افعال وهو مذهب الاكثرين
والدليل على ثلثة اوجه الوجه الاول انها تلحقها تاء الضمير والفعل وواو نحو كنت
وكانا وكانوا كما تقول قمت وقاما وقاموا وما اشبه ذلك والوجه الثاني
انها يلحقها تاء التانيث الساكنة نحو كانت المراة كما تقول قامت المراة وهذه
التاء تختص بالافعال والوجه الثالث انها يتصرف نحو كان يكون وصار
يصير واصبح يصبح وامسى يمسي وكذلك سايرها ما عدا ليس وانما لم يدخلها
التصرف لانها اشبهت ما لا ينتفي الحال كما ان ما ينتفي الحال وهذا يجري مجرى
ليس في لغة اهل الحجاز فلما اشبهت ما وهي حرف لا يتصرف وجب ان لا يتصرف
واما قولهم انها لا تدل على المصدر ولو كانت افعالا لدلت على المصدر قلت
هذا انما يكون في الافعال الحقيقية وهذه افعال غير حقيقية ولهذا
سميت تسمى افعال العبارة مما ذكرناه يدل على انها افعال وما ذكروه يدل

على انها افعال غير حقيقية فقد علمنا بمقتضى الدليلين على انهم قد ضروا بهذا الكسر و
الزموا خبرا عوضا عن دلالتها على المصدر واذا وجد الخبر يلزم العوض
عن المصدر كان في حكم الموجود الغايب فان قيل فعلى كم ضربا ينقسم كان
واخواتها قيل اما كان فينقسم على خمسة اوجه الوجه الاول انها تكون
ناقصة فتدل على الزمان المجرد عن حدوث نحو كان زيد قاعما ويلزمها الخبر للبيان
والوجه الثاني انها تكون تامة فتدل على الزمان وحدوث كغيرها من الافعال الحقيقية
فلا يفتقر الى خبر نحو كان زيد وهو بمعنى حدث ووقع وقال الله تع الا ان تكون
تجارة وقال الله تع وان تك حسنة في قراءة من قراء بالرفع وقال الله تع كيف نكلم
من كان في المهد صبيا اى وجد وحدث وصبيا منصوب على الحال ولا يجوز ان
يكون ههنا كان ناقصة لانه لا اختصاص لعيسى في ذلك لان كلا قد كان في المهد صبيا
ولا عجب في تكليم من كان فيما مضى في حال الصبي وانما التعجب في تكليم من هو موجود
في المهد في حال الصبي فدل على انها ها هنا بمعنى وجد وحدث وعلى هذا قولهم انا مذ
كنت صديقك اى وجدت قال الشاعر فدى لبني ذهل بن شيبان ناقتي
اذا كان يوم ذو كواكب اشهبا اى حدث يوم وقال الاخر اذا كان
الشتا فاد فئوني فان الشيخ يهدمه الشتا اى حدث الشتا والوجه الثالث
ان يجعل فيها ضمير الشان والحديث فيكون الجملة بعدها خبرا نحو كان زيد قائم اى كان
الشان والحديث زيد قائم قال الشاعر اذا مت كان الناس صنفان شامت
وآخر مثن بالذي كنت اصنع

ای کان الحدیث والشان الناس بصفان والوجه الرابع ان یکون زائدة
غیر عاملة نحو زید کان قایم ای زید قائم قال الشاعر سراة بنی بکر تسامی کلیب
تمسوتة العراب وقال الآخر فکیف اذا مررت بدار قوم وجیران
لنا کانوا کرام ای حیرانی کرام والوجه الخامس ان یکون بمعنی صار فقال الشاعر
وکان من الکافرین وکان من المفرقین ای صار وعلی هذا احمل بعضهم قوله تعالی
کیف نکلم من کان فی المهد صبیا ای صار وقال الشاعر بنیها وفقر وبطن کانها
قطا الحزن قد کانت قراطا بیوضها واما صار فیستعمل ناقصة وتامة
فاما الناقصة فتدل علی الزمان مجردة عن الحدث ویفتقر الی خبر نحو صار زید علما
مثل کان اذا کانت ناقصة واما التامة فتدل علی الزمان والحدث ولا
یفتقر الی خبر نحو صار زید الی عمرو مثل کان اذا کانت تامة وکذلک سایر اخواتها
تستعمل ناقصة وتامة الا ظل ومازال وما فتی لا تستعمل الا ناقصة
فان قیل لم عملت ان الافعال فی شیئین لانها عبارة عن الحدث والزمان
فلما افضت شیئین وجب ان تعمل فیهما فان قیل فلم رفعت الاسم ونصبت
الخبر قیل تشبیها بالافعال الحقیقیة فرفعت الاسم تشبیها له بالفاعل ونصبت
الخبر تشبیها له بالمفعول فان قیل فهل یجوز تقدیم اخبارها علی اسمائها قیل
نعم یجوز تقدیم اخبارها علی اسمائها وانما جاز ذلک لانها لما کانت اخبارها مشبهة
بالمفعول واسماءها مشبهة بالفاعل والمفعول یجوز تقدیمه علی الفاعل فکذلک

مشبها

مشبهة به فان قیل فهل یجوز تقدیم اخبارها علیها انفسها قیل یجوز ذلک فیما لم
یکن فی آخره اوله ما نحو قایما کان زید وانما جاز ذلک لانه کان مشبها بالمفعول
والعامل فیه متصرف جاز تقدیمه علیه کالمفعول نحو عمرا ضرب زید فان قیل
فلم لم یجز تقدیم اسمائها علیها انفسها کما یجوز تقدیم اخبارها علیها قیل لما لم یجز
تقدیم اسمائها مشبهة بالفاعل والفاعل لا یجوز تقدیمه علی الفعل فکذلک ما کان مشبها به
وجاز تقدیم اخبارها علیها لانها مشبهة بالمفعول والمفعول یجوز تقدیمه علی الفعل
کما بینا فان قیل فلم لم یجز تقدیم خبر ما فی اوله ما علیه قیل لان ما فی اوله ما
ما عدا ما وام للنفی وللنفی له صدر الکلام کالاستفهام فکما ان الاستفهام لا یعمل
ما بعده فیما قبله نحو عمرا اضرب زید فکذلک النفی لا یعمل ما بعده فیما قبله
نحو قایما ما زال زید وقد ذهب بعض النحویین الی انه یجوز تقدیم خبر ما زال
علیها وذلک لان ما للنفی وزال فیها معنی النفی والنفی اذا دخل علی النفی
صار ایجابا واذا صار ایجابا صار فوکان ما زال زید قایما بمنزلة کان زید قایما
فکما یجوز ان یقول قایما کان زید فکذلک یجوز ان یقول قایما ما زال زید واجمعوا
علی انه لا یجوز تقدیم خبر ما دام علیها وذلک لان ما فیها مع الفعل بمنزلة المصدر
ومعمول المصدر لا یتقدم علیه فان قیل فهل یجوز تقدیم خبر لیس علیها
قیل اختلف النحویون فی ذلک فذهب الکوفیون الی انه لا یجوز تقدیم خبرها
علی اسمها علیها وذهب اکثر البصریین الی جوازه لانه کما جاز تقدیم خبرها علی

اسمها جاز تقديم خبرها عليها نفسها والاحسن عندي ما ذهب اليه الكوفيون لان ليس
فعل لا يتصرف والفعل انما يتصرف عليه واما قوله كما جاز تقديم خبرها على اسمها جاز
تقديم خبرها عليها فاسد لان تقديم خبرها على اسمها لا يخرجه عن كونه متاخرا عنها
وتقديم خبرها عليها يوجب كونه متقدما عليها وليس من ضرورة ان يعمل الفعل فيما
بعده يجب ان يعمل فيما قبله ثم يقول انما جاز تقديم خبرها على اسمها لانها اضعف
من كان لانها يتصرف ويجوز تقديم خبرها عليها واقوى من ما لانها حرف ولا يجوز
تقديم خبرها على اسمها فجعل لها منزلة بين منزلتين فلم يجز تقديم خبرها عليها
نفسها لينحط عن درجة كان وجود تقديم خبرها على اسمها لم ترتفع عن درجة
ما فان قيل لم جاز ما كان زيد الا قائما ولم يجز ما زال زيد الا قائما
قيل لان الا اذا دخلت في الكلام ابطلت معنى النفي فاذا قلت ما كان زيد
الا قائما صار التقدير كان زيد قاعدا وان قلت ما زال زيد الا قائما صار التقدير
زال زيد الا قائما وزال لا يستعمل الا بحرف النفي فلما كان ادخال الحرف
حرف الاستثناء يوجب ابطال معنى النفي وكان يجوز استعمالها من غير حرف النفي
وزال لا يجوز استعمالها الا بحرف النفي جاز ما كان زيد الا قائما ولم يجز ما زال
الا قائما واما قول الشاعر جراح ما ينفك الا مناخة على الخسف او نرمي بها بلدا
قفرا فالخبر قوله على الخسف وتقديره ما تنفك على الخسف الا ان تناخ او نرمي
بها واقع فاعرفه ان شاء الله تم باب ما فان قيل لم علمت ما في لغة اهل الحجاز

رفعت الاسم ونصبت الخبر قيل لان ما اشبهت ليس ووجه الشبه بينهما من وجهين احدهما
ان ما ينفي الحال كما ان ليس تنفي الحال والوجه الثاني ان ما يدخل على المبتدا والخبر
كما ان ليس تدخل على المبتدا والخبر وهو في هذه المشابهة بينهما دخول الباء في
خبرها كما تدخل في خبر ليس فاذا ثبت انه قد اشبهت ليس فوجب ان تعمل عملها
فترفع الاسم وتنصب الخبر وهي لغة القرآن قال الله تعالى ما هذا بشرا وذهب
الكوفيون الى ان الخبر منصوب بحذف حرف الجر وهذا فاسد لان حذف حرف الجر
لا يوجب النصب لانه لو كان حذف حرف الجر يوجب النصب لكان ينبغي ان يكون ذلك
في كل موضع والاخلاف ان كثيرا من الاسماء يحذف منها حرف الجر لا ينتصب بحذفه
كقولك تبع وكفى بالله ولينا وكفى بالله شهيدا بالرفع كقول الشاعر غميزة ودع
ان تجهزت غاديا كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا وكذلك قولهم بحسبك
زيد وما جاءني احد ولو حذفت حرف الجر لقلت حسبك زيد وما جاءني احد
بالرفع فدل على ان حذف حرف الجر لا يوجب النصب فان قيل فلم لم تعمل
على لغة بني تميم قيل لان الحرف انما تعمل اذا كان مختصا بالاسم كحرف الجر
او بالفعل كحرف الجزم واذا كان يدخل على الاسم والفعل لم يعمل كحرف العطف
وما يدخل على الاسم والفعل الا ترى انك تقول ما زيد قائم وما يقوم زيد
فيدخل عليهما فلما كانت غير مختصة وجب ان تكون غير عاملة فان قيل
فلم دخلت الباء في خبر ما نحو ما زيد بقائم قيل لوجهين احدهما انها دخلت توكيدا

للنفي والثاني ان يقدر انها جواب لمن قال ان زيدا لقائم فادخلت الباء في خبرها
ليكون بازاء اللام في خبر ان فان قيل فلم يبطل عملها في لغة اهل الحجاز اذ فصل
بين اسمها وخبرها بالا قيل لان ما انما عملت لانها اشبهت ليس من جهة المعنى
وهو النفي والا تبطل معنى النفي فيزول المشابهة واذا زالت المشابهة وجب ان
لا تعمل فان قيل فلما ذا تبطل عملها ايضا اذا فصلت بينها وبين اسمها وخبرها
بان الخفيفة قيل لان ما ضعيفة في العمل لانها انما عملت لانها اشبهت فعلا
لا يتصرف شبها ضعيفا من جهة المعنى فلما كان عملها ضعيفا بطل عملها
مع الفعل ولهذا المعنى تبطل عملها ايضا اذا تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم
زيد لضعفها في العمل فالزمت طريقة واحدة فاما قول الشاعر فاصبحوا
قد اعاد الله نعمتهم اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر فمن النحويين من قال
هو منصوب على الحال لان التقدير فيه واذ ما بشر مثلهم فلما قدم مثلهم الذي
هو صفة النكرة انتصب على الحال لان صفة النكرة اذا تقدمت انتصبت على
الحال كقول الشاعر لعزة موحشا طلل قديم والتقدير فيه طلل موحش
وكقول الآخر والصالحات عليها مغلقا بابها والتقدير باب مغلق الا انه
لما قدم صفة النكرة نصبها على الحال ومنهم من قال هو منصوب على الظرف
لان قوله ما مثلهم بشر في معنى فوقهم ومنهم من حمله على الغلط لان هذا البيت
للفرزدق وكان تميميا وليس من لغته اعمال ما سواء تقدم اوتاخر فلما استعمل

لغة

لغة غيره غلط وظن انها تعمل مع تقدم الخبر كما تعمل مع تاخره فلم يكن في ذلك حجة
ومنهم من قال انها لغة لبعض العرب وهي لغة قليلة لا يعتد بها فاعرفه
انشا الله تعالى باب ان واخواتها فان قال قائل لم اعملت هذه الاحرف قيل
لانها اشبهت الفعل ووجه الشبه بينهما من خمسة اوجه الوجه الاول
انها مبنية على الفتح كما ان الفعل الماضي مبني على الفتح والوجه الثاني انها
على ثلثة احرف كما ان الفعل على ثلثة احرف والوجه الثالث انها تلزم الاسماء
كما ان الفعل يلزم الاسماء والوجه الرابع انها تدخل عليها نون الوقاية كما
تدخل على الفعل نحو انني وكانني ولكنني وليتني والوجه الخامس ان فيها معاني
الافعال فمعنى ان واحققت ومعنى كان شبهت ومعنى لكن استدركت
ومعنى ليت تمنيت ومعنى لعل ترجيت فلما اشبهت هذه الاحرف الفعل من هذه
الخمسة الاوجه وجب ان يعمل عمله وانما عملت في شيئين لانها عبارة
عن الجمل لا عن المفردات كما بيناه وكان فان قيل فلم نصبت الاسم ورفعت
الخبر قيل لانها لما اشبهت الفعل وهو يرفع وينصب شبهت به فنصبت
الاسم تشبيها بالمفعول ورفعت الخبر تشبيها بالفاعل فان قيل فلم وجب
تقديم المنصوب على المرفوع قيل لوجهين احدهما ان هذه الحروف تشبه
الفعل لفظا ومعنى فلو قدم المرفوع على المنصوب لم يعلم هل هو فعل او حرف
فان قيل الافعال تتصرف والحروف لا تتصرف قيل عدم التصرف لا يدل

على انها حروف لانه قد يوجد افعال لا يتصرف وهى نعم وبئس وعسى وليس وفعلا
التعجب وجذا فلما كان ذلك يؤدى الى الالتباس بالافعال وجب تقديم
المنصوب على المرفوع رفعا لهذه الالتباس والوجه الثانى ان هذه الحروف
لما اشبه الفعل الحقيقى لفظا ومعنى حملت عليه فى العمل فكانت فرعا عليه
فى العمل وتقدم المنصوب على المرفوع فرع فالزموا الفرع الفرع ويخرج على هذا
ما قلنها ما اشبهت الفعل من جهة اللفظ وانما اشبهته من جهة المعنى ثم
الفعل الذى اشبهته ليس فعلا حقيقيا وفى فعليه خلاف بخلاف هذه الحروف
فانها اشبهت الفعل الحقيقى من جهة اللفظ والمعنى من الجهتين الا وجه التى
بينا فبان الفرق بينهما وقد ذهب الكوفيون الى ان وان واخواتها
ينصبن الاسم ولا يرفع الخبر وانما الخبر يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها
لانها فرع على الفعل الحقيقى فى العمل فلا يعمل عمله لان الفرع ابدا اضعف من
الاصل فينبغى ان لا تعمل فى الخبر وهذا ليس بصحيح لان كونه فرعا على الفعل
فى العمل لا يوجب ان لا يعمل عمله فان اسم الفاعل فرع على الفعل فى العمل
ويعمل عمله على انا قد عملنا بمقتضى كونه فرعا فانا التزمناه طرفة واحدة
واوجبنا فيه تقديم المنصوب على المرفوع ولم يجز فيه وجهين كما جاز ذلك
مع الفعل ليلا يجرى مجرى الاصل فلما اوجبنا فيه تقديم المنصوب على
المرفوع بان ضعف هذه الحروف وانحطاطها عن رتبة الفعل فوقع الفرق

بين الفرع والاصل ثم لو كان الامر كما زعموا وانه باق على رفعه لكان الاسم
المبتدأ اولى بذلك فلما وجب نصب المبتدأ بها وجب رفع الخبر بها لانه ليس فى كلام
العرب عامل يعمل فى الاسماء النصب ولا يعمل الرفع فما ذهبوا اليه يؤدى
الى ترك القياس ومخالفة الاصول لغير فائدة وذلك لا يجوز فان قيل
فلم جاز العطف على موضع ان ولكن دون سائر اخواتها قيل لانهما لم تغيرا
معنى الابتداء بخلاف سائر الحروف لانها غيرت معنى الابتداء لان كان
اقامت معنى التشبيه وليت افادت معنى التمنى ولعل افادت معنى الترجى
فان قيل فهلا يجوز العطف على الموضع قبل ذكر الخبر قيل اختلف النحويون
فى ذلك فذهب البصريون الى انه لا يجوز ذلك على الاطلاق وذلك لانك اذا قلت
انك وزيد قائمان وجب ان يكون زيد مرفوعا بالابتداء ووجب ان يكون عاملا
فى خبر زيد ويكون ان عاملة فى خبر الكاف وقد اجتمعا معا وذلك لا يجوز واما
الكوفيون فاختلفوا فذهب الكسائى الى انه يجوز ذلك على الاطلاق سواء
تبين فيه عمل ان او لم يتبين يجوز ان زيدا وعمرو قائمان وانك وبكر
منطلقان وذهب الفراء الى انه لا يجوز ذلك الا فيما لا يتبين فيه عمل ان
واستدلوا على ذلك بقوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون
والنصارى فعطف الصابئين على موضع ان قبل تمام الخبر وهو قوله
من امن بالله واليوم الآخر وبما حكى عن بعض العرب انه قال انك وزيد

ذاهبان و قد ذكر سيبويه في الكتاب والصحيح ما ذهب اليه البصريون
وما استدل به الكوفيون لا حجة لهم فيه واما قوله تع ان الذين آمنوا
والذين هادوا والصابئون فلا حجة لهم فيه من وجهين احدهما انا نقول
في الآية تقديم وتاخير والتقدير فيها ان الذين امنوا والذين هادوا من
آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون والصابئون
والنصارى كذلك والوجه الثاني ان يجعل قوله من آمن بالله واليوم الآخر
خبرا للصابئين والنصارى ويضمر للذين آمنوا والذين هادوا خبرا مثل
اظهرت للصابئين والنصارى الا ترى انك تقول زيد وعمرو قايم فتجعل قايم
خبرا لعمرو وتضمر لزيد خبرا آخر مثل الذي اظهرت لعمرو ان شئت جعلته
خبرا لزيد واضمر لعمرو خبرا كما قال الشاعر والا فاعلموا انا وانتم بغاة
ما بقينا في شقاق فان شئت جعلت قوله بغاة خبرا للثاني واضمرت
للاول خبرا وان شئت جعلته خبرا للاول واضمرت للثاني خبرا على ما بينا واما
قول بعض العرب انك وزيد ذاهبان فقد ذكر سيبويه عن بعض العرب وجعله
عنه لغة قول الشاعر يدا لي انك لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جاييا
فقال سابق بالجر على العطف وان كان المعطوف عليه منصوبا لتوهم
حرف الجر فيه وكذلك قول الآخر مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة
ولا ناعب الا ببين غرابها فقال ناعب بالجر بالعطف على مصلحين

يتبع

لانه توهم ان الباء في مصلحين موجودة ثم عطف عليه مجرورا وان كان منصوبا
وللاخلاف ان هذا نادر لا يقاس عليه فكذلك ههنا باب ظننت و
اخواتها فان قال قائل على كم صرفا تستعمل هذه الافعال قيل اما ظننت
فتستعمل على ثلثة اوجه احدها بمعنى التهمة وهو ترجيح احد الامرين
على الآخر والثاني بمعنى اليقين قال الله تع الذين يظنون انهم ملاقوا
ربهم اي يوقنون وقال الله تع فظنوا انهم مواقعوها وقال الشاعر
فقلت لهم ظنوا بالفي مدجج سراتهم في الفارسي المسرد وهذان يتعديان
الى مفعولين والثالث بمعنى التهمة كقوله تع وما هو على الغيب بظنين
في قراءة من قرأ بالظاء اي بمتهم وهذا يتعدى الى مفعول واحد واما
خلت وحسبت فتستعملان بمعنى الظن واما زعمت فتستعمل في القول
عن غير صحيحة قال الله تع زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا واما علمت فيستعمل
على اصلها فيتعدى الى مفعولين ويستعمل بمعنى عرفت فيتعدى الى مفعول
واحد قال الله تع لا تعلمهم نحن نعلمهم واما رأيت فيكون من رؤية القلب
فيتعدى الى مفعولين نحو رأيت زيدا اي ابصرت واما وجدت فيكون
بمعنى علمت فيتعدى الى مفعولين نحو وجدت زيدا عالما ويكون بمعنى
اصبت فيتعدى الى مفعول واحد نحو وجدت الضالة وجدانا وقد يكون
لازما نحو قولهم وجدت في الحزن وجدا ووجدت في المال وجدا

ووجدت في العضب وصمة وكي بعضهم وجدانا قال الشاعر

كلانا رد صاحبه مغشيا على حنق ووجد إن شديد فان قيل فلم
اعملت هذه الافعال وليست مؤثرة في المفعول قيل لان هذه الافعال
وان لم يكن مؤثرة لا ان لها تعلقا بما عملت فيه الا ترى ان قولك ظننت
يدل على الظن والظن يتعلق بمظنون وكذلك سائرها ثم ليس التاثير
شرطا في عمل الفعل وانما شرط عمله ان يكون له تعلق بالمفعول فاذا
تعلق بالمفعول تعدى اليه سواء كان مؤثرا او غير مؤثر الا ترى انك
تقول ذكرت زيدا فيتعدى الى زيد وان لم يكن مؤثرا فيه الا انه لما كان
له به تعلق عمل لان ذكرت يدل على الذكر لابد له من مذكور يتعدى
اليه فكذلك ههنا فان قيل فلم تعدت الى مفعولين قيل لانها لما كانت
تدخل على المبتداء والخبر بعد استغنائها بالفاعل وكل واحد من المبتداء
والخبر لابد له من الاخر وجب ان يتعدى اليهما فان قيل فهل يجوز الاقتصار
فيهما على الفعل والفاعل قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب بعض
النحويين الى انه يجوز واستدل عليه بالمثل السائر وهو قولهم من يسمع يخل
فاقتصر على يخل وفيه ضمير الفاعل وذهب بعضهم الى انه لا يجوز و
استدل على ذلك من وجهين احدهما ان هذه الافعال يجاب بما يجاب به
القسم كقوله تع وظنوا ما لهم من محيص فكما لا يجوز الاقتصار على القسم

دون

دون المقسم عليه فكذلك لا يجوز الاقتصار على هذه الافعال مع فاعلها دون مفعولها
والثاني انا نعلم ان الفاعل لا يخلو من ظن او علم او شك فاذا قلت ظننت او حسبت
او علمت لم يكن فيه فائدة لانه لا يخلو عن ذلك احد فان قيل فهل يجوز الاقتصار
على احد المفعولين قيل لا يجوز لان هذه الافعال داخلة على المبتداء والخبر
فكما ان المبتداء لابد له من خبر والخبر لابد له من مبتدا فكذلك لابد لاحد المفعولين
من الاخر فان قيل فلم وجب اعمال هذه الافعال اذا تقدمت وجاز الغاؤها
اذا توسطت او تاخرت قيل انما وجب اعمالها اذا تقدمت لوجهين احدهما
انها اذا تقدمت فقد وقعت في اعلى مراتبها فوجب اعمالها ولم يجز الغاؤها
والثاني انها اذا تقدمت دل ذلك على قوة العناية بها والغاؤها على اطراحها
وقلة الاهتمام بها فلذلك لم يجز الغاؤها مع التقديم لان الشيء لا يكون معنيا
به مطرحا واما اذا توسطت او تاخرت فانما جاز الغاؤها لان هذه الافعال
لما كانت ضعيفة في العمل وقد مر صدر الكلام اليقين لم يغيروا الكلام عما اعتمد
عليه وجعلت في تعلقها مما قبلها بمنزلة الظرف فاذا قال زيد منطلق
ظننت فكانه قال زيد منطلق في ظني وكما ان قولك في ظني لا يعمل فيما قبله
كذلك ما نزل منزلته واما من اعملها اذا تاخر فقدره مقدمة في التقدير وكان
متاخرة في اللفظ مجازا وتوسعا غير ان الاعمال مع التوسط احسن من الاعمال
مع التاخير وذلك لانها اذا توسطت كانت مقدمة من وجه متاخرة من وجه

لانها متاخرة عن احد الجزئين متقدمة على الآخر ولا تتم احد الجزئين الا بصاحبه
وكانت متقدمة من وجه ومتاخرة من وجه فحسن اعمالها كما حسن الفاءها
واذا تاخرت عن الجزئين جميعا كانت متاخرة من كل وجه فكان الفاءها
احسن من اعمالها لتاخيرها وضعف عملها فاعرفه باب الاعراب
قال فاذا لم اقيم بعض الظروف او الحروف مقام الفعل قيل طلبا
للتخفيف لان الاسماء والحروف اخف من الافعال فاستعملوها بدلا عنها
طلبا للتخفيف فان قيل فلم كررتم عليك وعندك ودونك خاصة قيل
لان الفعل انما يضمر اذا كان عليه دليل من مشاهدة حال او غير ذلك
ولما كانت على للاستعلاء والمستعلى يشاهد من تحته وعند للحضرة ومن لحضرتك
تشاهد ودون للقرب ومن يقربك تشاهد صار هذا بمنزلة مشاهدة حال
يدل عليه فلهذا اقيمت مقام الفعل فان قيل لم خص به المخاطب
دون الغائب والمتكلم قيل لان المخاطب يقع الامر له بالفعل من غير لام
الامر نحو قم واذهب فلا يفتقر الى لام الامر واما الغايب والمتكلم
فلا يقع الامر لهما الا باللام نحو ليقم زيد ولاقم انا فيفتقر الى لام الامر
فلما اقاموها مقام الفعل كرهوا ان يستعملوها للغايب والمتكلم لانها تصير
قائمة مقام شيئين اللام والفعل ولم يكرهوا ذلك في المخاطب لانها
تقوم مقام شيء واحد وهو الفعل واما قوله عم ومن لم يستطع

منكم الباءة فعليه بالصوم فانه له وجاء فانما لان من كان بحضرته يستدل بامر الغايب
على انه داخل في حكمه واما قول بعض العرب عليه رجلا ليسعني فلا بقاس عليه
لانه كالمثل فان قيل فهل يجوز تقديم معمول هذه الكلم عليها او لا قيل اختلف
النحويون في ذلك فذهب البصريون الى انه لا يجوز تقديم معمولها عليها لانها
فرع على الفعل في العمل فينبغي ان لا تتصرف تصرفه واما الكوفيون فذهبوا
الى جواز تقديم معمولها عليها واستدلوا على ذلك بقوله تع كتاب الله عليكم
بنصب كتاب الله بعليكم واستدلوا ايضا بقول الشاعر يا ايها المائح دلوي
دونكا اني رايت الناس يحمدونكا يثنون خيرا او يمجدونكا فالتقدير
دونك دلوي فدلوي في موضع نصب بدونك فدل على جواز تقديم معمولها
عليها والصحيح ما ذهب اليه البصريون واما ما استدل به الكوفيون
فلا حجة لهم فيه لان قوله تع كتاب الله عليكم ليس بمنصوب بعليكم
وانما هو منصوب على المصدر بفعل مقدر وانما قدر هذا الفعل ولم
يظهر لدلالة ما تقدم عليه من قوله تع حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم واخواتكم
الآية لان في ذلك دلالة على ان ذلك مكتوب عليهم فنصب كتاب الله على
المصدر وكقوله تع وترى الجبال تحسبها جامدة وهي تمر مر السحاب
صنع الله الذي فنصب صنع الله على المصدر بفعل مقدر دل عليه ما قبله
ونحو ذلك قول الشاعر دانت الى ان ثبت الظل بعدما تقاصرت كالذي الآل يصيح

صح

وحيف المطايا ثم قلت لصحبتي ولم ينزلوا ابرد تم فتروحوا فنصب وحيف
بفعل دل عليه ما تقدم واما البيت الذي انشده فلا حجة لهم فيه من وجهين
احدهما ان قوله دلوي دونكانى موضع تروح لانه خبر مبتداء مقدر والتقدير
فيه هذه دلوي دونك والثاني انا نسلم انه في موضع نصب ولكن باضمار
فعل والتقدير فيه حد دلوي دونكا ودونكانك تفسير لذلك الفعل
المقدر فاعرفه باب التحذير ان قال قائل ما وجه التكرير اذا
اراد والتحذير في نحو قولهم الاسد الاسد قيل لانهم اراد وا ان يجعلوا
احد الاسمين قائما مقام الفعل الذي هو احذر وا ولهذا اذا كرروا
لم يجز اظهار الفعل واذا تدل على ان احد الاسمين قايم مقام الفعل
فان قيل فاي الاسمين اولى بان يقوم مقام الفعل قيل كل واحد من الاسمين
بان يقوم مقام الفعل هو الاول لان الفعل يجب ان يكون معدما
على الاسم الثاني لانه معمول فكذلك الاسم الذي يقوم مقام الفعل
ينبغي ان يكون معدما فان قيل فلم انتصب قولهم اياك والشر قيل
لان التقدير فيه اياك احذر واياك منصوب باحذروا والشر
معطوف عليه وقيل اصله اياك احذر عن الشر بوضع الجار والمجرور
النصب فلما حذف حرف الجر صار النصب فيما بعده فان قيل فلم
قدروا الفعل بعد اياك ولم يقدروه قبله قيل لان اياك ضمير منصوب

المنفصل فلا يجوز ان يقع الفعل قبله لانك لو اتيت به قبله لم يجز ان تاتي به
بلفظه لانك تقدر على ضمير المنصوب المتصل وهو الكاف الا ترى انك لو
قلت ضربتُ اياك لم يجز لانك تقدر على ان تقول ضربتك فما قول الشاعر
اليك حتى بلغت اياكا فشاذ لا يقاس عليه فان قيل فلم لم يستعملوا لفظ
الفعل مع اياك كما استعملوا مع غيره قيل انما خصت اياك بهذا لانها لا يكون
الذي في موضع نصب لانها ضمير المنصوب المنفصل وصارت بهذه لفظ تدل
على كونه مفعولا فلم يستعملوا معه لفظ الفعل بخلاف غيره من الاسماء فانه يجوز ان
يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا الا ترى انك تقول ما تدل على كونه
مفعولا فاستعملوا معه لفظ الفعل فاعرفه باب المصدر ان قال قائل
لم كان المصدر منصوبا قيل لوقوع الفعل عليه وهو المفعول المطلق فان
قيل هذا الفعل مشتق من المصدر او المصدر مشتق من الفعل قيل
اختلف النحويون في ذلك فذهب البصريون الى ان الفعل مشتق من المصدر
واستدلوا على ذلك من سبعة اوجه الوجه الاول انه يسمى مصدرا والمصدر هو
الموضع الذي يصدر عنه الابل فلما سمي مصدرا دل على انه قد صدر عنه الفعل
والوجه الثاني ان المصدر يدل على زمان مطلق والفعل يدل على زمان
معين وكما ان المطلق اصل من المقيد فكذلك المصدر اصل للفعل
والوجه الثالث ان الفعل يدل على شيئين والمصدر يدل على شيء واحد

وكما ان الواحد قبل الاثنين فكذلك يجب ان يكون المصدر قبل الفعل
والوجه الرابع ان المصدر اسم وهو يستغني عن الفعل والفعل لا بد له من
الاسم وما يكون مفتقرا الى غيره ولا يقوم بنفسه اولى بان يكون فرعا مما لا
يكون مفتقرا الى غيره والوجه الخامس ان المصدر لو كان مشتقا من الفعل
لوجب ان يدل على ما فيه الفعل من الحدث والزمان وهو ثالث كما دلت
اسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وعلى ذات الفاعل والمفعول فلما لم يكن
المصدر كذلك دل على انه ليس مشتقا من الفعل والوجه السادس ان المصدر
لو كان مشتقا من الفعل لوجب ان يجري على سنن واحد ولا يختلف كما يختلف
باسماء الفاعلين والمفعولين فلما اختلف المصدر اختلاف سائر الاجناس
دل على ان الفعل مشتق منه والوجه السابع ان الفعل يتضمن المصدر
والمصدر لا يتضمن الفعل الا ترى ان ضرب يدل على ما يدل عليه الضرب
والضرب لا يدل على ما يدل عليه ضرب واذا كان كذلك دل على ان
المصدر اصل والفعل فرع وصار هذا كما تقول في الاول ان المصوغ
من الصفة فانها فرع عليها ومأخوذة منها وفيها زيادة ليست في الفضة
فدل على ان الفعل ماخوذ من المصدر كما كانت الاولى ماخوذة من الصفة
فكذلك هنا واما الكوفيون فذهبوا الى ان المصدر ماخوذ من الفعل واستدلوا
على ثلثة اوجه الاول ان المصدر يعتل اعتلال الفعل ويصح بصحته
وذلك من

تقول قمت قياما فيعتل المصدر لاعتلال الفعل وتقول قاوم قياما فيصح المصدر لصحة
الفعل فدل على انه فرع عليه والوجه الثاني ان الفعل يعمل في المصدر ولا شك
ان رتبة العامل قبل رتبة المعمول والوجه الثالث ان المصدر يذكر توكيدا
للفعل ولا شك ان رتبة المؤكد قبل رتبة المؤكد فدل على ان المصدر ماخوذ من
الفعل والصحيح ما ذهب اليه البصريون واما ما استدل به الكوفيون فاسد
اما قولهم انه يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله فنقول انما صح لصحته واعتل
لاعتلاله طلبا للتشاكل ليجري الباب على سنن واحد لان لا يختلف طرفا تصاريف
الكلمة وهذا الا يدل على الاصل والفرع الا ترى انهم قالوا يعد والاصل فيه يوعد
فحذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة وقالوا اعد ونعد فحذفوا الواو وان لم تقع بين
ياء وكسرة حملا على يعد لئلا يختلف طرفا تصاريف الكلمة وكذلك قالوا اكرم
والاصل فيه أؤكرم الا انهم حذفوا احدى الهمزتين استثقالا لاجتماعهم ثم
قالوا اكرم وتكرم ونكرم فحذفوا الهمزة وان لم يجتمع همزتان حملا على أؤكرم
ليجري الباب على سنن واحد فكذلك هنا واما قولهم ان الفعل يعمل في المصدر
فنقول هذا لا يدل على كونه فرعا فانا اجمعنا على ان الحروف تعمل في الاسماء والافعال
ولا شك ان الحروف ليست اصلا للاسماء ولا للافعال فكذلك هنا واما قولهم ان المصدر
يذكر تاكيدا للفعل فنقول هذا لا يدل على انه فرع عليه الا ترى انك تقول جاءني زيد زيد
ورايت زيدا ولا يدل هذا على ان زيدا الثاني فرع على الاول فكذلك هنا وقد بينا

هذا استوفى في المسائل الخلافية فان قيل فلم كان قولهم سرت شد السير
منصوبا على المصدر قيل لان افعل لا يضاف الا الى ما هو بعض له وقد اضيف
الى المصدر الذي هو السير فلما اضيف الى المصدر كان مصدرا فانتصب انتصاب
المصادر كلها فان قيل فعلى ما ينتصب قولهم قعد القرفصاء ونحوه قيل
ينتصب على المصدر بالفعل الذي قبله لان القرفصاء لما كانت نوعا من
القعود والفعل الذي هو قعد يتعدى الى جنس القعود الذي يشتمل على القرفصاء وغيرها
تعدى الى القرفصاء التي هي نوع لانه اذا عمل في الجنس عمل في النوع اذا كان داخلا
تحته هذا مذهب سيبويه وذهب ابو بكر بن السراج الى انه صفة لموصوف محذوف
والتقدير فيه قعد القعدة القرفصاء الا انه حذف الموصوف واقام الصفة مقامه
والذي عليه الاكثرون مذهب سيبويه لان ما لا يفتقر الى تقدير موصوف اولى مما
يفتقر الى تقدير موصوف فاعرفه باب المفعول فيه فان قال فما المفعول فيه قيل هو الظرف وهو كل اسم من اسماء الزمان او المكان تزاد فيه
معنى في وذلك نحو صمت اليوم وقمت الليل وجلست مكانك والتقدير فيه
صمت في اليوم وقمت في الليلة وجلست في مكانك وما اشبه ذلك فان
قيل لم سمي ظرفا قيل لانه لما كان محلا للافعال سمي ظرفا تشبيها بالاواني
التي تحل الاشياء فيها ولهذا سمي الكوفيون الظروف محالا لحلول الافعال
فيها فان قيل لم لم يبن الظروف لان الظروف نائبة عن حروف قيل

لان الظروف وان نابت عن الحروف الا انها لم تتضمن معناه والذي يدل على ذلك
انه يجوز اظهار من مع لفظها ولو كانت متضمنة للحرف لم يجز اظهاره الا ترى
ان متى واين وكيف لما تضمنت معنى همزة الاستفهام لم يجز اظهارها الهمزة
معها فلما جاز اظهار من ها هنا دل على انها لم تتضمن معناه واذا لم تتضمن معناه
وجب ان يكون معربة على اصلها فان قيل فلم تعدى الفعل اللازم
الى جميع ظروف الزمان ولم يتعد الى جميع ظروف المكان قيل لان الفعل يدل
على جميع ظروف الزمان بصيغته كما يدل على جميع ضروب المصادر وكما ان
الفعل يتعدى الى جميع ضروب المصادر فكذلك يتعدى الى جميع ظروف الزمان
واما ظروف المكان فلم يدل عليها الفعل بصيغته الا ترى انك اذا قلت ضرب
او سيضرب لم يدل على مكان دون مكان كما يكون فيها دلالة على زمان دون
زمان فلما لم يدل الفعل على ظرف المكان بصيغته صار الفعل اللازم منه بمنزلة
منه من زيد وعمرو وكما ان الفعل اللازم لا يتعدى بنفسه الى زيد وعمرو فكذلك
الى ظروف المكان فان قيل فلم تعدى الجهات ونحوا من ظروف المكان قيل
لانها اشبهت ظروف الزمان من وجهين احدهما انها مبهمة غير محدودة الا ترى انك
اذا قلت خلف زيد كان غير محدود وكان هذا اللفظ مشتملا على جميع ما يقابل
فلهم الى ان ينقطع الارض وكذلك اذا قلت امام زيد كان غير محدودة كان
هذا اللفظ يشتمل على جميع ما يقابل وجهه الى ان ينقطع الارض كما انك اذا قلت

قام دل على كل زمان ما هن من اول ما خلق الله تع الدنيا الى وقت صدیثك
اذا قلت يقوم دل على كل زمان مستقبل والوجه الثانى ان هذا الظرف
لا يتقرر على وجه واحد لان فوقا يصير تحتا وتحتا يصير فوقا كما ان الزمان
المستقبل يصير حاضرا والحاضر يصير غابرا فلما اشبهت ظروف الزمان تعدى
الفعل اليها كما يتعدى الى ظروف الزمان فان قيل فكيف قالوا زيد بين
تعقد الازار ومعقد القابلة ومناط الثريا وبهما خطان حنبتى اعرابها
يعنى الخطين الذين يكتنفان انف الطبية وهى كلها محصوصة قيل
الاصل فيها كلها ان يستعمل بحرف الجر الا انهم حذفوا حرف الجر فى هذه المواضع
اتساعا كقول الشاعر فلا تعينكم قنا وعوارضا ولا قبلن الخيل لابة ضرغد
وكقول الاخر لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب اسم جبل
اراد فى الطريق ومن حقها ان يحفظ ولا يقاس عليها فاما قولهم دخلت البيت
فذهب ابو عمر والجرمى الى ان دخلت فعل متعد تعدى الى البيت فنصبه كقولك
بنيت البيت وما اشبه ذلك وذهب الاكثرون الى ان دخلت فعل لازم وكان الاصل
فيه ان تستعمل معه حرف الجر الا انه حذف حرف الجر اتساعا على ما بينا وهذا هو
الصحيح والذى يدل على ان دخلت فعل لازم من وجهين احدهما ان مصدره
يجئ على فعول وهو من مصادر الافعال اللازمة كقعد قعودا وجلس جلوسا
وما اشبه ذلك والثانى ان نظيره فعل لازم وهو غرث ونقيضه فعل لازم

وهو ضربت فيقتضى ان يكون لازما حملا على نظيره ويقتضيه باب المفعول معه
ان قال قائل ما العامل للنصب فى المفعول معه قيل اختلف النحويون فى ذلك لان الاصل
فى قولهم استوى الماء والخشبة مع الخشبة الا انهم اقاموا الواو مقام مع لتوسعهم فى كلامهم
فتقوى الفعل بالواو فتعدى الى الاسم فنصبه كما قوى بالهمزة فى قولك اخرجت زيدا
ونظير هذا نصبهم الاسم فى باب الاستثناء بالفعل المتقدم بتقوية الا نحو قام
القوم الا زيدا فكذلك ههنا المفعول معه منصوب بالفعل المتقدم بتقوية الواو وذهب
الكوفيون الى ان المفعول معه منصوب على الخلاف وذلك لانه اذا قال استوى
الماء والخشبة لا يجز تكرير الفعل فيقال استوى الماء واستوى الخشبة لان الخشبة
لم تكن بمفتوحة فتستوى فلما لم يجز تكرير الفعل كما يجز فى جاء زيد وعمرو فقد
خالف الثانى الاول فانتصب على الخلاف وذهب ابو اسحق الزجاج الى انه منصوب
بعامل مقدر والتقدير استوى الماء والخشبة وزعم ان الفعل لا يعمل فى المفعول
وبينهما الواو والصحيح هو الاول واما الكوفيون انه منصوب على الخلاف لانه لا يجز
تكرير الفعل قلنا هذا هو الموجب لكون الواو وعيرها عاطفة وان الفعل هو العامل
بتقويتها لا بنفس المخالفة ولو جاز ان يقال مثل ذلك لجاز ان يقال ان زيدا
فى قولك ضربت زيدا منصوب لكونه مفعولا بالفعل وذلك قبيح لان كونه مفعولا
يوجب ان يكون ضربت هو العامل فيه النصب فكذلك ههنا واما قول الزجاج
انه ينتصب بتقدير عامل لان الفعل لا يعمل فى المفعول وبينهما الواو فليس

بصحيح ايضا لان الفعل يعمل في المفعول على وجه الذي يتصل به المفعول
فان كان الفعل لا يفتقر الى تقوية تعدى الى المفعول بنفسه وان كان يفتقر
الى تقوية بحرف الجر وغيره عمل بتوسط الا ترى انك تقول اكرمت زيدا فينتصب
عمرو باكرمت كما ينتصب زيدا به فلم يمنع الواو من وقوع اكرمت على ما بعدها
فكذلك ها هنا فان قيل لم حذفت مع واقيمت الواو مقامها قيل حذفت مع واقيمت
الواو مقامها توسعا في كلامهم طلبا للتخفيف والاختصار فان قيل فلم
كان الواو اولى من غيرها قيل انما كانت الواو اولى من غيرها لان الواو في معنى
مع لان مع موضعة للمصاحبة ومعنى الجمع فلما كانت في معنى مع كانت اولى من غيرها فان
قيل اليجوز تقديم المنصوب هنا على النصب قيل لا يجوز ذلك لان حكم
الواو لا يتقدم على ما قبلها وهذا الباب من النحويين من يجري فيه القياس
ومنهم من يقصره على السماع والاكثرون على القول الاول فاعرفه باب
المفعول له ان قال قائل ما العامل في المفعول له النصب قيل العامل في المفعول له
الفعل الذي قبله نحو جئتك طمعا في برك وقصدتك ابتغاء معروفك وكان
الاصل فيه جئتك لطمعي في برك وقصدتك لابتغاء معروفك الا انه حذف
اللام واتصل الفعل به فنصبه فان قيل فلم تعدى اليه الفعل اللازم
كالمتعدى قيل لان الفاعل لما كان لا يفعل شيئا الا لعلة وهو علة الفعل
وعذر لوقوعه كان في الفعل دلالة عليه فلما كان دلالة عليه تعدى اليه

فان قيل

فان قيل فهل يجوز ان يكون معرفة ونكرة قيل نعم يجوز ان يكون معرفة ونكرة
والدليل على ذلك قوله تع ومثل الذين ينفقون اموالهم ابتغاء مرضات الله
وتثبيتا من انفسهم فابتغاء مرضات الله معرفة باللاضافة وتثبيتا نكرة فان قال
وهو حاتم الطائي واغفر عورة الكريم ادخاره واعرض عن شتم اللئيم تكرما
فاذ ظاهره معرفة باللاضافة وتكرما نكرة وقال الآخر بركبكل عاقر جمهور مخافة
وزعل المحبوب والهول من تهول المهول وذهب ابو عمرو بحر في الى انه يجوز
ان يكون الا نكرة وتقدر الاضافة في نية الانفصال فلا
يكتسي التعريف من المضاف اليه كقولك مررت برجل ضارب زيد غدا قال ابو
بذا اعارض ممطرنا وقال الشاعر شئل الهموم بكل معطي راسه ناج مخالط صهبة
متعيس والذي عليه الجمهور والمذهب المشهور هو الاول وما ادعاه بحر في
من كون الاضافة في نية الانفصال يفتقر الى دليل ثم لو صح هذا في الاضافة
فكيف يصح له مع لام التعريف في قول الشاعر والهول من تهول المهول وما اشبه
ذلك فان قيل فهل يجوز تقديم المنصوب هنا على الناصب قيل يجوز ذلك
لان العامل فيه يتصرف ولم يوجد ما يمنع من جواز تقديمه كما وجد في المفعول معه
وكان جائزا على الاصل وهذا الباب انما يوجد البصريون واما الكوفيون
فلا يثبتونه ويجعلونه من باب المصادر فلا يفردون له بابا فاعرفه انشاء تع
باب الحال فان قيل ما الحال قيل بيان هيئة الفاعل والمفعول الا ترى انك

اذا قلت جاءني زيد راكبا كان الركوب هيئة زيد عند وقوع المجئ منه واذا قلت
ضربته مشدودا كان الشد هيئة عند وقوع الضرب عليه فان قيل فهل
يجوز مجيء الحال من الفاعل والمفعول معا بلفظ واحد قيل يجوز ذلك والدليل
على ذلك قول الشاعر تعلقت ليلى وهي ذات موصد ولم يبد للاتراب من ثديها حجم
صغيرين ترعى البهم يا ليت انما الى اليوم لم يكبر ولم يكبر البهم فنصب
صغيرين على الحال من التاء في تعلقت وهي فاعله ومن ليلى وهي مفعوله
وقال الآخر ميتما يلقى فرديه برحف روانفا ليتكي وتنطارا
فنصب فرديه على الحال من ضمير الفاعل والمفعول في يلقى وهذا كثير
في كلامهم فان قيل لم امتنع مجيء الحال من المضاف اليه اذا كان المضاف
فعلا وقبل قيل لما قبلها من العامل وهو على ضربين
فعل ومعنى فعل وما كان فعلا نحو جاءني زيد راكبا جاز ان يتقدم الحال عليه
نحو راكبا جاء زيد لان العامل لما كان متصرفا تصرف عمله فجاز تقديم معموله عليه
واذا كان العامل معنى فعل نحو هذا زيد قائما لم يجز تقديم الحال عليه فلو قلت
قائما هذا زيد لم يجز لان معنى الفعل لا يتصرف فلم يجز تقديم معموله عليه وذهب
الفراء الى انه لا يجوز تقديم الحال على العامل في الحال سواء كان العامل
فعلا او معنى فعل وذلك لانه يؤدي الى تقديم على المظهر فانه اذا قال
راكبا جاء زيد ففي راكب ضمير زيد وقد تقدم عليه وتقديم المضمر على المظهر لا
يجوز وهذا ليس بشيء لان راكبا وان كان مضمرا في اللفظ الا انه مؤخر

في التقدير واذا كان مؤخرا جاز التقديم قال الشيخ فاوجس في نفسه خيفة موسى
فالهاء في نفسه عائد الى موسى الا انه لما كان في تقدير التقديم والهاء في تقدير
التقديم جاز التقديم وهذا كثير في كلامهم فكذلك هنا فان قيل فلم عمل اللازم
في الحال قيل لان الفاعل لما كان لا يفعل الفعل الا في حالة كان في الفعل
دلالة على الحال فيتعدى اليها كما يتعدى الى ظرف الزمان لما كان في الفعل
دلالة عليه فان قيل فلم وجب ان يكون الحال نكرة قيل لان الحال يجري
مجرى الصفة للفعل وهذا استدلال سيبويه نعتا للفعل والمراد بالفعل
المصدر الذي يدل على الفعل عليه وان لم يذكر الا ترى ان جاء يدل على مجيء واذا
قلت جاء راكبا دل على مجيء موصوف بركوب فاذا كانت الحال يجري مجرى الصفة
للفعل وهو نكرة فكذلك وصفه يجب ان يكون نكرة فاما قولهم ارسلها العراك
وطلبته جهدك وطاقتك ورجع عوده على بدئه فهي مصادر اقيمت مقام الحال
والتقدير ارسلها تعترك وطلبته يجهد ونعترك ونجتهد جملة من الفعل والفاعل
في موضع الحال كانك قلت ارسلها معتركة وطلبته مجتهدا الا انه اضمر وجعل
المصدر دليلا عليه وهذا كثير في كلامهم وذهب بعض النحويين الى ان قولهم رجع
عوده على بدئه منصوب لانه مفعول رجع لانه يكون متعديا كما يكون لازما قال الله
فان رجعك الله الى طائفة منهم فاعل رجع في الكاف التي للخطاب فقال رجعك الله
فدل على انه يكون متعديا وهما يدل على ان الحال لا يجوز ان يكون معرفة لانها لا يجوز ان

يقوم مقام الفاعل فيما لم يسم فاعله لان الفاعل قد يضمر فيكون معرفة جاز ان يكون
حال معرفة لما امتنع ذلك كما لم يمتنع في ظرف الزمان والمكان والجار والمجرور
والمصدر على ما بيّنا فان قيل ما التمييز قيل تبيين النكرة المفردة المبهم فان قيل
فما العامل فيه النصب قيل فعل وغير فعل فاما ما كان العامل فيه فعلا
فنحو تصبب زيد عرقا وتفقأ الكبش شحما فرقا وشحما كل واحد منهما منصوب
بالفعل الذي قبله فان قيل فهل يجوز تقديم هذا النوع على العامل وقيل اختلف
النحويون فيه فذهب سيبويه الى انه لا يجوز تقديم هذا النوع على عامله وذلك لان
المنصوب ها هنا هو الفاعل في المعنى الا ترى انك اذا قلت تصبب زيد عرقا كان
الفعل للعرق في المعنى لا لزيد فلما كان هو الفاعل في المعنى لم يجز تقديمه كما كان
فاعلا للفظا وذهب ابو عثمان المازني وابو العباس المبرد ومن وافقهما الى انه
يجوز تقديمه على العامل فيه واستدلوا على ذلك بقول الشاعر انجب سلمى بالفراق
حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب ولان هذا العامل فعل متصرف فيه
فجاز تقديم معموله عليه كما جاز تقديم الحال على العامل فيها جاء زيد راكبا لانه فعل متصرف
فكذلك ها هنا والصحيح ما ذهب اليه سيبويه واما ما استدل به المازني والمبرد من البيت
فان الرواية الصحيحة فيه وما كاد نفسي بالفراق تطيب وذلك لا حجة فيه ولئن
صحت تلك الرواية فتقول تصبب نفسا بفعل مقدر كانه قال اعني نفسا
واما قولهم انه فعل يتصرف فجاز تقديم معموله عليه كالحال قلنا هذا العامل وان كان

فعلا

فعلا متصرفا الا ان هذا المنصوب هو الفاعل في المعنى فلا يجوز تقديمه على ما بيّنا واما تقديم
الحال على العامل فيها فانما جاز لانك اذا قلت جاء زيد راكبا كان زيد هو الفاعل لفظا
ومعنى واذا استوفى الفعل فاعله تنزل راكبا منزلة المفعول المحض فجاز تقديمه
كالمفعول نحو عمرا ضرب زيد بخلاف التمييز فانك اذا قلت تصبب زيد عرقا
لم يكن زيد هو الفاعل في المعنى فكان الفاعل في المعنى هو العرق فلم يكن عرقا في
حكم المفعول من هذا الوجه لان الفعل قد استوفى فاعله لفظا لا معنى فلم يجز تقديمه
كما لا يجوز تقديم الفاعل واما ما كان العامل فيه غير فعل فنحو عندي عشرون
رجلا وخمسة عشر درهما وما اشبه ذلك والعامل فيه هو العدد لانه مشبه بالصفة
المشبهة باسم الفاعل نحو حسن وشديد وما اشبه ذلك ووجه شبهه
بينهما ان العدد يوصف به كما يوصف بالصفة المشبهة باسم الفاعل فاذا كان في
العدد نون نحو عشرون او تنوين نحو خمسة عشر فصار النون والتنوين
ما نقص من الاضافة كالفاعل الذي يمنع المفعول من الرفع فصار التمييز فضلة
كالمفعول وكذلك حكم ما كان منصوبا على التمييز مما كان قبله حامل نحو لي مثله
غلاما ولله دره رجلا فان الها اسقطت الاسم بعدها ان يجر باضافة ما قبلها اليه
كالفاعل الذي يمنع المفعول من الرفع فنصب على التمييز لما ذكرنا فان قيل فلم وجب
ان يكون التمييز نكرة قيل لا تتبين ما قبلها فلما اشبه الحال وجب ان يكون نكرة
كما ان الحال نكرة فاما قول الشاعر ولقد علمت وما صنع الدهر علي ادهم احش الصهيلا

وقول الاخفش احب الظهر ليس لسنام ينتصب التشبيه والظهر الصحيح انه منصوب على
التشبيه بالمفعول كالضارب الرجل باب الاستثناء فان قيل ما الاستثناء قيل
اخراج بعض من كل بمعنى الا فان قيل ما العامل في المستثنى من الموجب النصب نحو جاءني
القوم الا زيدا قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب البصريون الى ان العامل هو
الفعل بتوسط الا وذلك لان هذا الفعل وان كان لازما في الاصل الا انه قوي
بالا فيتعدى الى المستثنى كما تعدى الفعل بالحرف المتعدية ونظيره نصبهم الاسم في باب المفعول
معه نحو استوى الماء والخشبة فان الاسم المنصوب بالفعل المتقدم بتقوية الواو فكذلك
ها هنا وذهب بعض النحويين الى ان العامل هو الا بمعنى استثنى وهو قول الزجاج
من البصريين وذهب الفراء من الكوفيين ان الامر مركبة من ان ولا ثم خففت
ان وادغمت في لا فهي منصوبة في الايجاب اعتبارا بان ويرفعون في النفي اعتبارا
بلا والصحيح قول البصريين واما قول بعض النحويين والزجاج ان العامل هو الا
بمعنى استثنى ففاسد من خمسة اوجه الاول انه لو كان الامر كما زعموا لوجب ان لا يجوز
في المستثنى الا النصب وخلاف في جواز الرفع والجر في النفي على البدل نحو ما جاءني
احد الا زيد وما مررت باحد الا زيد والوجه الثاني ان هذا يودي الى اعمال معاني
الحروف واعمال معاني الحروف لا يجوز الا ترى انك تقول ما زيد قاعدا ولو قلت ما زيدا
قاعدا على معنى نفيت زيدا قاعدا لم يجز فكذلك ها هنا والوجه الثالث انه يبطل بقولهم
قام القوم غير زيد فان غير منصوب فلا يخلو اما ان يكون منصوبا بالا واما ان يكون

منصوبا

منصوبا بنفسه واما ان يكون منصوبا بالفعل الذي قبله بطل ان يقال انه منصوب
بتقدير الا لانا لو قدرنا الا لفسد المعنى لانه يصير التقدير فيه قام القوم الا غير زيد وهذا
فاسد وبطل ان يقال انه يعمل في نفسه لان الشيء لا يعمل في نفسه فوجب ان يكون العامل
فيه هو الفعل المتقدم وانما جاز ان يعمل فيه وان كان لازما لان غير موضوعة على
الابهام الا ترى انك تقول مررت برجل غيرك فيكون كل من غير المخاطب واخلاء تحت غير
فلما كان فيه هذا الابهام المفرط اشبه الظروف المبهمة نحو خلف وامام وورا
وقدام وما اشبه ذلك وكما ان الفعل يتعدى الى هذه الظروف من غير واسطة
فكذلك ههنا والوجه الرابع انا نقول لما اذا قدرتم استثنى زيدا وهلا قدرتم
امتنع زيد كما حكي عن ابي علي الفارسي انه كان مع عضد الدولة في الميدان فسأله
عضد الدولة عن المستثنى بما اذا ينتصب فقال له ابو علي ينتصب بفعل لان التقدير فيه
استثنى زيدا فقال له عضد الدولة هلا قدرت امتنع زيد فرفعته فقال له ابو علي
هذا الجواب الذي ذكرته لك جواب ميدانية واذا رجعنا ذكرت لك الجواب
الصحيح انشاء الله تعالى والوجه الخامس انا اذا اعملنا معنى الا كان الكلام جملتين واذا
اعملنا الفعل بتقوية الا كان الكلام جملة واحدة والكلام متى كان جملة واحدة
كان اولى من تقديره جملتين واما قول الفراء ان الامر مركبة من ان ولا فدعوى
يفتقر الى دليل ولو قدرنا ذلك فنقول الحرف اذا ركب مع حرف آخر غير عما كان عليه
في الاصل قبل التركيب الا ترى ان لو حرفا يمتنع له الشيء لامتناع غيره فاذا ركبت

مع ما تغير ذلك المعنى فصارت بمعنى الا وكذلك ايضا اذا كتبت مع لا كقوله لولا الكمى
محتمعا وما اشبه ذلك فكذلك ههنا فان قيل بماذا يرتفع المستثنى في النفي
قيل يرتفع على البدل ويجوز النصب على اصل الباب فان قيل فلم كان البدل اولى
قيل لوجهين احدهما لموافقة اللفظ فانه اذا كان المعنى واحدا فكون اللفظ موافقا اولى لان اختلاف اللفظ يشعر باختلاف المعنى فاذا
اتفقا كان موافقة اللفظ اولى والوجه الثاني ان البدل يجري مجرى في تعلق
العوامل به كما جراه لو ولي العامل والنصب في الاستثناء على التشبيه بالمفعول فلما كان
البدل اقوى في كل العامل كان الترفع اولى من النصب على ما بينا فان قيل فلم جاز البدل
في النفي ولم يجز في الايجاب قيل لان البدل في الايجاب يؤدي الى محال وذلك لان
المبدل منه يجوز ان يتقدر كانه ليس في الكلام فاذا قدرت هذا في الايجاب كان محالا
لانه يصير التقدير جاءني الا زيد ويصير بمعنى ان جميع الناس جاءوني غير زيد وهذا لا
يستحيل في النفي كما يستحيل في الايجاب لانه يجوز ان لا يجيئه احد سوى زيد فبان الفرق
بينهما فاعرفه باب ما يجري به في الاستثناء فان قيل لم اعرب غير اعراب الاسم
الواقع بعد الا دون سوى وسواء قيل لان غير لما اقمت هنا مقام الا وكان
ما بعدها مجرورا بالاضافة ولا بد لها في نفسها من اعراب اعرفت اعراب الاسم
الواقع بعد الا من الاعراب ليدل بذلك على ما كان يستحق الاسم الذي بعد الا من الاعراب
ويمنع حكم الاستثناء واما سوى وسواء فلزمهما النصب لانهما لا يكونان الا ظرفين

فلم

فلم يجز نقل الاعراب اليهما كما جاز في غير لان ذلك يؤدي الى تمكنهما وهما لا يكونان متمكنين
فكذلك لم يجز ان يجريا باعراب الاسم الواقع بعد الا واما حاشا فاختلف النحويون فيها
فذهب سيبويه ومن تابعه من النحويين الى انه حرف جر وليس بفعل والدليل على ذلك انه لو
كان فعلا لجاز ان يدخل عليه ما كما يجوز ان يدخل على الافعال فيقال ما جاءني زيد كما
يقال ما خلا زيدا فلما لم يقل ذلك دل على انه ليس بفعل فوجب ان يكون حرفا وذهب
الكوفيون الى انه فعل ووافقهم ابو العباس المبرد من البصريين واستدلوا على ذلك
من ثلثة اوجه الاول انه يتصرف والتصريف من خصائص الافعال قال التابعة
ولا ارى فاعلا في الناس يشبهه وما حاشى من الاقوام من احد فاذا ثبت انه
متصرف وجب ان يكون فعلا والوجه الثاني انه يدخله الحذف والحذف انما يكون في
الفعل لانه في الحرف الا ترى انهم قالوا في حاشى لله حاش لله ولهذا قرأ اكثر القراء حاشا لله
باسقاط الالف والوجه الثالث ان لام الجر يتعلق في قولهم حاشا لله ولو كان
حرفا انما يتعلق بالفعل لا بالحرف لان الحرف لا يتعلق بالحرف والصحيح ما ذهب اليه
البصريون واما قول الكوفيين انه يتصرف بدليل قوله وما حاشى فليس فيه حجة
لان قوله احاشى ماخوذ من لفظ حاشى وليس متصرفا فيه كما يقال بسمل وهلل
وحمدل وسبحل وحوقل اذا قال بسم الله ولا اله الا الله والحمد لله وسبحان الله
ولا حول ولا قوة الا بالله وان كانت هذه الاشياء لا تتصرف فكذلك ههنا وقولهم
انه يدخله الحذف والحذف لا يدخل الحرف قلنا لا نم بل الحذف قد يدخل الحرف

الا يرى انهم قالوا في رُبَّ رُبَّ وقرابها قال استع رُبَّما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين
قُرِئ بالتشديد والتخفيف وفي رُبَّ اربع لغات بضم الراء وتشديد الباء وتخفيفها
وبفتح الراء وتشديد الباء وتخفيفها وكذلك حكيتم عن العرب انهم قالوا في سوف
افعل سوا فعل وهو حرف وزعمتم ان الاصل في سا افعل سوف افعل فحذفت
الفاء والواو مع فدل على ان الحذف يدخل الحرف واما قولهم ان لام الجر تتعلق به قلنا
لانم فان اللام في قولهم حاشا لله زائدة فلا يتعلق بشيء كقوله تع عسى ان يكون
ردف لكم اي ردف لكم وكقوله تع هم لربهم يرهبون وما اشبه ذلك وانما زيدت اللام
مع هذا الحرف تقوية له لما كان يدخله من الحذف فدل على انه ليس بفعل وانه حرف
واما خلا فانها يكون فعلا وحرفا فاذا كانت فعلا كان ما بعدها منصوبا بها ويضمر
ضمير الفاعل واذا كانت حرفا كان ما بعدها مجرورا الا انها حرف فان دخل عليها
ما كانت فعلا ولم يجز ان يكون حرفا لان تمام ما بعدها بمنزلة المصدر واذا كانت
فعلا كان ما بعدها منصوبا بالغير قال الشاعي الا كل شيء ما الله باطل وكل
نعيم لا محالة زائل وسنذكر ما في باب ما ينصب به في الاستثناء باب ما ينصب
به في الاستثناء فان قيل لم عملت ما خلا وما عدا وليس ولا يكون النصب قيل
لانه افعال اما ما خلا وما عداهما فعلان لان ما اذا دخلت عليهما كان معهما
بمنزلة المصدر انتفت عنهما الحرفية ووجب لهما الفعلية وكان فيهما ضمير الفاعل
وكان ما بعدهما وحكى عن بعض العرب انه يجر بعدا اذا لم يكن معها ما فيجر بها

مجرى خلا لان خلا تارة تكون فعلا فتكون ما بعدها منصوبا وتارة تكون حرفا فيكون
ما بعدها مجرورا واما سيبويه فلم يذكر بعد عدا الا النصب بالغير واما ليس ولا يكون
فانما وجبا ان يكون ما بعدهما منصوبا لانه خبرهما لان التقدير في قولك جاء القوم
ليس زيدا ولا يكون عمرا اي ليس بعضهم زيدا ولا يكون بعضهم عمرا فبعضهم الاسم
وما بعده خبر ليس ولا يكون منصوبان كما لو لم يكونا في الاستثناء فان قيل
فلم لزما لفظا واحدا في التثنية والجمع والتانيث قيل لانهما لما استعملا
في الاستثناء قاما مقام الا والا لا يتغير فكذلك ما قام مقام الا يدل على انه
قائم مقامه فان قيل فلم لم يجز ان يعطف عليهما بالواو ولا فيقال ضربت
القوم ليس زيدا ولا عمرا واكرمت القوم لا يكون زيدا ولا عمرا قيل
لان العطف بالواو ولا لا يكون الا بعد النفي فما لا افيهما هنا مقام الا غير اعني
اصلهما في النفي فلم يجز العطف عليهما بالواو ولا فاعرفه باب كم
فان قيل لم بنيت كم على السكون قيل انما بنيت لانها لا يخلو اما ان تكون استفهامية
او خبرية فان كانت استفهامية فقد تضمنت معنى حرف الاستفهام وان كانت خبرية
فهي نقيضة رُبَّ لان رب للتقليل وكم للتكثير وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه
على نظيره فبنيت كم حملا على رُبَّ وانما بنيت على السكون لانه الاصل في البناء فان
قيل فلم كان وجبا ان يقع كم في صدر الكلام وان كانت خبرية فهي نقيضة رُبَّ ورُبَّ
معناها التقليل والتقليل يضارع النفي والنفي له صدر الكلام كالاستفهام

فان قيل فلم كان ما بعدها في الاستفهام منصوبا وفي الخبر مجرورا قيل للفرق بينهما
فجعلت في الاستفهام بمنزلة عدد ينصب ما بعده وفي الخبر بمنزلة عدد يجر ما بعده
وانما جعلت في الاستفهام بمنزلة عدد ينصب ما بعده لانها في الاستفهام بمنزلة عدد
يصلح للعدد القليل والكثير لان المستفهم يسئل عن عدد كثير او قليل ولا يعلم
مقدار ما يستفهم عنه فجعلت في الاستفهام بمنزلة العدد المتوسط بين القليل
والكثير وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين وهو ينصب ما بعده فلهذا كان ما بعدها
في الاستفهام منصوبا وانما في الخبر فلا يكون الا للتكثير فجعلت بمنزلة العدد الكثير
وهو يجر ما بعده فلهذا كان ما بعدها في الخبر مجرورا وقيل انما كان ما بعدها
مجرورا في الخبر لانها تقيضة رب ورب يجر ما بعدها فكذلك ما حمل عليها
فان قيل فلم كان النصب مع الفعل في الخبر قيل انما كان النصب عدولا عن الفصل
بين الجار والمجرور لان الجار والمجرور بمنزلة الشيء الواحد على ان بعض العرب
ينصب بها في الخبر من غير فصل ويجر بها في الاستفهام حملا لاحدهما على الاخرى
فان قيل فلم اذا كانت استفهامية لم يتبين الا بالمفرد والنكرة فاذا كانت
خبرية جاز ان يتبين بالمفرد والجمع قيل لانها اذا كانت استفهامية حملت على
عدد ينصب ما بعده وذلك لا يتبين الا بالمفرد النكرة نحو احد عشر رجلا وتسع وتسعون
امرأة فلذلك لم يجز ان يتبين الا بالمفرد النكرة واذا كانت خبرية حملت على عدد
يجر ما بعده والعدد الذي يجر ما بعده يجوز ان يتبين بالمفرد كمائة درهم وبالجمع كثلثمائة

ثواب فلهذا جاز ان يتبين بالمفرد والجمع واما اختصاصها بالتكثير فيهما جميعا فلان كم
لما كانت للتكثير والتقليل والتكثير والتقليل لا يصح الا في النكرة لان المعرفة للان
المعرفة تدل على شيء مختص فلا يصح فيه التقليل ولا التكثير ولهذا كانت رب مختصة بالنكرة
لانها لما كانت للتقليل والتقليل انما يصح في النكرة لان المعرفة كما مضى في كم فاما في
باب العدد فان قيل لم ادخل الهاء من الثلثة الى العشرة في المذكر نحو خمسة
رجال ولم يدخل في المونث نحو خمس نسوة قيل انما فعلوا ذلك للفرق بينهما فان قيل
فهلا عكسوا وكان الفرق واقعا قيل لاربعة اوجه الوجه الاول ان الاصل في
العدد ان يكون مونثا والاصل في المونث ان يكون بالهاء والمذكر هو الاصل
فاخذ الاصل الذي هو المونث بغير هاء والوجه الثاني ان المذكر اخف من المونث
فلما كان المذكر اخف من المونث احتمل الزيادة والمونث لما كان اثقل لم يحتمل الزيادة
والوجه الثالث ان الهاء زيدت للمبالغة كما زيدت في علامة ونسابة والمذكر
افضل من المونث وكان اولى بزيادتها والوجه الرابع انهم لما كانوا يجمعون ما كان
على مثال فعال في المذكر بالهاء نحو غراب وغرابة ويجمعون ما كان على هذا
المثال في المونث بغير هاء نحو عقاب في اعقب حملوا العدد على الجمع فاعطوا الهاء
في المذكر واسقطوها في المونث فلذلك حكمها بعد التركيب الا العشرة لانها يكون في
حال التركيب في المذكر بغير هاء وفي المونث بالهاء لانهم ما ركبوا الا حاد مع العشرة وصارت
معها بمنزلة اسم واحد كرهوا ان يبنوا الهاء في العشرة ليلا يصير بمنزلة الجمع بين

تانيثين في اسم واحد على لفظ واحد فان قيل فلم بني ما زاد على العشرة من احد عشر
الى تسعة عشر قيل لان الاصل في احد عشر احد وعشر فلما حذفت واو العطف
ضمنا معنى حرف العطف فلما تضمنا معنى حرف وجب ان يبنيا وبنيا على حركة
لان لهما حالة يمكن التمكن قبل البناء وكان الفتح اولى لانه اخف الحركات وكذلك
سائرها فان قيل فلم لم يبنوا اثنين في اثني عشر قيل لوجهين احدهما ان علم
التثنية فيه هو علم الاعراب فلو نزعوا منه الاعراب لسقط معنى التثنية والثاني
ان اعراب بنيه وسطه وفي حال التركب لم يخرج عن ذلك فوجب ان يبقى على ما
كان عليه وبني عشر لوجهين احدهما ان يكون بني على قياس اخواته لتضمنه معنى
حرف العطف والثاني ان يكون بني لانه قام مقام النون من اثنين فلما قام
مقام الحرف وجب ان يبنى وليس هو كالمضاف والمضاف اليه لان كل واحد من المضاف
والمضاف اليه له حكم في نفسه بخلاف اثني عشر الا ترى انك اذا قلت ضربت اثني
عشر رجلا كان الضرب واقعا بالغلام والاثنين كما قلت ضربت اثنين وكذلك لو قلت
ضربت غلام زيد لكان الضرب واقعا بالغلام دون زيد فلهذا قلنا ان العشرة
قام مقام النون وخالف المضاف اليه فان قيل فلم حذفتا الواو من احد عشر الى
تسعة عشر وجعل الاسمان اسما واحدا قيل انما فعلوا ذلك على العشرة وما قبلها
من الآحاد لقربهما منها لئلا يكون على لفظ الاعداد المفردة وان كان الاصل هو
العطف والذي يدل على ذلك اذا بلغوا على العشرين ردوها الى العطف لانه الاصل

وانما

وانما ردوها اذا بلغوا الى العشرين لبعدها عن الاعداد المفردة فان قيل فهلا اشتقوا
من لفظ الاثنين كما اشتقوا من لفظ الثلثة والاربعة نحو الثلثين والاربعين قيل
لانهم لو اشتقوا من لفظ الاثنين لما كان تتم معناه الا بزيادة واو ونون او ياء
ونون وكان يؤدي الى ان يكون اعرابان وذلك لا يجوز فلم يبق من الآحاد شيء مشتق
منه الا العشرة فاشتقوا من لفظها عددا عوضا عن اشتقاقهم من لفظ الاثنين
فقالوا عشرون فان قيل فلم كسروا العين من العشرين قيل لانه لما كان الاصل
ان يشتق من لفظ الاثنين واول الاثنين مكسور كسروا العين في العشرين ليدلوا
بالكسر على الاصل فان قيل فلم وجب ان يكون ما بعد احد عشر الى تسعة وتسعين
واحدا نكرة منصوبة قيل انما كان واحدا نكرة لان المقصود من ذكر
النوع تبيين المعدود ومن اي نوع هو وما يحصل بالواحد النكرة وكان الواحد
النكرة اولى من الواحد المعرفة لان الواحد النكرة اخف من الواحد المعرفة ولا
يلزم في العدد الذي يضاف الى ما بعده لانه ليس بمضاف فيتوهم انه جزء
مما يبتنيه كما يلزم في المضاف فلذلك وجب ان يكون واحدا نكرة وانما وجب
ان يكون منصوبا لانه من احد عشر الى تسعة عشر اصله التنوين وانما حذف للبناء
وكان ما حذف اللفظ لانه لم يقم مقامه شيء يبطل حكمه وكان باقيا في
الحكم ممنوع الاضافة واما العشرون الى التسعين فقيد النون موجود تضمنت
من الاضافة وانتصب على التمييز على ما بينا في بابه فان قيل فلم اذا بلغت الى المائة

اضيفتا الى الواحد قيل لان المايتة حملت على العشرة من وجه لانها عقد مثلها
وحملت على التسعين لانها تليها فالزمت الاضافة تشبيها بالعشرة ويثبت
بالواحد تشبيها بالتسعين فان قيل فلم قالوا ثلثمايتة ولم يقولوا ثلث مايئز
قيل كان القياس ان يقال ثلاثمئين الا انهم اكتفوا بلفظ المايتة لانها تدل على
الجمع وهم يكتفون بلفظ الواحد عن الجمع قال الله تع نخرجكم طفلا اى اطفالا
قال الشاعر كلوا في بعض بطنكم تعفوا فان زمانكم زمن جميص اى في بعض
بطونكم والشواهد على هذا النحو كثيرة فان قيل فلم اجرى الالف مجرى المايتة
في الاضافة الى الواحد قيل لان الالف عقد كما ان المايتة عقد فان قيل
فلم تجمع الالف على الآحاد ولم يفرد مع الآحاد كالمايتة قيل لان الالف ظرف
كما ان الواحد ظرف لان الواحد اقل وَل والالف آخر ثم تكرر الاعداد فكذلك
اجرى مجرى ما يضاف الى الآحاد فاعرفه باب النداء فان قيل لم
بنى المنادى المفرد المعرفة قيل لوجهين احدهما انه يشبه كاف الخطاب وذلك
من ثلثة اوجه الخطاب والتعريف والافراد لان كل واحد منهما يتصف بهذه
الثلثة فلما اشبه كاف الخطاب من هذه الاوجه بنى كما ان كاف الخطاب
مبنية والوجه الثاني انه اشبه الاصوات لانها صارت غاية ينقطع
عندها الصوت والاصوات مبنية فكذلك ما اشبهها فان قيل فلم بنى
على حركة قيل لان له حالة تمكن قبل النداء فبنى على حركة تفصيلا له على ما بنى

وليس له حالة تمكن فان قيل فلم كانت الحركة ضمة قيل لثلثة اوجه الوجه الاول
انه لو بنى على الفتح لالتبس بما لا ينصرف ولو بنى على الكسر لالتبس بالمضاف الى النفس
واذا بطل بناؤه على الفتح والكسر تعين الضم والوجه الثاني انه بنى على الضم فرقا
بينه وبين المضاف لانه ان كان المضاف مضافا الى النفس كان مكسورا وان كان
مضافا الى غير كان مضموما فبنى مضموما على الضم ليدلا يلتبس بالمضاف لان الضم
لا يدخل المضاف والوجه الثالث انه بنى على الضم لانه لما كان غاية تم بها الكلام
وينقطع عندها اشبه قبل وبعد فبنوا على الضم كما بنوا عليه فان قيل
فلم جاز في وصفه الرفع والنصب نحو يا زيد الظريف والظريف قيل
جاز الرفع حملا على اللفظ والنصب حملا على الموضع والاختيار عندي هو النصب
لان الاصل في وصف المبني هو الحمل على المحل لا على اللفظ فان قيل فلم جاز
الحمل هنا حمل اللفظ لان ضمة زيد ضمة بناء وضمة الصفة ضمة اعراب
قيل لان الضم لما اطرد في كل اسم منادى مفرد اشبه الرفع للفاعل لاطراده فيه
فلما اشبه الرفع جاز ان يتبعه الرفع غير ان هذا الشبه لم يخرجها عن كونها
صفة بناء حركة بنائه لان الاسم مبني فلهذا كان الاقيس هو النصب ويجوز
الرفع عندي على تقدير مبتداء محذوف والتقدير فيه انت الظريف ويجوز النصب
على تقدير فعل والتقدير فيه اعني الظريف ويؤيد الرفع فيه بتقدير المبتداء
والنصب له بتقدير الفعل لان المنادى اشبه الاسماء المضمرة والاسماء المضمرة

لما يوصف فان قيل فلم جاز في العطف الرفع والنصب نحو يا زيد والحارث والحارث
قيل انما جاز الرفع والنصب في العطف لما بينا في الوصف من الحمل تارة على اللفظ وتارة
على الموضع كقوله تعالى يا جبال اوبي معه والطير بالرفع والنصب فمن قرأ
بالرفع حمله على اللفظ ومن قرأ بالنصب حمله على الموضع فان قيل فلم كان المضاف
والنكرة منصوبين قيل لان الاصل في كل منادى ان يكون منصوبا لانه مفعول
الا انه في المعرفة مما يوجب بناءه رفع ما سواه على الاصل فان قيل فما العامل
فيه النصب قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب بعض النحويين الى ان العامل
فيه النصب فعل مقدر والتقدير فيه ادعوا او انادي زيدا وذهب آخرون الى انه
منصوب بنا لانها نابت عن ادعوا وانادي والذي يدل على ذلك انه يجوز فيه الاماله
نحو يا زيد والاماله لا يجوز في الحروف الا انه لما قام مقام الفعل جاز فيه الاماله
فان قيل اليس المضاف والنكرة مخاطبين فهلا بنيا لوقوعهما موقع اسم الخطاب
كالمفرد قيل لوجهين احدهما ان المفرد وقع بنفسه موقع اسم الخطاب واما
المضاف فتعرف بالمضاف اليه فلم يقع موقع اسم الخطاب كالمفرد واما
النكرة فبعيدة الشبه من اسم الخطاب فلم يجز بناءهما والوجه الثاني
انا لو سلمنا ان المضاف والنكرة وقعا موقع اسم الخطاب الا انه لم يلزم
بناءهما لانه عرض فيهما ما يمنع من البناء اما المضاف فلوجود المضاف اليه لاجل
انه حل محل التنوين ووجود التنوين يمنع البناء فكذلك ما يقوم مقامه واما

انتهى

النكرة فنصبت ليفصل بينها وبين التي تقصد قصدها وكانت النكرة التي تقصد قصدا
اولى بالتغيير لانها هي الخارجة عن ابهامها فكانت اولى بالتغيير فان قيل فهل يجوز حذف
حرف النداء قيل يجوز حذف حرف النداء الا مع النكرة وبعضهم لان الاصل فيهما
النداء بأي نحو يا ايها الرجل ويا ايهذا الرجل فلما اطرحوا ايا والالف واللام لم يطرحوا
حرف النداء ليلا يؤدي الى الاجحاف بالاسم فان قيل فهل يجوز في وصف اي هنا
ما جاز في وصف زيد نحو ذلك يا زيد الظريف والظريف قيل اختلف النحويون في ذلك
فذهب جماعة النحويين الى انه لا يجوز فيه الا الرفع لان الرجل هنا هو المنادى في الحقيقة
الا انهم ادخلوا ايا توصلا الى نداء ما فيه الالف واللام فلما كان هو المنادى في الحقيقة
لم يجز فيه الا الرفع مع كونه صفة ايذانا بانه المقصود بالنداء وذهب ابو عثمان
المازني الى انه يجوز فيه النصب نحو يا ايها الرجل كما يجوز يا زيد الظريف وهو عندي
القياس لو سلم الاستعمال فان قيل فلم لم يجمعوا بين يا والالف واللام
قيل لان يا يفيد التعريف والالف واللام يفيد التعريف فلم يجمعوا بين علامتي التعريف
في كلمة واحدة فان قيل قولهم يا زيد هل تعرف بالنداء او بالعلمية قيل
في ذلك وجهان احدهما انا نقول ان تعريف العلمية زال عنه ووجد فيه تعريف
النداء والقصد فلم يجتمع فيه تعريفان والثاني انا لا نسلم ان تعريف النداء
والعلمية اجتمعا فيه ولكن جاز ذلك لانا انما منعنا من الجمع بين التعريفين اذا كان
بعلامة كيا مع الالف واللام والعلمية ليست بعلامة لفظية فبان الفرق

فان قيل اليس قد قال الشاعر فديتك يا التي تيمت قلبي وانت تحلله بالوصل عني
وقال الآخر فيا الغلامان اللذان فرا فكيف جاز جمع بين يا والالف واللام
قيل اما قوله فديتك يا التي تيمت قلبي وانت تحلله بالوصل عني فانما جمع بين يا
والالف واللام في الاسم الموصول ليستا للتعريف لانه انما يتوصف بصلته لا بالالف
واللام فلما كانا فيه زايدين لغير التعريف جاز ان يجمع بينهما واما قول الآخر
فيا الغلامان اللذان فرا اياكما ان يكبسا شرا فالتقدير فيه فيا ايها الغلامان
فحذف الموصوف واقام الصفة لضرورة الشعر وما جاء للضرورة لا يورث نقضا
فان قيل فقد قالوا يا الله فجمعوا بين يا والالف واللام قيل انما جاز ان
يجمعوا بينهما لوجهين احدهما ان الالف واللام عوض عن الحرف الساقط عن نفس
الاسم فان اصله الاله فاسقطوا الهمزة من اوله وجعلوا الالف واللام عوضا
منها والذي يدل على ذلك انهم جوزوا قطع الهمزة ليدلوا على انها قد صارت
عوضا عن همزة القطع فلما كانت عوضا عن همزة القطع وهي حرف من نفس الاسم
لم يمتنعوا ان يجمعوا بينهما والوجه الثاني انما جاز ذلك في هذا الاسم خاصة
لانه كثر في استعمالهم فخفف على السنتهم فجوزوا فيه ما لا يجوز في غيره فان
قيل فلم الحقت الميم المشددة في آخر الاسم نحو اللهم قيل اختلف النحويون
في ذلك فذهب البصريون الى انها عوض عن يا التي للتنبيه والدليل على ذلك
لانه ندا ولهذا لا يجمعوا بينهما فلا يقولون يا اللهم ليلا يجمعوا بين العوض والمعوض
يجوز ان ص

وذهب الكوفيون الى انها ليست عوضا من شيء وانما الاصل فيه يا الله امنا بخير الا
انه لما كثر في كلامهم وجرى على السنتهم حذفوا بعض الكلام تخفيفا كما قالوا ايش
والاصل فيه اي شيء وقالوا ويلمه والاصل ويل امه وهذا كثير في كلامهم
فكذلك هنا قالوا والدليل على انها ليست عوضا انهم يجمعون بينهما قال الشاعر
اني اذا ما حدث الما اقول يا اللهم يا اللهما وقال الآخر علينا حبنا
مسلما فجمع بين الميم ويا ولو كانت عوضا عنها لم يجمع بينهما لان العوض والمعوض
لا يجتمعان والصحيح ما ذهب اليه البصريون واما قول الكوفيين اصله يا الله
امنا بخير فهو فاسد لانه لو كان الامر على ما ذهبوا اليه لما جاز ان يستعمل هذا
اللفظ الا فيما يؤدي الى هذا المعنى ولا شك انه يجوز ان يقال اللهم اغفر عنه اللهم ارحمه
اللهم اهده وما اشبه ذلك قال تع واذ قالوا اللهم ان كان هذا هو الحق
الآية ولو كان الامر على ما ذهبوا اليه لكان التقدير امنا بخير ان كان هذا هو الحق
من عندك فامطر الى آخر الآية ولا شك ان هذا التقدير ظاهر الفساد اذ لا
يكون امنهم بالخير ان يمطر عليهم حجارة من السماء او يؤتوا بعذاب اليم وقيل انه
يجوز ان يجمع بين الميم ويا بدليل ما انشدوه فلا حجة فيه لانه انما جمع بينهما لضرورة
الشعر ولم يقع الكلام في حال الضرورة وانما شهد الجمع بينهما لضرورة ان العوض في
آخر الكلمة ثم جمع بين العوض والمعوض جايز في ضرورة الشعر كما قال الشاعر
مما بعثا نفحة من فموهما على الباح العادي اشد رضام فجمع بين الميم

والواو وهي عوض منها فلذلك هنا فاعرفه باب الترخيم فان قيل ما الترخيم
قيل حذف آخر الاسم في النداء فان قيل فلم خص الترخيم بالنداء قيل لكثرة دوره
في الكلام فحذف طلبا للتخفيف وهو باب تغير الا ترى انه عرض فيه حذف الاعراب و
التنوين فلما كان باب تغير فالتغير يونس بالتغير فان قيل فهل يجوز الترخيم
فيما كان على ثلثة احرف قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب البصريون الى
انه لا يجوز ترخيمه وذلك لان الترخيم انما دخل في الكلام لاجل التخفيف وما كان
على ثلثة احرف هو في غاية الخفة فلا يحتمل الحذف لان الحذف فيه يؤدي الى الاجحاف
به وذهب الكوفيون الى انه يجوز ترخيمه اذا كان اوسطه متحركا وذلك نحو قولك
في عتق يا عتق وفي كتف يا كت وما اشبه ذلك لان في الاسماء ما يماثله وضاهيه
نحو يد وغد ودم والاصل في يد يدي وفي غد غدو وفي دم دمو بدليل
قولهم في التثنية يدان وغدان وقيل ودمان ايضا فنقضوا للتخفيف فبقيت
يد وغد ودم كذلك هنا وهذا فاسد من وجهين احدهما ان الحذف في هذه
الاسماء قليل في الاستعمال بعيد عن القياس اما قلته في الاستعمال فظاهر
لانها كلمات يسيرة معدودة واما بعده عن القياس فلان القياس يقتضي
ان حرف العلة اذا تحرك وانفتح ما قبلها انقلب الفا ولا يحذف فلما حذف
هنا من ويد دل على انه على خلاف القياس والوجه الثاني انهم لما حذفوا الياء
والواو من يد وغد ودم لاستثقال الحركات عليها لان الاصل فيها

يدي وغدو ودمو وانما في باب الترخيم فانما وقع الحذف فيه على خلاف القياس لتخفيف
الاسم الذي كثرت حروفه ولم يوجد ها هنا الا مذ في غاية الخفة فلا حاجة بنا الى
تخفيفه بالحذف فان قيل فلم جاز ترخيم ما فيه علامة التانيث نحو قولك في
ثبة يا ثبَ وما اشبه ذلك قيل لان هاء التانيث بمنزلة اسم ضم الى اسم و
ليست من بناء الاسم فجاز حذفهما كما يحذف الاسم الذي عن الاسم المركب تقول
في ترخيم حضرموت يا حضرمو وفي بعلبك يا بعل وما اشبه ذلك فان قيل
فهل يجوز ترخيم المضاف اليه قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب البصريون
الى انه لا يجوز ترخيمه لان الترخيم انما يكون فيما يؤثر فيه النداء بناء والمضاف
لم يؤثر فيه النداء فلذلك لا يجوز ترخيمه وذهب الكوفيون الى انه يجوز ترخيمه
واحتجوا بقول زهير بن ابي سلمى شعر خذو احظكم يا آل عكرم واحفظوا
او اصرنا والرحم بالغيب يذكر اراد يا آل عكرمة فحذف التاء للترخيم
وهو عكرمة بن حفصة ابن قيس بن عيلان واحتجوا ايضا بقول الشاعر شعر
ايا عمرو لا تبعد فكل ابن حرة سيدعوه داعي ميتة فيجيب اراد يا عمرة
الا انه حذف التاء للترخيم واحتجوا ايضا بقول الآخر اما تين اليوم ام حمز
قارنت بين عنق وجمز اراد حمزة فحذف التاء للترخيم فدل على جوازه وما
انشدوه لا حجة فيه لانه رخم للضرورة والترخيم للمضاف يجوز في ضرورة الشعر
كما يجوز الترخيم في غير النداء لضرورة الشعر قال الشاعر شعر الا اصطحت حبالكم زمانا
واصحت منك شاسعة اماما

يريد أمامة وقال الآخر ابن حارثان ارشق لرويته او امتصه فان الناس قد علموا
يريد ابن حارثة وهذا كثير في كلامهم فان قيل فهل يجوز ترخيم الاسم المفرد الذي
قبل آخره حرف ساكن بحذف آخره مع الحرف الساكن نحو ان يقول في سبطر
ناسب ولا قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب البصريون الى انه لا يجوز
وذلك لانه لما بقيت حركة الاسم المرخم بعد دخول الترخيم كما كانت قبل الترخيم
فكذلك السكون لانه موجود في الساكن حسب وجود الحركة في المتحرك ولما بقيت
الحركة في المتحرك فكذلك السكون في الساكن وذهب الكوفيون الى انه ترخيم
حذف الحرف الاخير منه وحذف الحرف الساكن الذي قبله وذلك لان الحرف اذا سقط
من هذا النحو بقي آخره ساكنا فلو قلنا انه لا يحذف لادى الى ان يشابه الادوات
وما اشبهها من الاسماء وذلك لا يجوز وهذا ليس بصحيح لانه لو كان هذا معتبرا
لكان ينبغي ان يحذف الحرف المكسور ليلا يودي ذلك الى ان يشابه بالمكسور المضاف الى
المتكلم ولا قائل به فدل على ما ذهبوا اليه فان قيل فلم جاز ان يبنى المرخم
على الضم في احد القولين كما جاز ان يبنى على الوقف والسكون قيل لانهم
قصدوا بقية الاسم المرخم بمنزلة اسم لم يحذف منه شيء فبنوه على الضم نحو يا حار
ويا مال كما لم يحذف منه شيء فاعرفه باب الندبة فان قيل ما الندبة
قيل تفجع يلحق الناديب عند فقد المندوب واكثر ما يلحق ذلك النساء لضعفهن
عن تحمل المصايب فان قيل فما علامة الندبة وما ادواتها في اوله والف وثم

في آخره وانما زيدت وادواتها في اوله والف وثم في آخره ليمد بها صوتها ليكون
المندوب بين صوتين مديدين وزيدت الهاء بعد الالف لان الالف خفية
والوقف عليها يزيدها خفاء فزيدت الهاء عليها في الوقف لتظهر الالف بزيادتها
بعدها في الوقف فان قيل فلم وجب ان لا يندب الا باعرف اسمائه واشهرها
قيل ليكون ذلك عذرا للمنادب عند السامعين لانهم اذا عذروه شاركوه
في التفجع فاذا شاركوه في التفجع كانت على المصيبة فان قيل فلم لحقت
الف الندبة آخر المضاف اليه نحو يا عبد الملكاه ولم يلحق آخر الصفة نحو يا زيد
الظريفاه قيل لان الف الندبة انما يلحق ما يلحقه الندآء والمضاف والمضاف
اليه بمنزلة شيء واحد والدليل على ذلك انه لا يتم المضاف الا بذكر المضاف اليه
ولا بد مع ذكر المضاف من ذكر المضاف اليه الا ترى انك لو قلت في غلام زيد وثوب
خز وعلام وثوب لم يتم الا بذكر المضاف اليه فلما كان المضاف والمضاف اليه
بمنزلة شيء واحد جاز ان يلحق الف الندبة آخر المضاف اليه واما الصفة
فليست مع الموصوف بمنزلة شيء واحد ولهذا لا يلزم ذكر الصفة مع الموصوف بل انت مخير
في ذكر الصفة وان شئت ذكرتها وان شئت لم تذكرها الا ترى انك
اذا قلت هذا زيد الظريف كنت مخيرا في ذكر الصفة ان شئت ذكرتها
وان شئت لم تذكرها فاذا كنت مخيرا في ذكر الصفة دل على انهما ليستا بمنزلة شيء
واحد واذا لم يكونا بمنزلة شيء واحد وجب ان لا يلحق الف الندبة الصفة بخلاف

المضاف اليه وقد ذهب الكوفيون ويونس بن حبيب النصرى الى جواز الحاقها
بالصفة حملا على المضاف اليه وقد بينا الفرق بينهما ويحكون عن بعض العرب انه قال
وأزمعمحمتى الشاميتنا وهو شاذ لا يقاس عليه فان قيل فلم جاز ندبة المضاف
الى المخاطب نحو واغلامكاه ولم يجز ندآء قيل لان المندوب لا ينادى لنحيب
وانما ينادى ليشهد النادب مصيبته وانه قد وقع في امر عظيم وخطب جسيم
ينظر تفجعه كيف لا يكون في حالة من اذا ادعى اجاب واما المنادى فهو
مخاطب فلو جاز ندآؤه لكان يؤدى الى ان يجمع فيه بين علامتي خطاب وذلك
لا يجوز فاعرفه باب لا فان قيل لم بنيت النكرة مع لا على الفتح نحو لا
رجل في الدار قيل انما بنيت اولا لان التقدير في قولك لا رجل في الدار لا
من رجل في الدار لانه جواب قائل قال هل من رجل في الدار فلما حذفت من
من اللفظ وركبت مع لا تضمنت معنى الحرف فوجب ان تبنى وانما بنيت على الحركة
لان لها حالة تمكن قبل البناء وانما كانت حركة فتحة لانها اخف الحركات وذهب
بعض النحويين الى ان هذه الحركة حركة اعراب لا حركة بناء لان لا تعمل النصب
بالاجماع لانها نقيضة ان لان لا للنفي وان للاثبات وهم يحملون الشيء على
ضده كما يحملونه على نظيره الا ان لا لما كانت فرعا على ان في العمل وان تنصب
مع التنوين ونصبت لا بغير تنوين لينحط الفرع عن درجة الاصل اذ الفرع
ينحط عن درجات الاصول وهذا عندى فاسد لانه لو كان معربا لوجب ان لا يحذف

منه التنوين لان التنوين ليس من عمل ان وانما هو شيء يستحقه الاسم في اصله واذا
لم يكن من عمل ان فلا معنى لحذفه مع لا لينحط الفرع عن درجة الاصل فيما كان عن
عمل الاصل واذا لم يكن التنوين من عمل الاصل وجب ان يكون ثابتا مع الفرع
يشهد انحطاطها عن درجة ان قد ظهر في اربعة اشياء الاول ان ان يعمل
في المعرفة والنكرة ولا لا تعمل الا في النكرة خاصة والثاني ان ان لا تركب
مع اسمها لغتها ولا تركب مع اسمها لضعفها والثالث ان ان تعمل في اسمها
مع الفصل بينها وبينه بالظرف وحرف الجر ولا لا تعمل مع الفصل والرابع ان
ان تعمل في الاسم والخبر ولا تعمل في الاسم دون الخبر عند كثير من المحققين فانحطت
درجة لا لانحطاط الفرع عن درجة ان لانحطاط الاصل فان قيل اذا عطف
على النكرة جاز فيه النصب على اللفظ كما جاز فيه الرفع على الموضع والعطف على
لفظ الجنس لا يجوز قيل لانه لما اطرد البناء على الفتحة في كل نكرة ركبت
مع لا اشبهت النصب للمفعول لاطراده فيه فاشبهت حركة اعراب فجاز ان يعطف
عليها بالنصب فان قيل فلم يجوز ان يبنى صفة النكرة معها على الفتح
كما جاز ان ينصب حملا على اللفظ وترفع حملا على الموضع قيل لان بناء الاسم
اكثر من بناء الاسم مع الحرف فلما جاز ان يبنى الاسم مع الحرف جاز ايضا ان يبنى مع
الصفة لان الصفة قد يكون مع الموصوف كالشيء الواحد بدليل انه لا يجوز السكوت
على الموصوف دون الصفة في نحو قولك يا ايها الرجل وسمعت من لفظ بكسرة واحدة فجاز ان

ذلك واما قولهم لانولك ان تفعل كذا فانما لم تكرر لانه صار بمنزلة لا ينفع لك
فاجروا مجراها حيث كانت في معناها كما اجروا ايذر مجرى ليس لاتفاقهما في المعنى فان
قيل فلم لا يبنى مع المضاف قيل انما لم يجز ان يبنى مع المضاف لان المضاف و
المضاف اليه بمنزلة شيء واحد فلو بنيا مع لما كان يودى ان يجعل ثلث كلمات بمنزلة
كلمة واحدة وهذا الانظير له في كلامهم والمشبه بالمضاف في امتناعه من التركيب حكمه
حكم المضاف نحو قولهم لاخير امن زيد فاعرفه باب حروف الجر فان قيل فلم عملت
هذه الحروف الجر قيل انما عملت لانها اختصت بالاسماء والحروف متى كانت
مختصة بالاسماء وجب ان يكون عاملة وانما وجب ان يعمل الجر لان اعراب الاسماء
رفع ونصب وجر فلما بينا ان الابتداء والفعل الى الرفع ايضا
في الفاعل والى النصب في المفعول لم يبق الا الجر فلهذا وجب ان تعمل الجر واحد من هذا
ان القول انما عملت الجر لانها تقع وسطا بين الاسم والفعل والجر وسطا بين الرفع
والنصب فاعطى الاوسط الاوسط ثم ان هذه الحروف على ضربين احدهما مايلزم
الجر فيه والثاني لا يلزم الجر فاما مايلزم الجر فهو على ضربين احدهما يلزم الجر فهو
الثاني لا يلزم الجر فاما مايلزم الجر فهو الى وفي واللام والباء ورب واما مالا
يلزم الجر فالواو والباء في القسم وحتى ولها مواضع نذكرها فيها انشاء الله تعالى
واما مالا يلزم الجر فيه فعن وعلى والكاف وحاشى ومذ ومنذ فاما عن فيكون اسما
كما يكون حرفا فاذا كانت اسما دخل عليها حرف الجر فكانت بمعنى الناحية وما بعدها

لا يبنى كل واحد منهما مع صاحبه ولا يجوز هنا ان يركب لا مع النكرة واذا ركبت مع صفتها
لانه يودى الى ان يجعل ثلث كلمات بمنزلة كلمة واحدة وهذا لا نظير له في كلامهم فان
قيل فلم جاز الرفع اذا كررت نحو لا رجل في الدار ولا امرأة قيل لانك اذا كررت
كان جوابا لمن قال ارجل في الدار ام امرأة فتقول لا رجل في الدار ولا امرأة
ليكون الجواب على حسب السؤال فان قيل فلم يبنيا مع النكرة دون المعرفة
قيل لان النكرة يقع بعدها في السؤال جاز تقديرها في السؤال الجواب واذا
حذفت في الجواب تضمنت النكرة معنى الحروف فوجب ان يبنى واما المعرفة فلا
يقع بعدها في الاستفهام الا ترى انك لا تقول هل من زيد في الدار فاذا لم يقع
بعدها في السؤال لم يجز تقديرها في الجواب واذا لم يجز تقديرها في الجواب لم
يتضمن معنى الحرف فوجب ان يبنى على اصله في الاعراب فاما قولنا شاعر
لا هيثم الليلة للمطي فانما جاز لان التقدير لا مثل هيثم فصار في حكم
النكرة فجاز ان يبنى مع لا وعلى هذا قولهم قضية ولا ابا حسن لها اى ولا مثل
ابي حسن ولو لا هذا التقدير لوجب الرفع مع التكرير نحو لا زيد عندي ولا
عمرو فان قيل فلم وجب التكرير في المعرفة قيل لانه جاء مبنيا على السؤال
كانه قيل ازيد عندك ام عمرو فقال لا زيد عندي ولا عمرو والدليل على
ان السؤال في تقدير التكرير ان المفرد لا يعتد الى ذكره في الجواب الا ترى انه
اذا قيل ازيد عندك كان الجواب ان تقول لا من غير ان تذكره كانك قلت لا اصل

مجرورا بالاضافة كقول الشاعر فقلت اجعلي ضوء العراق كلها يمينا ومهوى النجم
من عن شمالك وكقول الآخر فلقد اراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي
وكقول الآخر جرت عليه كل ريح سيهوج من عن يمين الحظ او سماهيج وكقول الآخر
من عن يمين الجبتيا نطرح قبل واذا كانت حرفا كان ما بعدها مجرورا بها كقولك
رميت عن القوس وما اشبه ذلك واما على فيكون اسما وفعلا وحرفا واذا كانت
اسما دخل عليها حرف الجر وكانت بمعنى فوق وما بعدها مجرورا بالاضافة كقول
الشاعر غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها تصل وعن قيض بزيزاء مجهل
وكقول الآخر انت عليه ينقض الطل بعدما رات صاحب الشمس استوى فترفعا
وكقول الآخر فتنوش الحوض نوشا من علا نوشا به تقطع اجواز الفلا وادا
كانت فعلا كان مشتقا من مصدر ويدل على زمان مخصوص نحو علا الجمل يعلو علوا
فهو عال كقولك سلا يسلو سلوا فهو سال وما اشبه ذلك واذا كانت
ما بعدها مجرورا بها نحو على زيد دين وما اشبه ذلك واما الكاف فيكون
اسما كما يكون حرفا فاذا كانت اسما قدرت بمثل وجاز ان يدخل
عليها حرف جر وكان ما بعدها مجرورا بالاضافة كقول الشاعر
وصاليات كالمكاوي ثفنتين فالكاف الاولى حرف جر والثانية اسم لانه لا يجوز
ان يدخل حرف جر على حرف جر وكقول الشاعر يضحكن عن كالبرد المنهم وتكون الكاف
ايضا فاعلة كقول الشاعر اينهون وان ينهى ذوي شطط كالطعن يهلك فيه الزيت
والفتل

فالكاف

فالكاف هنا اسم لانه فاعله وهي في موضع رفع باسناد الفعل اليها واذا كانت
حرفا كانت ما بعدها مجرورا بها نحو جاءني الذي كزيد وما اشبه ذلك واما حاشا
وخلا فقد ذكرناهما في باب الاستثناء فيما قبل واما منذ ومنذ فلهما باب نذكرهما
فيه فيما بعد ان شاء الله ثم ان معاني هذه الحروف كلها مختلفة فاما من فتكون
على اربعة اوجه الوجه الاول ان يكون لابتداء الغاية نحو قولك سرت من الكوفة
الى البصرة والوجه الثاني ان يكون للتبعيض كقولك اخذت من المال درهما
والوجه الثالث ان يكون لبيان الجنس كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان
فمن هذه دخلت لبيان المقصود بالاجتناب ولا يجوز ان يكون للتبعيض
لانه ليس المامور به اجتناب بعض الاوثان دون البعض وانما المقصود اجتناب
جنس الاوثان والوجه الرابع ان يكون زائدة في النفي كقوله تعالى ما لكم من الٰه غيره
والتقدير ما لكم الٰه غيره ومن زائدة كقول الشاعر وما بالربع من احد اي احد وذهب
بعض النحويين الى انه يجوز ان يكون زائدة في الواجب ويستدل بقوله تعالى يكفر عنكم
من سيئاتكم ومن زائدة وبقوله تعالى قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم ومن زائدة
ومن استدل به لا حجة فيه لان من ليست زائدة واما قوله تعالى يكفر عنكم من سيئاتكم
فمن فيه للتبعيض لان زائدة لانه من الذنوب ما لا يكفر عنكم باداء الصدقات او احداها
وانما يكفر بها الفقراء وهي مظالم العباد واما قوله تعالى يغضوا من ابصارهم فمن فيه ايضا
للتبعيض لانهم انما امروا ان يغضوا ابصارهم عما حرم عليهم لا عما احل لهم فدل

على انه للتبعيض وليست بزائدة واما الى فيكون على وجهين احدهما ان يكون غاية
لفعل كسرت من البصرة الى الكوفة والثاني ان يكون بمعنى مع كقوله تع فاغسلوا
وجوهكم وايديكم الى المرافق وامسحوا برؤسكم وارجلكم الى الكعبين واما في
معناها الظرفية كقولك زيد في الدار وقد يتسع فيها فيقال زيد ينظر في العلم واما
اللام فمعناها التخصيص والملك كقولك الملك لزيد اي يختص به ويملكه و
اما الباء فمعناها الالصاق كقولك كتبت بالقلم اي الصقت كتابتي به واما رب
فمعناها التقليل وهي تخالف حروف الجر من اربعة اوجه الوجه الاول انها
يقع في صدر الكلام وحروف الجر لا يقع في صدر الكلام الوجه الثاني انها لا تعمل
الا في نكرة وحروف الجر تعمل في المعرفة والنكرة والوجه الثالث انها يلزم
معها حذف الفعل الذي اوصلته الى ما بعدها وهذا لا يلزم الحروف واختصاصها
بهذه الاشياء لعلها ان اختصت بها فانما كونها في صدر الكلام فلانها لما كانت
تدل على التقليل وتقليل الشيء يقارب نفيه اشبهت حروف النفي وحروف النفي
لها صدر الكلام واما كونها انها لا تعمل الا في النكرة فلانها لما كانت تدل على
التقليل والنكرة تدل على الكثرة وجب ان تختص بالنكرة التي تدل على الكثرة
ليصح فيها التقليل واما كونها يلزم الصفة مجرورها فحملوا ذلك عوضا عن حذف
الفعل الذي يتعلق به وقد يظهر ذلك في ضرورة الشعر واما حذف الفعل
معها فللعلم به الا ترى انك اذا قلت رب رجل يفهم كان التقدير فيه رب رجل

يفهم ادركت او لقيت فحذف الفعل لدلالة الحال عليه كما حذف في قوله تع وادخل يدك
في جيبك الى قوله الى فرعون وقومه ولم يكن مرسلا لدلالة الحال عليه فكذلك هنا
واما عن فمعناها المجاوزة واما على فمعناها الاستعلاء واما الكاف فمعناها التشبيه
وقد يكون زائدة كقوله تع ليس كمثله شيء وتقديره ليس مثله شيء وكقول الشاعر
لو احق الاقراب فيها كالمقق وتقديره فيها المقق وهو الطويل بسبب حتى
فان قال قائل على كم وجها يستعمل حتى قيل على ثلثة اوجه الوجه الاول ان يكون
حرف جر كالى نحو قوله تع سلام هي حتى مطلع الفجر وما بعدها مجرورا بها في قول الجماعة
النحويين الا في قول شاذ لا يعرج عليه وهو ما حكي عن بعضهم انه قال انه مجرور
بتقدير الى بعد حتى وهو قول الظاهر الفساد والوجه الثاني ان يكون عاطفة
حملا على الواو نحو جاء القوم حتى زيد ورايت القوم حتى زيدا ومررت بالقوم
حتى زيدٍ فان قيل فلم حملت على الواو قيل لانها اشبهها ووجه شبهها
بينهما ان اصل حتى ان يكون غاية واذا كانت غاية كان ما بعدها داخلا
في حكم ما قبلها الا ترى انك اذا قلت جاء القوم حتى زيد كان زيد داخلا في المجيء
كما لو قلت جاء القوم وزيد فلما اشبهت الواو في هذا المعنى جاز ان يحمل عليها
فان قيل فلم اذا كانت عاطفة وجب ان يكون ما بعدها من جنس ما قبلها ولا يجب
ذلك في الواو قيل لانها لما كانت للغاية والدلالة على اصطرام الشيء فلا يتصور
ان يكون طرف الشيء من غيره فلو قلت جاء الرجل حتى النساء لجعلت النساء غاية

للرجال ومنقطعا لهم وذلك بح والوجه الثالث ان يكون حرفا بتدآء كما
نحو ضرب القوم حتى زيد ضارب وذهبوا حتى عمرو ذاهب قال الشاعر
فما زالت القتلى بحز وماءها يضله حتى ماء وضله اشكل وقال الآخر شعر
مطوّت بهم حتى تكل مطيتهم وحتى الجياد ما يقدن بارسان فان قيل
هل يكون للجملة بعدها موضع الاعراب ام لا قيل لا يكون للجملة بعدها
موضع من الاعراب لان الجملة انما يحكم لها بموضع من الاعراب اذا وقعت
موقع المفرد نحو ان يتبع وصفا نحو مررت برجل يكتب او حالا نحو جآءني زيد يضحك
او خبر مبتدآء نحو زيد يذهب فاذا لم يقع ههنا موقع المفرد فينبغي ان لا يحكم
لها بموضع من الاعراب لهذه الثلثة الاوجه التي ذكرتها وقد يجتمع كلتاهما في
مسئلة واحدة نحو قولهم اكلت السمكة حتى راسها وحتى راسها
بالجر والنصب والرفع فالجر على ان تجعل حتى حرف جر والنصب على ان تجعلها حرف
عطف فتعطفه على السمكة والرفع على ان تجعلها حرف ابتدآء فيكون مرفوعا
بالابتدآء وخبره محذوف وتقديره حتى راسها ماكول وانما حذف لدلالة
الحال عليه وعلى هذه الاوجه ينشد قول الشاعر القى الصحيفة كي يخفف رحله
والزاد حتى نعله القاها بالجر والنصب والرفع فالجر بحتى والنصب على العطف
والرفع على الابتدآء والقاها بالخبر فاعرفه باب منذ ومنذ فان قال قائل لم
علمتم ان الاغلب على منذ الحرفية وكل واحد منهما يكون اسما وحرفا جاز قيل

منذ فعله الاسم وهو

انما

انما قلنا ان الاغلب على امذ الاسمية لانها دخلها الحذف والاصل فيها منذ بحذف
النون منها والحذف انما يكون في الاسمآء والدليل ان الاصل في مذ منذ انك لو
صغرتها او كسرتها لرددت النون فيها فقلت في تصغير ها مينذ وفي تكسير ها
امناذ لان التصغير والتكسير يردان الاشيآء الى اصولها فدل على ان الاصل
في مذ منذ فان قيل فلم اذا كانا اسمين كان الاسم بعدهما مرفوعا نحو ما رايته مذ
يومان ومنذ ليلتان قيل انما كان الاسم بعدهما مرفوعا اذا كانا اسمين لانه
خبر لمبتدآء لان مذ ومنذ هما المبتدا وما بعدهما هو الخبر والتقدير في قولك ما رايته
مذ يومان ومنذ ليلتان امذ ذلك يومان وامد ذلك ليلتان فان قيل
لم بنيت مذ ومنذ قيل لانهما اذا كانا حرفين بنيا لان الحرف كلها مبنية واذا
كانا اسمين بنيا لتضمنهما معنى الحرف لانك اذا قلت ما رايته مذ يومان ومنذ
كان المعنى فيه ما رايته من اول اليوميين الى آخرهما ومن اول الليلتين الى آخرهما
فان تضمنتا معنى الحرف وجب ان يبنيا على السكون فبنيت على السكون لان الاصل
في البنآء ان يكون على الاصل وبنيت منذ على الضم لانه لما وجب تحريك
الدال لالتقآء الساكنين بنيت على الضم اتباعا لضم الميم ومنهم من ينشن في
منتن فضموا التآء اتباعا لضمة الميم ومنهم من يقول منتن فيكسر الميم اتباعا
لكسرة التآء فيظهر من هذين الوجهين قراءة من قرا الحمد لله بضم اللام اتباعا
لضمة الدال وقراءة من قرا الحمد لله بكسر الدال اتباعا لكسرة اللام فلهذا

كانت مذ ومنذ مبنيتين وهما يختصان بابتداء الغاية في الزمان كما ان من
يختص بابتداء الغاية في المكان وذهب الكوفيون الى ان من يستعمل في
المكان واستدلوا على ذلك بقوله تع لمسجد اسس على التقوى من اول يوم احق ان
تقوم فاضل من على اول يوم وهو ظرف زمان ويستدلون ايضا بقول زهير
لمن الديار بقنة الحجر اقوين من حجج ومن دهر وما استدلوا
به لا حجة لهم فيه اما قوله تع من اول يوم احق ان تقوم فضمن التقدير فيه تاسيس
اول يوم فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه كقوله تع واسئل القرية
التي كنا فيها والعير التي اقبلنا فيها والتقدير فيه اهل القرية واهل العير وهذا
كثير في كلامهم واما قول زهير من حجج ومن دهر فالرواية منذ حجج ومنذ دهر
وان صح ما رووا فالتقدير فيه من مر حجج ومن مر دهر كما قال مرت عليه
السنون ومرت عليه الدهور فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه على ما
بينا فاعرفه باب القسم ان قال قائل لم حذف فعل القسم قيل
انما حذف فعل القسم لكثرة الاستعمال فان قيل فلم قلتم ان الاصل في حروف
القسم الباء دون الواو والتاء قيل لان فعل القسم المحذوف فعل لازم
الا ترى ان التقدير في قولك بالله لافعلن اقسم بالله واحلف بالله وحرف
المعدى من هذه الاحرف هو الباء لانه الحرف الذي يقتضيه الفعل وانما كان
الباء دون غيره من الحروف المعدية لان الباء معناها الالصاق فكانت اولى

من غيرها ليتصل فعل القسم بالمقسم به مع تعديته والذي يدل على انها الاصل انها
تدخل على المظهر والمضمر والواو تدخل على المظهر دون المضمر والتاء تختص باسم الله تع
دون غيره فلما دخلت الباء على المظهر والمضمر واختصت الواو بالمظهر والتاء
باسم الله تع دل على ان الباء هي الاصل فان قيل فلم جعلوا الواو وغيرها
بدلا من الباء قيل لوجهين احدهما ان الواو يقتضي الجمع كما ان الباء يقتضي
الالصاق فلما تقاربا في المعنى اقيمت احداهما واثنى ان الواو مخرجها من الشفتين
فلما تقاربا في المخرج كانت اولى من غيرها فان قيل فلم اختصت الواو بالمظهر
دون المضمر قيل لانها انحطت عن درجة الباء التي هي الاصل فاختصت بالمظهر
دون المضمر لان الفروع ابدا تنحط عن درجة الاصول فان قيل فلم جعلوا التاء
دون غيرها بدلا من الواو قيل لان التاء بدل من الواو كثير نحو قولهم تراث وتحاه
وتهمة وتخمة ويتقور والاصل وراث ووجاه ووهمة ووخمة ويقود
لانه ماخوذ من الوقار الا انهم ابدلوا التاء من الواو فكذلك ههنا فان قيل
فلم اختصت التاء باسم واحد وهو اسم الله تع قيل لانها كانت فرعا للواو التي
هي فرع الباء والواو تدخل على المظهر دون المضمر لانها فرع انحطت عن درجة الواو
لانها فرع الفرع فاختصت باسم واحد وهو اسم الله تع فان قيل فلم جعل جواب
القسم باللام وان وما ولا قيل لان القسم وجوابه لما كانا جملتين والجملة تقوم
بنفسها وانما يتعلق احدى الجملتين بالاخرى برابطة بينه وبين جوابه وجوابه لا يخلو

اما يكون موجبا او منفيا حملوا الرابطة بينهما بدبقة احرف حرفين للايجاب
وحملوا للام وان وحرفين للنفي وما ولا فان قيل فلم جاز حذف لا
نحو قوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف قيل لدلالة الحال عليه لانه لو كان ايجابا
لم يحل من النون او اللام فلما خلا منهما دل على انه بنفي فلهذا جاز حذفها
فاعرفه باب الاضافة ان قال قائل على كم ضربا الاضافة قيل على ضربين
اضافة بمعنى اللام نحو غلام زيد اى غلام لزيد واضافة بمعنى من نحو ثوب خز
اى ثوب من خز فان قيل فلم حذف التنوين من المضاف وجر المضاف اليه
قيل اما حذف التنوين فلانه يدل على الانفصال والاضافة تدل على الاتصال
فلم يجمعوا بينهما الا ترى ان التنوين يوذن بانقطاع الاسم وتمامه والاضافة
تدل على الاتصال وكون الشئ متصلا او منفصلا في حالة واحدة محال واما
جر المضاف اليه فلان الاضافة لما كانت على ضربين بمعنى اللام وبمعنى من وحذف
حرف الجر قام المضاف مقامه عمل في المضاف اليه الجر كما يعمل حرف الجر فان قيل
وجه زيد وبدعمرو هل هن الاضافة بمعنى اللام او بمعنى من قيل لا بل بمعنى
اللام لان الاضافة التي بمعنى من يجوز الثاني ان يكون وصفا للاول الا ترى
انه يجوز لنا ان نقول في نحو قولك ثوب خز ثوب خز فيرفع خز الاول وصف
الثوب وكذلك ما اشبهه واما الاضافة التي بمعنى اللام فلا يجوز ان يكون
الثاني وصفا للاول الا ترى انك لا تقول في غلام زيد غلام زيد فلما وجدنا

قبلهم

فلا يجوز ان نجعل زيدا صفة لغلام كما جاز ان نجعل خزا صفة لثوب فلما وجدنا قولهم وجه زيد
لا يجوز ان يكون الثاني وصفا للاول علمنا انه بمعنى اللام لا بمعنى من فان قيل فلم كانت
اضافة اسم الفاعل اذا اريد به الحال او الاستقبال واضافة الصفة المشبهة باسم الفاعل
واضافة فعل الى ما هو بعض له واضافة الاسم الى الصفة غير محضة في هذه المواضع كلها قيل
اما اسم الفاعل فانما كانت اضافته غير محضة لان الاصل في قولك مررت برجل ضارب
زيد غدا ضارب زيدا بتنوين ضارب فلما كان التنوين هنا مقدرا كانت الاضافة
في تقدير الانفصال ولهذا اجري وصفا للنكرة واما الصفة المشبهة باسم الفاعل فانما
كانت اضافتها غير محضة لان التقدير في قولك مررت برجل حسن الوجه مررت برجل
حسن وجهه فلما كانت التنوين ايضا هنا مقدرا كانت اضافتها ايضا غير محضة
واما الفعل الذي يضاف الى ما هو بعض له فانما كانت اضافة غير محضة لان التقدير
في قولك زيدا افضل القوم انا زيدا افضل من القوم فلما كانت هنا مقدرة من كانت
اضافته غير محضة واما اضافة الاسم الى الصفة فانما كانت غير محضة لان التقدير في
قولك صلوة الاولى صلوة الساعة الاولى فلما كان الموصوف هنا مقدرا كانت الاضافة
غير محضة لم يفد التعريف بخلاف ما اذا كانت محضة نحو غلام زيد وانما لم يتعرف بالاضافة
لان اضافته غير محضة قولهم مررت برجل مثلك وشبهك وما اشبه ذلك وانما لم يتعرف
بالاضافة لانها لا تختص شيئا بعينه ولهذا وقعت صفة للنكرة فاعرفه باب
التوكيد ان قال قائل ما الفائدة في التاكيد قيل الفائدة في التوكيد التحقيق وازالة

التجوز في الكلام لان من كلامهم المجاز الا يرى انهم يقولون مررت بزيد وهم يريدون المرور
بمحله ومنزله وجاء في القوم وهم يريدون بعضهم فاما قوله فنادته الملائكة وهو قائم
يصلي في المحراب فقال الملائكة وانما كان جبريل وحده واذا قلت مررت بزيد نفسه
زال هذا المجاز وكذلك اذا قلت جاء في القوم كلهم فزال هذا المجاز ايضا فاما قوله
فسجد الملائكة كلهم فزال هذا المجاز الذي كان في قوله فنادته الملائكة وهو قائم يصلي
في المحراب ولوجود التوكيد فان قيل فعلى كم ضربا التوكيد قيل على ضربين توكيد
بتكرير اللفظ وتوكيد بتكرير المعنى فاما بتكرير اللفظ فنحو قولك جاءني زيد زيد وجاءني
رجل رجل وما اشبه ذلك واما التوكيد بتكرير المعنى فيكون بتسعة الفاظ وهي نفسه وعينه
وكله واجمع واجمعون وجمعاء وجمع وكلا وكلتا فان قيل فلم وجب تقديم نفسه و
عينه على كلهم واجمعين قيل لان النفس والعين يدلان على حقيقة الشيء وكلهم واجمعون
يدلان على الاحاطة والعموم والاحاطة لابد ان يقتضي محاطا به فكان فيهما معنى التبع
والنفس والعين ليس فيهما معنى التبع فكان تقديمها اولى وقدم كلهم على اجمعين لان معنى
الاحاطة في اجمعين اظهر منهما في كلهم لان اجمعين مشتقة من الاجتماع وكل لا اشتقاق له
واما ما بعد اجمعين فتبع لاجمعين وانما كان كذلك لانهم كرهوا اعادة لفظ اجمعين فزادوا
الفاظا بعد اجمعين تبعا له لانه لا معنى لها سوى التبع فلهذا وجب ان يكون بعد اجمعين
فان قيل اجمع وجمعاء وجمع معارف او نكرات قيل لا بل معارف والذي
يدل على ذلك انها تكون تاكيدا للمعارف نحو جاء الجيش اجمع ورايت القبيلة

جمعاء ومررت بهن جمع فلما كانت تاكيدا للمعارف دل على انه معارف فان قيل
فلم كانت غير مصروفة قيل اما اجمع فللتعريف ووزن الفعل واما جمعاء فلان في
التانيث نحو صحراء واما جمع فللتعريف ووزن الفعل عن جماعي بوزن صحاري
وقيل للتعريف والعدل عن جمعاء وقياسه جمع كحمر فعدل وترك فاجتمع فيه العدل
والتعريف فلذلك لم ينصرف والذي عليه الاكثرون هو الاول واما كلا وكلتا
ففيهما افراد لفظية وتثنية معنوية والذي يدل على ذلك انهما تارة يرد الضمير
اليهما بالافراد اعتبارا باللفظ وتارة بالتثنية اعتبارا بالمعنى قال الله تعالى
كلتا الجنتين آتت اكلها فرد الى اللفظ فافرد قول الشاعر كلا اخائنا ذو
رجال كانهم اسود الشرى من كل اغلب صيغم وقال الآخر كلاهما حين
جد الجري بينهما قد اقلعا وكلا انفيهما رابي فرد الى اللفظ والمعنى فقال
اقلعا اعتبارا بالمعنى وقال رابي ولم يقل رابيان اعتبارا باللفظ والذي
يدل على ان الالف فيهما ليست للتثنية انهما لو كانتا للتثنية لانقلبت في النصب
والجر اذا اضيفت الى المظهر لان الاصل هو المظهر تقول رايت كلا الرجلين
ومررت بكلا الرجلين ورايت كلتا المراتين ومررت بكلتا المراتين ولو كانت
للتثنية لوجب ان تنقلب مع المظهر فلما لم تنقلب دل على ان الالف المقصورة ليست
للتثنية وذهب الكوفيون الى انه مثنى وان الالف فيهما للتثنية واستدلوا على
ذلك بقول الشاعر في كلتا رجليها سلامى واحدة كلتاهما مقرونة بزايده

فاقرون في قوله كلتا فدل على ان كلتا تثنية وبجر استدلوا على ذلك ايضا بان الالف
فيها ينقلب الى الياء في حالة النصب والجر اذا اضيفت الى المظهر تقول رايت الرجلين
كليهما ومررت بالرجلين كليهما وكذلك تقول رايت المراتين كليتهما ومررت بهما
كليتهما ولو لم يكن الالف المقصورة للتثنية لم ينقلب الالف في عصى وما ذهب اليه
الكوفيون ليس بصحيح واما استدلوا بقول الشاعر في كلتا رجليها سلامى واحدة
فلا حجة فيه لانه يحتمل حذف الالف لضرورة الشعر واما قولهم انها ينقلب في
حالة النصب والجر اذا اضيفت الى المضمر قلنا انما قلبت مع المضمر لانها اشبهت
الى وعلى ولذا شابهتها قلبت الفها مع المضمر ياء كما قلبت الف الى وعلى ولذا
مع المضمر في اليك وعليك ولديك ووجه المشابهة بينهما وبين هذه الكلم انها
يلزم دخولها على الاسم ولا يقع الا مضافة كما ان هذه الكلم يلزم دخولها على الاسم
ولا يقع الا مضافة وانما قلبت في حالة النصب والجر دون الرفع لان هذه الكلم
لها حال النصب والجر وليس لها حال الرفع فان قيل فهل يجوز توكيد النكرة
قبل ان كانت التوكيد تكرير اللفظ جاز توكيد النكرة كما يجوز توكيد المعرفة
نحو جاءني رجل رجل وان كان التوكيد تكرير المعنى فقد اختلف النحويون فيه فذهب
البصريون الى انه لا يجوز وذلك لان كل واحد من هذه الالفاظ التي توكد بها معرفة
فلا يجوز ان تجري على النكرة تاكيدا كما لا يجوز ان تجري عليها وصفا وذهب الكوفيون
الى انه يجوز واستدلوا على جوازه بقول الشاعر لكنه شاذ ان قل ذا رجب

يا ليت

يا ليت عدة حول كله رجب فجر كلا على التوكيد حول وهو نكرة واستدلوا ايضا بقول عمر
اذا العقود فيها كرها جعدا يوما حديدا كله مطردا فاكد يوما وهو نكرة واستدلوا ايضا
بقول الآخر قد صرت البكرة يوما اجمعا وما استدلوا به من هذه الابيات لا حجة فيه
اما قول الشاعر يا ليت عدة حول كله رجب فالرواية يا ليت حولي كله رجبا
بالاضافة وهو معرفة لا نكرة ورجبا منصوب لان القصيدة منصوبة القافية
كما قال الشاعر يا ليت ايام الصبا رواجعا واما قول الآخر يوما حديدا كله
مطردا فيحتمل ان يكون تاكيدا للضمير في حديد والضمير لا تكون الا معارف وكان
هذا اولى لانه اقرب اليه من اليوم فعلى هذا يكون الانشاد بالرفع واما قول الآخر
قد صرت البكرة يوما اجمعا فلا يعرف قائله فلا يكون فيه حجة ثم لو صحت هذه الابيات
على ما ورد او الاحتجاج بها لا يصح لقلتها وشذوذها فلا يعبأ بها والشاذ لا يحتج
به فاعرفه باب الوصف ان قال قائل ما الغرض في الوصف قيل
التخصيص والتفصيل فان كان معرفة كان الغرض من الوصف التخصيص لان
الاشتراك يقع فيها الا يرى ان المسمين بزيد وبخو كثير فاذا قال جاءني زيد لم
يعلم انه من بزيد فاذا قال زيد العالم او العاقل او الاديب وما اشبه ذلك
فقد خصه من غيره وان كان الاسم نكرة كان الغرض من الوصف التفصيل الا
يرى انك اذا قلت جاءني رجل لم يعلم اي رجل هو فاذا قلت رجل عاقل فقد
فصلته عن من ليس له هذا الوصف ولم تخصه لانا نعني بالتخصيص شيا بعينه

ولم يوجد ههنا فان قيل فلم يتبع الصفة الموصوف قيل في عشرة اشياء التعريف
والتنكير والتانيث والتذكير والافراد والتثنية والجمع والرفع والنصب والجر فان
قيل فلم لم يوصف المعرفة بالنكرة والنكرة بالمعرفة وكذلك سايرها قيل لان المعرفة
ما خص الواحد من جنسه والنكرة ما كان شايعا في جنسه والصفة في معنى
هو الموصوف ويستحيل ان يكون الشئ الواحد شايعا ومخصوصا واذا استحال
هذا في وصف المعرفة بالنكرة والنكرة بالمعرفة كان في الوصف الواحد بالاثنين
او الاثنين بالجمع اشد استحالة وكذلك سايرها فان قيل فما العامل في الصفة
قيل العامل في الموصوف فاذا قلت جاءني زيد الظريف كان العامل فيه جاءني
واذا قلت رايت زيدا الظريف كان العامل فيه رايت واذا قلت مررت
الظريف كان العامل فيه الباء وهذا مذهب سيبويه وذهب ابو الحسن الاخفش
الى ان كونه صفة للمرفوع اوجب له الرفع والى ان كونه صفة للمنصوب اوجب له
النصب والى ان كونه صفة للمجرور اوجب له الجر والذي عليه الاكثرون هو الاول
وهو مذهب سيبويه فاعرفه باب عطف البيان ان قال قائل ما الغرض
في عطف البيان قيل الغرض فيه رفع اللبس كما في الوصف ولهذا يجب ان يكون
احد الاسمين يزيد على الآخر في كون الشخص هو وفاية ليخصه من غيره لانه لا يكون
الاب وحده اسما مشتركا الا ترى انك اذا قلت مررت بوالدك زيد فقد خصصت
والدا واحدا من اولاده فان لم يكن له الا ولد واحد كان بدلا ولم يكن عطف لعدم

الم ف اك

الاشتراك وعطف البيان يشبه البدل من وجه ويشبه الوصف من وجه فوجه
شبهه بالبدل انه اسم جامد كما ان البدل انما يكون جامدا ووجه شبهه بالوصف
ان العامل فيه هو العامل في الاسم الاول والدليل على ذلك انك تحملة تارة على
اللفظ وتارة على الموضع فتقول يا زيد وزيد وزيدا فالرفع على اللفظ والنصب
على الموضع شعرا واسطارسطرن سطرا القايل يا نصر نصرا ويجوز
ان يكون نصيرا الثالث ان يكون منصوبا على القصد كانه قال انصر نصرا
وهذا باب يترجمه البصريون ولا يترجمه الكوفيون باب البدل ان قال
قايل ما الغرض في البدل قيل الايضاح ورفع الالتباس وازالة التوسع
والمجاز فان قيل فعلى كم ضربا البدل قيل على ثلثة اضرب بدل الكل من
الكل وبدل البعض من الكل وبدل الاشتمال وبدل الغلط فما بدل الكل من
الكل كقولك جاءني اخوك زيد ورايت اباك زيدا ومررت باخيك زيد
قال الله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم وبدل البعض
من الكل كقولك جاءني بنو فلان ناس منهم فلا بد ان يكون فيه ضمير تعلقه بالمبدل منه
قال الله تعالى وارزق اهله من الثمرات من آمن منهم بالله واليوم الآخر
واما قوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا فمن استطاع
بدل من الناس وتقديره من استطاع اليه سبيلا منهم فحذف الضمير للعلم به
واما بدل الاشتمال فنحو قولك سلب زيد ثوبه ويعجبني عمر وعقله ولا بد فيه

ايضا من ضمير تعلقه بالمبدل منه قوله تع يسالونك عن الشهر الحرام قتال فيه فقوله تع
قتال فيه بدل من الشهر والضمير في فيه عايد الى الشهر فاما قول الشاعر شعر
لقد كان في حول ثواء ثويته يقصر ليل بانات ويسام سايم فالتقدير
فيه ثواء ثويته فحذف للعلم به واما بدل الغلط لايكون في قران وكلام فصيح
وهو ان يريد ان يتلفظ بشيء فيسبق لسانه الى غيره فتقول لقيت زيدا عمرا
فعمرو هو المقصود وزيد وقع في لسانه غلطا به فاتى بالذي قصده وابدله من
المغلوط به والاحود في مثل هذا ان يستعمل بل فتقول لقيت عمرا بل عمرا فان قيل
فما العامل في البدل قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب جماعة من النحويين
الى ان العامل في البدل غير العامل في المبدل منه وهما جملتان ويحكى عن ابي علي الفارسي
انه قيل له كيف يكون البدل بعضا للمبدل وهو غير جملته فقال للعالم نظر العامل
في البدل وانما دل عليه العامل في المبدل منه واتصل البدل بالمبدل في اللفظ
جاز ان يوضحه والذي يدل على ان العامل في البدل غير العامل في المبدل قوله تع
ولولا ان يكون الناس امة واحدة لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا من
فضة بظهور اللام في لبيوتهم وهي بدل من بدل على ان العامل في البدل
غير العامل في المبدل وذهب قوم الى ان العامل في البدل العامل في المبدل منه
كما ان العامل في الصفة هو العامل في الموصوف واكثرون على الاول فاعرفه
باب العطف ان قال قائل كم حروف العطف قيل تسعة الواو والفاء

ثم

ثم واو وبل ولا ولكن وام وحتى فان قيل لم كان اصل حروف العطف قيل
لان الواو تدل على الاشتراك فقط واما غيرها من الحروف فيدل على الاشتراك وعلى معنى
زايد على ما سنبينه فاذا كانت هذه الحروف يدل على زيادة معنى في الواو صارت
الواو بمنزلة الشيء المفرد وما في الحروف بمنزلة المركب والمفرد اصل المركب فان قيل
فما الدليل على الواو يقتضي الجمع دون الترتيب قيل الدليل على ذلك قوله تعا
وادخلوا الباب سجدا وقوله حطة وقال في موضع آخر وقولوا حطة وادخلوا
الباب سجدا ولو كان يقتضي الترتيب لما جاز ان يتقدم في احدى الآيتين ما
يتاخر في الاخرى وقال لبيد الواو وصل غلى اشتات اذ كن غايق او حويه قدحت وفصت فصوص
وتقديره فصت ختامها وقدحت لانه يريد بالحويه ههنا القدح وقدحت اي عرفت
والمعرفة يقتضي القدح وفصت ختامها اي كشف غطاءها والعرف انما يكون بعد
الكشف هذا ذكره اليماني والاظهر انه اراد بالحويه الحانوت وقد ذكرنا في كتابنا
الموسوم بالمرتجل في شرح السبع الطول والذي يدل ايضا على انها للجمع دون الترتيب
قولهم المال بين زيد وعمرو كما يقول بينهما ويقول اختصم زيد وعمرو ولو كانت الواو
يفيد الترتيب لما جاز ان يقع ههنا لان هذا الفعل لا يقع الا من اثنين ولا يخون
الاقتصار على احدهما فدل على انها تفيد الجمع دون الترتيب والتراخي واما تفيد
الشك والتخيير والاباحة ولا تفيد النفي بل تفيد الانتقال من قصة الى قصة
ولكن يفيد الاستدراك وانما يعطف في النفي دون الاثبات بخلاف فان فانها

تعطف في النفي والاثبات معا فان قيل فلم جاز ان يستعمل بل بعد النفي كلكن
ولم يجز ان يستعمل لكن بعد الاثبات كبل قيل لان بل انما يستعمل في
الايجاب لاجل الغلط والنسيان كما قبلها وهذا انما يقع في الكلام نادرا
فاقتصروا على حرف واحد واما استعمال لكن فانما لا يكون بعد النفي فجاز ان
يشترك معها فيه لان الكل امين صواب ولا يتكرر تكرير ما يقتضي الصواب
فلذلك افترق الحكم بينهما واما ام فيكون على ضربين متصلة ومنقطعة فاما
المتصلة فيكون بمعنى اي نحو ازيد عندك ام عمرو اي ايهما عندك واما المنقطعة
فيكون بمنزلة بل والهمزة لقولهم انها لابل ام شاة والتقدير بل اهي شاة
كانه راى اشتاصا فغلب على ظنه انها ابل واخبر بحسب ما غلب على ظنه ثم ادركه الشك
فرجع الى السؤال والاستثبات فكانه قال بل اهي شاة ولا يجوز ان تقدر
بل وحدها والذي يدل عليه قولهم ام لك ابنات ولكم البنون وهذا لكم
تدل على انها بمنزلة بل والهمزة واما اما فليست حرف عطف ومعناها كمعنى
او الا انها اقحمت في باب الشك من او لان او ابهم صدر الكلام معها على
اليقين ثم يطرأ الشك فيسري الشك من آخر الكلام الى اوله واما اما فمن الكلام
معها من اوله على الشك وانما قلنا انها ليست حرف عطف لان حرف العطف
لا يخلو اما ان يعطف مفردا على مفرد او جملة على جملة ثم لو كانت حرف عطف
لما جاز ان يتقدم على الاسم لان حرف العطف لا يتقدم على المعطوف عليه ثم لو كانت

ايضا حرف عطف لما جاز ان يجمع بينها وبين الواو فلما جمع بينهما دل على انها ليست
حرف عطف لان حرف العطف لا يدخل على مثله فاعرفه باب ما لا ينصرف
ان قال قائل كم العلل التي تمنع الصرف قيل تسع وهي وزن الفعل والوصف
والتانيث والالف والنون الزائدتان والتعريف والعجمة والعدل والجمع والتركيب
وجمعها بيتان من الشعر جمع ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم عدل ثم تركيب
والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقريب فان قيل
ومن اين كانت هذه العلل فرعا قيل لان وزن الفعل فرع على وزن الاسم
والوصف فرع على الموصوف والتانيث فرع على التذكير والالف والنون الزائدتان
فرع لانهما يجريان مجرى علامة التانيث في امتناع دخول علامة التانيث عليهما
الا ترى انه لا يقال عطشانة وسكرانة كما لا يقال حمراة ولا صفراة والتعريف فرع
على التنكير والجمع فرع على الواحد والعدل فرع لانه متعلق بالمعدول عنه والتركيب
فرع الافراد بهذا وجد كونها فروعا فان قيل فلم وجب ان يكون هذه العلل
تمنع الصرف قيل لانها لما كانت فروعا على ما بينا فقد اشبهت الفعل والفعل
فرع الاسم وهو اثقل من الاسم لكونه فرعا فاذا اجتمع في الاسم سببان علتان
من هذه العلل وجب ان يمتنع من الصرف لشبه الفعل فان قيل فلم لم يمتنع الاسم
من الصرف بعلة واحدة قيل لان الاصل في الاسماء الصرف فلا يمتنع من الصرف
بعلة واحدة لانها لا تقوى على نقله عن اصله الا ان يكون العلة يقوم مقام العلتين

فح يمتنع من الصرف علة واحدة لقيام علة مقام علتين فان قيل فلم منع ما لا ينصرف
التنوين والجر قيل لوجهين احدهما انه انما منع التنوين لان علامة الصرف
التنوين فلما وجدا ما يوجب منع الصرف وجب ان يحذف ومنع الجر تبعا له
والوجه الثاني انما منع الجر اصلا لا تبعا لانه انما منع الصرف لانه اشبه الفعل
الفعل وليس فيه جر ولا تنوين فكذلك ايضا ما اشبهه فان قيل فلم حمل الجر على النصب
فيما لا ينصرف قيل لان بين الجر والنصب شبها ولهذا حمل النصب على الجر في التثنية
وجمع المذكر والمؤنث السالم فلما حمل النصب على الجر في تلك المواضع فكذلك يحمل
الجر على النصب هنا فان قيل جميع ما لا ينصرف في المعرفة ينصرف في النكرة
الا خمسة انواع افعل نحو ازهر وما كان آخره الف التانيث نحو حبلى وحمراء وما
كان على فعلان مؤنثه فعلى نحو سكران وسكرى وما كان جمعا وبعد الفه حرفان
او ثلثة اوسطها ساكن نحو مساجد وقناديل وما كان معدولا عن العدد
نحو مثنى وثلث وما اشبه ذلك قيل اما افعل فانما لم ينصرف معرفة ولا نكرة
لانه اذا كان معرفة فقد اجتمع فيه التعريف ووزن الفعل واذا كان نكرة
فقد اجتمع فيه الوصف ووزن الفعل وذهب ابو الحسن الاخفش الى انه ان سمي
به ثم نكر انصرف لانه لما سمي به زال عنه الوصف فاذا نكر رجع الى الاصل
وهو الوصف فيجتمع فيه وزن الفعل والوصف وكما انهم صرفوا قولهم
مررت بنسوة اربع وان كان على وزن فعل وهو صفة لان الاصل ان يكون

اسما

اسما لا صفة مراعاة للاصل فكذلك هنا يراعى على اصله في الوصف وان كان قد سمي
واما ما كان آخره الف التانيث فانما لم ينصرف البتة لانه مؤنث وتانيثه لازم فكانه
اتى بعلتين فلهذا لم ينصرف لان العلة قامت مقام علتين واما ما كان على
فعلان مؤنثه فعلى نحو سكران وسكرى فلان الالف والنون فيه اشبها الف التانيث
في نحو حمراء وذلك من وجهين احدهما امتناع دخول تاء التانيث والثاني ان تاء
مذكره مخالف لبناء مؤنثه فان لم يكن له فعلى نحو عثمان فانه لا ينصرف معرفة وينصرف
نكرة وليس من هذه الانواع واما ما كان جمعا وبعد الفه حرفان او ثلثة اوسطها
ساكن فانما منع من الصرف البتة لاربعة اوجه ذكرها اليماني الوجه الاول انه
لما كان جمعا لا يمكن جمعه مرة ثانية وكانه قد جمع مرتين والوجه الثاني انه جمع لا نظير له
في الآحاد فعدم النظير يقوم مقام علة ثانية والوجه الثالث انه جمع ولا يمكن
ان يكسر مرة ثانية اشبه الفعل لان الفعل لا يدخله التكسير والوجه الرابع
انه جمع لا نظير له في الاسماء العربية فجرى مجرى الاسم الاعجمي لان الاعجمي يكون على
غير وزن العربي والوجهان الآخران ينزعان من الاولين واما ما كان معدولا
عن العدد نحو مثنى وثلث فانما منع الصرف في النكرة وذلك للعدل والوصف
وقيل لانه عدل عن اللفظ والمعنى واما عدله في اللفظ فظاهر واما عدله في المعنى
فلان العدد مراد به قبل العدل للدلالة على قدر المعدود الا ترى انك اذا قلت
جاءني اثنان او ثلثة اردت قدر ما جاءك فاذا قلت جاءني مثنى وثلث اردت

تقدم قبله جمعا ليدل بذكر المورد على الترتيب فتقول جاءني القوم مثنى وثلث اى
اثنين اثنين وثلثة ثلثة فدل على انه معدول من جهة اللفظ والمعنى فكذلك
لم ينصرف في النكرة فان قيل فلم دخل جميع ما لا ينصرف الجمع الالف واللام
او الاضافة قيل لثلثة اوجه الوجه الاول انه امن فيه التنوين لان الالف و
اللام والاضافة لا يكون مع التنوين فلما وجدت امن فيه التنوين ودخله الجر في
موضع جر والوجه الثاني ان الالف واللام والاضافة قامت مقام التنوين ولو كان
التنوين فيه لجاز فيه الجر فكذلك ما قام مقامه والوجه الثالث انه بالالف و
اللام والاضافة بعد عن شبه الفعل فلما بعد عن شبه الفعل دخله الجر في موضع جر
لانه قد صار بمنزلة ما فيه علة واحدة فلهذا المعنى دخله الجر مع الالف واللام و
الاضافة فاعرفه باب اعراب الافعال ان قال قائل لم كانت الافعال
ثلثة ماض وحاضر ومستقبل لان الازمنة لما كانت ثلثة وجب ان تكون الافعال
ثلثة ماض وحاضر ومستقبل فان قيل فلم بني الفعل الماضي على حركة ولم كانت
الحركة فتحة قيل انما بني الفعل اولا لان الاصل في الافعال البناء وبني على
حركة تفصيلا له على فعل الامر لان الفعل الماضي اشبه الاسماء في الصفة
نحو قولك مررت برجل ضارب واشبه ايضا ما اشبه الاسماء من الشرط والجزاء
فانك تقول ان فعلت فعلت والمعنى فيه ان تفعل افعل فلما قام الماضي مقام
المستقبل والمستقبل قد اشبه الاسماء فقد اشبه ما اشبه الاسماء وجب ان

يبنى على حركة تفصيلا له على فعل الامر الذي ما اشبه الاسماء ولما اشبه ما اشبهها وانما كانت
الحركة فتحة لوجهين احدهما ان الفتحة اخف الحركات فلما وجب بناؤه على حركة وجب ان يبنى
على اخف الحركات والوجه الثاني انه لا يخلو اما ان يبنى على الكسر او على الضم او على الفتح
بطل ان يبنى على الكسر لان الكسر ثقيل والفعل ثقيل والثقيل لا ينبغي ان يبنى
على الثقيل واذا كان الجر لا يدخله وهو غير لازم لثقله فانه لا يدخله الكسر الذي هو
لازم كان ذلك من طريق الاولى واذا بطل ان يبنى على الكسر بطل ان يبنى
على الضم ايضا لثلثة اوجه الوجه الاول ان الضم اثقل واذا بطل ان يبنى على
الثقيل فلان لا يبنى على الاثقل اولى والوجه الثاني ان الضم اخو الكسر لان الواو
اخت الياء الا ترى انهما يجتمعان في الردف نحو قول الشاعر ولا تكثرن على الصغير تعتبا ولا تذكرن التحرم للذنوب ولا تسأله عما سوف يبدي ولا عن عيبك المغيب
صديق بك في صديق او عدو تحير كل العيون عن القلوب والوجه الثالث
انما لم يبن على الضم لان من العرب من يجتزئ بالضمة عن الواو فيقول في قاموا
قام وفي كانوا كان قال الشاعر فلو ان الاطبا كان حولي وكان مع الاطباء الشفاء آلوه
فاذا بطل ان يبنى على الكسر والضم وجب ان يبنى على الفتح فان قيل لم بني الفعل
الامر على الوقف قيل لان الاصل في الافعال البناء والاصل في البناء ان يكون
على السكون بني على الوقف لانه الاصل وقد ذهب الكوفيون الى انه معرب واعرابه
الجزم واستدلوا على ذلك من وجه الوجه الاول انهم قالوا انما قلنا انه معرب لانه

لان الاصل في قُمْ واذهبْ لتقم ولتذهب قال لم تقوموا هو خير مما يحبون
وذكر انها قراءة النبي صلعم وقد روى عن النبي ع م انه قال في بعض مغازيه لتأخذوا
مصافكم فدل على ان الاصل في قم لتقم وفي اذهب لتذهب الا انه كثر كلامهم وجرى
على السنتهم استثقلوا مجئ اللام فيه مع كثرة الاستعمال فحذفوها مع حروف المضارعة
تخفيفا كما قالوا ايش والاصل اي شيء وكقولهم ويلمه وويلمي امه فحذفوا
لكثرة الاستعمال فكذلك ههنا والوجه الثاني انهم قالوا اجمعنا ان فعل النهي
معرب مجزوم مثل لا تقم ولا تذهب فكذلك فعل الامر نحو قم واذهب لان النهي ضد
الامر وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره والوجه الثالث انهم قالوا
الدليل على انه مجزوم في المعتل كقولك وغزا وخشي فتحذف الواو واليآء والالف
كما تقول لم يغز ولم يرم ولم يخش فدل على انه مجزوم بلام مقدرة وقد يجوز
استعمال الجزم مع الحذف قال الشاعر محمد تفد نفسك كل نفس اذا خفت من امر تبالا
وما ذهب اليه الكوفيون فاسد وقولهم ان الاصل في قم لتقم واذهب لتذهب
الا انه حذف لكثرة الاستعمال قلنا ليس كذلك فانه لو كان الامر كما زعتم لوجب
ان يختص الحذف بما يكثر استعماله دون ما لا يكثر استعماله فلما قيل اقعنسس واوجم
واغلوط وما اشبه ذلك بالحذف ولا يكثر استعماله دل على فساد ما ذهبوا اليه
وقولهم ان فعل النهي معرب مجزوم فكذلك فعل الامر قلنا هذا قياس فاسد
لان فعل النهي في اوله حروف المضارعة الذي اوجب شبهه بالاسم فاستحق الاعراب

فكان

فكان معربا واما فعل الامر فليس في اوله حروف المضارعة الذي يوجب للفعل المشابهة
بالاسم فيستحق الاعراب وكان باقيا على اصله وقولهم انه يحذف فالواو واليآء و
الالف نحو اغز وارم واخش كما تقول لم يغز ولم يرم ولم يخش فنقول انما حذفت
منه الحروف للبنآء لا للاعراب حملا للفعل المعتل على الفعل الصحيح وحملا للفرع
على الاصل والذي يدل على صحة ما ذكرناه ان حروف الجزم لا تعمل مع الحذف فحروف
الجزم اولى واما البيت الذي انشدوه وهو قوله محمد تفد نفسك كل نفس لم
يحذف للجزم بلام مقدرة وانما حذفت اليآء للضرورة اجتزآء بالكسرة عن اليآء
وهو في كلامهم اكثر من ان يحصى وان سلمنا ان الاصل لتفد وانه مجزوم
بلام مقدرة الا انا نقول انما حذفت اللام لضرورة الشعر وما حذفت للضرورة
لا يجوز ان يجعل اصلا يقاس عليه وقد بينا هذه المسائل مستقصاة في المسائل
الخلافية فان قيل فلم اعرب الفعل المضارع قيل لانه اشبه الاسما من خمسة
الاوجه التي قدمناها قبل في صدر الكتاب واعرابه الرفع والنصب والجزم فاما
الرفع فلقيامه مقام الاسم وقد ذكرناه ايضا في صدر الكتاب واما النصب و
الجزم فسنذكرهما ايضا فيما بعد هذا الباب انشاء الله تعالى فان قيل فلم قالوا هو يغزو
ويرمي ويخشى فاثبتوا الواو واليآء والالف ساكنة في حالة الرفع وحذفوها في حالة
الجزم وفتحوا الواو في والبآء في والالف ساكنة في حالة النصب وسووا في يخشى
بين يخشى النصب والرفع قيل انما اثبتوها ساكنة في الرفع لان الاصل ان يعاك

هو يغزو و يرمي و يخشى بضم الواو في يغزو و الياء في يرمي و يخشى الا انهم استثقلوا
الضمة على الواو من يغزو و على الياء من يرمي فحذفوها فبقيت الواو من يغزو و
ساكنة و كذلك الياء من يرمي و اما الياء من يخشى فانقلبت الفا لتحركها و انفتاح
ما قبلها و انما حذفوا هذه الحروف في الجزم لانها اشبهت الحركات و وجه الشبه
بينهما من وجهين احدهما ان هذه الحروف مركبة من الحركات على قول بعض
النحويين و الحركات ماخوذة منها على قول آخرين و على كلا القولين قد حصلت
بينهما المشابهة و الوجه الثاني ان هذه الحروف تسد لا تقوم به الحركات كما ان
الحركات كذلك و كما انها يحذف للجزم فكذلك هذه الحروف و قد حكى عن ابي بكر
السراج انه يشبه الجوازم بالدواء و الحركة في يفعل بالفضلة التي يخرجها
الدواء و كما ان الدواء ان صادف فضلة حذفها و ان لم يصادف اخذ من
نفس الجسم فكذلك الجازم اذا دخل على الفعل ان وجد حركة اخذها و الا بأخذ
من نفس الفعل و سهل حذفها و ان كانت اصلية لسكونها لانها بالسكون
يضعف فيصير في حكم الحركة و كما ان الحركة يحذف فكذلك هذه الحروف و انما
فتحوا الواو و الياء في يغزو و يرمي في النصب لخفة الفتحة و انقلبت الياء
في يخشى الفا لتحركها و انفتاح ما قبلها كما قلبناها في حالة الرفع لتحركها بالضم
في الاصل و انفتاح ما قبلها فان قيل فلم كانت الخمسة الامثلة نحو يفعلان
و تفعلان و يفعلون و تفعلون و تفعلين في حالة الرفع بثبوت النون و في

حالة النصب و الجزم يحذفها قيل لان هذه الامثلة لما وجب ان يكون معرفة لم يمكن ان يجعل
اللام حرف اعراب و ذلك لانه من الاعراب الجزم فلو انها حرف الاعراب لوجب ان يسكن
في حالة الجزم و كان يودي الى ان يحذف ضمير الفاعل و ذلك لا يجوز و لم يمكن ايضا ان يجعل
الضمير حرف الاعراب لانه في الحقيقة ليس بجزء من الفعل و انما هو قائم بنفسه في موضع
رفع لانه فاعل فلا يجوز ان يجعل حرف اعراب لكلمة اخرى فوجب ان يكون الاعراب
بعدها فزادوا النون لانها تشبه حرف المد و اللين و جعلوا الثبوت علامة للرفع و
حذفها علامة للنصب و الجزم و انما جعلوا الثبوت علامة للرفع و الحذف علامة
للنصب و الجزم و لم يعكس ذلك لان الثبوت اول و الحذف طارئ عليه كما ان الرفع
اول و النصب و الجزم طاريان عليه فاعطوا الاول للاول و الطاري للطاري و النصب
فيها محمول على الجزم لان الجزم في الافعال نظير الجر في الاسماء و كما ان النصب في
التثنية و الجمع محمول على الجر فكذلك النصب هنا محمول على الجزم فان قيل فلم
استوى النصب و الجزم في قولهم انت تفعلين للواحدة و ليس في الاسماء الا احد
ما حمل نصبه على جره قيل لان قولهم انت تفعلين يشابه لفظ الجمع الا ترى ان
الجمع في حالة النصب و الجر يكون في آخره ياء قبلها كسرة و بعدها نون كقولك
تفعلين فلما اشبه لفظ الجمع حمل عليه و لهذا فتحت النون حملا على الجمع و لذلك
كسر النون من تفعلان و فتحوها من تفعلون حملا على تثنية الاسماء و جمعها و هذه
الامثلة معربة لاحرف الاعراب لها و ذلك لما بينا من استحالة جعل اللام او الضمير

او النون جزو الاعراب وليس لها نظير في كلامهم فان قيل فهلا كان يفعلان
ويفعلون تثنية وجمعا ليفعل كما كان الزيدان والزيدون تثنية وجمعا لزيد
قيل لان الفعل لا يجوز تثنيته وجمعا وانما لم يجز ذلك لاربعة اوجه الوجه الاول
ان الفعل يدل على المصدر والمصدر لا يثنى ولا يجمع لانه يدل على الجنس الا ان يختلف
انواعه فيجوز تثنيته وجمعه فلما كان الفعل يدل على المصدر الدال على الجنس لم يجز
تثنيته ولا جمعه والوجه الثاني ان الفعل لو جازت تثنيته مع الاثنين وجمعه
مع الجماعة لجازت تثنيته وجمعه مع الواحد وكان يجوز ان يقال زيد قاما
وقاموا اذا فعل ذلك مرتين او مرارا فلما لم يجز ذلك على انه لا يثنى ولا يجمع والوجه
الثالث ان الفعل ليس بذات يقصد اليها بان يضم اليها غيرها كما يكون ذلك في
الاسماء فلذلك لا يجوز تثنية الفعل فان قيل اليس الف يفعلان يدل على
التثنية وواو يفعلون يدل على الجمع قيل الالف والواو لا يدلان على التثنية
والجمع ولكن يدلان على تثنية الضمير وجمعه لا تثنية الفعل وجمعه لما بينا فاعرفه
باب الحروف التي ينصب الفعل المستقبل ان قال قائل لم وجب ان يعمل
ان ولن واذن وكي النصب قيل انما وجب ان يعمل لاختصاصها بالفعل وجب
ان يكون عملها النصب لان ان المخففة يشبه ان الثقيلة وان الثقيلة تنصب
الاسم فكذلك ان هذه وجب ان تنصب الفعل وحملت لن واذن وكي على ان و
انما حملت عليها لانها تشبهها ووجه الشبه بينهما ان المخففة تخلص الفعل
تشبهها

المضارع للاستقبال وهذه الحروف تخلص الفعل المضارع للاستقبال فلما اشتركن
في هذا المعنى حملت عليها ويحكى عن الخليل انه لا ينصب شيئا من الافعال الا بان مظهرة او مقدرة
والاكثرون على خلافه ويكون ان مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر الا ترى انك اذا قلت ان
تفعل كذا خير لك كان التقدير فعلك كذا خير لك وما اشبه ذلك واما لن ففيها قولان
فذهب الخليل الى انها مركبة من كلمتين واصلها لا ان فحذفوا الالف من لا والنون
من ان لكثرة الاستعمال كقولهم ويلمه ركبوا احديهما مع الاخرى فصارتا وذهب
سيبويه الى انها ليست مركبة من كلمتين بل هي بمنزلة بنى على حرفين ليس فيها زيادة
قال سيبويه ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت اما زيدا فلن اضرب لان ما بعد
ان لا تعمل فيما قبلها ويمكن ان يعتذر عن الخليل بان يقال ان هذه الحروف اذا ركبت
تغير حكمها بعد التركيب عما كانت عليه قبل التركيب الا ترى ان هل لا يجوز ان يعمل ما بعدها
فيما قبلها واذا ركبت مع لا دخلها التخصيص ان تعمل ما بعدها فيما قبلها فيقال زيدا
هلا ضربت فكذلك هنا ويمكن على هذا ان يقال ايضا ان هلا ذهب منها معنى الاستفهام
فجاز ان يتغير حكمها واما كي فمعناها المنع باق فيها فينبغي ان لا يتغير حكمها واما اذن
فيستعمل على ثلثة اضرب الاول ان تكون عاملة وهو ان يدخل في الفعل المضارع
فيراد به الاستقبال ويكون جوابا لكلام يقول القائل انا ازورك فيقول اذن
اكرمك فيجب اعمالها لاغير والثاني ان يدخل عليها الواو والفاء للعطف فيجوز اعمالها
واهمالها وذلك نحو قولك ان تزرني اكرمك واذن احسن اليك فيجوز اعمالها فينتصب الفعل

عضارع

بعدها كالوا ابتدات بها فيرجع الى القسم الاول ويجوز اعمالها فيرفع الفعل بعدها لانه معه
الضمير المستكن فيه خبر مبتداء محذوف والتقدير فيه وانا اذن احسن اليك فيرجع
الى القسم الثاني والثالث ان يدخل بين كلامين احدهما متعلق بالآخر يجوز ان
يدخل بين الشرط وجوابه نحو ان تكرمني اذن اكرمك او بين المبتداء وخبره نحو زيد
ان يقوم واما اشبه ذلك فلا يجوز اعمالها بحال وكذلك اذا دخلت على فعل الحال
نحو قولك اظنك اذا اردت انك في حال الظن وذلك لان اذن انما عملت لانها
اشبهت ان ولن لانها تدخل على فعل الحال ولا يكون بعدها الا المستقبل فاذا زال
الشبه بطل العمل واما كي فيستعمل على ضربين احدهما ان يعمل بنفسها ويكون مع
الفعل بمنزلة الاسم الواحد نحو جئتك كي تعطيني والثاني ان تعمل بتقدير ان
لانهم يجعلونها بمنزلة حرف جر لانهم يقولون كيمه كما تقول لمه وانما وجب ان يقدر
بعدها ان لان حروف الجر لا تعمل في الفعل فان قيل فلم وجب تقدير ان بعدها
وبعد الفاء والواو واللام وحتى دون غيرها اخواتها قيل لثلثة اوجه الاول
ان ان هي الاصل في العمل والوجه الثاني ان ان ليس لها معنى في نفسها بخلاف
لن واذن وكي فلنقصان معناها كان تقديرها اولى من سائر اخواتها والوجه
الثالث ان ان كانت تدخل على الفعل الماضي والمستقبل ولا يوجد هذا في سائر
اخواتها فقد وجد فيها من تينك على سائر اخواتها فاذا وجد فيها مزيتان على سائر اخواتها
في حالة الاظهار كانت بالاضمار اولى فاعرفه باب حروف الجزم ان قال

قائل

قائل لم وجب ان يعمل لم ولما ولام الامر ولا في النهي في الفعل المضارع الجزم
قيل انما وجب ان تعمل لاختصاصها بالفعل وانما وجب ان يعمل الجزم وذلك لان
لم لما كانت تدخل على الفعل المضارع فتنقله الى معنى الماضي كما ان الف للشرط والجزاء
تدخل على الفعل الماضي فتنقله الى معنى المستقبل فقد اشبهت حروف الشرط
وحروف الشرط تعمل الجزم فكذلك ما اشبهها وانما وجب لحرف الشرط ان يعمل الجزم لانه يقتضي
جملتين فلطول ما يقتضيه حرف الشرط اجيز له الجزم لانه حذف وتخفيف واما لم فيتميز
له في النقل وكان محمولا عليه واما لام الامر فانما وجب ان تعمل الجزم لاشتراك الامر
باللام وبغير اللام في المعنى فوجب ان تعمل اللام الجزم ليكون الامر باللام مثل الامر
بغير اللام في اللفظ وان كان احدهما جزما والآخر وقفا واما لا في النهي فانما
وجب ان يجزم حملا على الامر لان الامر ضد النهي وهم يحملون الشيء على ضده كما
يحملونه على نظيره ولما كان الامر مبنيا على الوقف وقد حمل النهي عليه جعل النهي
نظيره في اللفظ وان كان احدهما جزما والآخر وقفا على ما بينا فلهذا وجب الجزم
فان قيل اذا كان الاصل في لم ان يدخل على الماضي فلم يحمل الى لفظ المضارع
قيل لان لم يجب ان يكون عاملة فلو لزم بعدها الماضي لم يتبين عملها فنقل
الماضي الى المضارع ليتبين عملها فان قيل فهلا جوزتم دخولها على الماضي
والمستقبل كما جاز ان في حرف الشرط والجزاء قيل الفرق بينهما لما هو ذلك لان
الاصل في حرف الشرط والجزاء ان يدخل على الفعل المستقبل لما ثقل

من الماضي فعدل عن الاثقل الى الاخف فاما لم فالاصل فيها ان يدخل على الماضي لما ذ
دخولها على المضارع الذي هو الفرع لانه اذا استعمل الاصل الذي هو الاخف لم يستعمل
الفرع الذي هو الاثقل فاعرفه باب الشرط والجزآء ان قال قائل لم عملت
ان في الفعل المضارع قيل انما عملت لاختصاصها وعملت الجزم لما بيناه من انها تقتضي
جملتين الشرط والجزآء فلطول ما يقتضيه اختير لها الجزم لانه حذف وتخفيف فاما
ما عدا ان من الالفاظ التي يجازى بها نحو من وما وانّ ومهما ومتى واين وحيثما
واذما فانما عملت لانها قامت مقام إنْ فعملت عملها وكلها مبنية لقيامها مقامها
ما عدا ايا وسنذكر معانيها ولم اقيمت مقام الحرف مبنية في باب الاستفهام
انشاء الله فان قيل فما العامل في جواب الشرط قيل اختلف النحويون في ذلك
فذهب بعضهم الى ان العامل فيه حرف الشرط كما يعمل في فعل الشرط وذهب بعضهم
الى ان حرف الشرط وفعل الشرط يعملان فيه وذهب آخرون الى ان حرف الشرط
يعمل في فعل الشرط وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط وذهب ابو عثمان المازني
الى انه مبني على الفتح لوقف فمن قال ان حرف الشرط تعمل فيهما جميعا قال لان
حرف الشرط يقتضي جواب الشرط كما يقتضي فعل الشرط وبهذا المعنى يستحق حرف
الجزآء فكما عمل في فعل الشرط فكذلك يجب ان يعمل في جواب الشرط واما من قال
انهما جميعا يعملان فيه فلان فعل الشرط يقتضي الجواب كما ان حرف الشرط
يقتضي الجواب فلما اقتضيا معا عملا فيه واما من قال انه حرف الشرط تعمل

باب الشرط

في الشرط وفعل الشرط يعمل في الجواب فقال لان فعل الشرط يقتضي الجواب وهو اقرب اليه
من الحرف فكان عمله اولى من الحروف واما من قال انه مبني على الوقف فقال لان
الفعل المضارع انما اعرب لوقوعه موقع الاسماء والجواب متى لم يقع موقع الاسماء
فوجب ان يكون مبنيا وذهب الكوفيون الى انه مجزوم على الجوار لان حرف الشرط
جاور الفعل الشرط وكان محمولا عليه في الجزم والحمل على الجوار كثير في كلامهم قال الشاعر
كانما ضربت قدام اعينها قطنا بمستحصد الاوتار محلوج وكان يقتضي ان يكون
محلوجا فحمل على الجوار كقول الآخر كان بين العنبوت المرحل وكقولهم جحر ضبّ
خرب وماش ناهد وما اشبه ذلك وهذا ليس بصحيح لان الحمل على الجوار قليل
تقصر فيه على السماع ولا يقاس عليه لقلته وقد اعترض عليه بان حرف الشرط
حرف جزم والحروف الجازمة لا تعمل في شيئين لضعفها واما قول من قال ان
حرف الشرط وفعل الشرط يعملان في الجواب فلا يجوز عن ضعف وذلك لان
الاصل في الفعل ان لا يكون عاملا في الفعل فاذا لم يكن له تاثير في الفعل
في العمل وحروف الشرط لها تاثير فاضافه ما لا تاثير له الى ما له تاثير لا تاثير له
واما قول من قال انه مبني على الوقف لانه لم يقع موقع الاسم ففاسد ايضا وذلك
لان الفعل اذا ثبت له شبه للاسم في موضع واستحق الاعراب بتلك المشابهة
لم يشترط ذلك في كل موضع الا ترى ان الفعل المضارع يكون معربا بعد حروف
النصب نحو لن يقوم وبعد حروف الجزم نحو لم يقم وان لم يجز ان يقع

موقع الاسم فكذلك هنا على ان وقوعه موقع الاسماء انما يوجب لنوع من الاعراب وهو
الرفع وقد زال الا الجنس الاعراب وليس من ضرورة زوال نوع منه زوال جملة
الجنس والصحيح عندى ان يكون العامل هو حرف الشرط بتوسط فعل الشرط
لانه عامل معه لما بينا فاعرفه باب المعرفة والنكرة ان قال قائل ما
المعرفة اصل ام النكرة قيل لابل النكرة وهى الاصل لان التعريف طارئ على
على التنكير فان قيل ما حد النكرة والمعرفة قيل حد النكرة ما لم يختص بالواحد
من جنسه فان قيل فبماذا يتبين النكرة من المعرفة قيل لشيئين احدهما
دخول اللالف واللام نحو الفرس والغلام ودخول رب عليه نحو رب فرس
وغلام وما اشبه ذلك فان قيل فعلى كم نوعا تكون المعرفة قيل على خمسة اضرب
الاسم المضمر والعلم والمبهم وهو اسم الاشارة وما عرف بالالف واللام وما اضيف
الى احد هذه المعارف فاما الاسم المضمر فعلى ضربين منفصل ومتصل فاما المنفصل
فعلى ضربين مرفوع ومنصوب فاما المرفوع فهو انا ونحن وانت وانتما
وانتم وانتن وهو وهما وهم وهى وهما وهن واما المنصوب المنفصل
فاياى واياى واياك واياكما واياكم واياكن واياه واياهما واياهم
واياها واياهما واياهن وذهب الخليل الى انه يستعمل المضمر ومنهم من قال انه اسم مبهم
للتخصيص ولا يعلم اسم مبهم اضيف غيره ومنهم من قال انه بمنزلة اسم
مضمر ولا يعلم اسم مضمر يختلف آخره غيره ومنهم من قال انه اسم مضمر اضيف

منظومة

الى الكاف

الى الكاف ولا يحمل يعلم اسم مضمر اضيف غيره والصحيح ان اياه اسم مضمر
والكاف للخطاب ولا موضع لها من الاعراب وذهب الكوفيون الى ان المضمر
هو الكاف واياه عماد وهذا ليس بصحيح لان الشيء لا يعمل بما هو اكثر منه وقد بينا
فساد ذلك مستقصى في المسائل الخلافية واما المتصل فعلى ثلثة اضرب مرفوع
ومنصوب ومجرور فاما المرفوع فنحو قمت وقمتما وقمتم وقمتن وقمت وقامتا
والضمير في قام وقاموا وقامت وقامتا وقمن والضمير في اسم الفاعل نحو
زيد ضارب والضمير في اسم المفعول نحو زيد مضروب وما اشبه ذلك
واما المنصوب المتصل نحو رآني ورآنا ورآنك ورآنكما ورآنكم
ورآنك ورآنكن ورآه ورآها ورآهما ورآهم ورآهن وما اشبه ذلك واما المجرور
فلا يكون الا متصلا نحو مر بي وبنا وبك وبكما وبكم وبك وبكن وبه وبها وبهما
وبهم وبهن وما اشبه ذلك فان قيل فلم كان المرفوع والمنصوب يجوز في
كل واحد منهما ان ينفصل بنفسه وبين عامله الا ترى ان المرفوع يجوز ان يتقدم
فيرتفع بالابتداء فلا يتعلق بعامل لفظي وكذلك المنصوب يجوز ان يتقدم
على الناصب كتقدم المفعول على الفعل والفاعل فلما كانا ينفصلان
بالعامل تارة وينفصلان اخرى وجب ان يكون لهما ضمير ان متصل
ومنفصل واما المجرور فلا يجوز ان يتقدم على عامله ولا ينفصل بين عامله و
معموله الا في ضرورة لا يعتد بها فوجب ان يكون له ضمير متصلا لا غير واما الاسم

العلم فنحو زيد وعمرو وابي بكر وما اشبه ذلك واما المبهم فنحو هذا وهذان وهاتا
وتلك وتيك وتانك وتينك وهؤلاء وما اشبه ذلك واما ما عرف بالالف واللام
فنحو قولك الرجل والغلام وقد اختلف النحويون في ذلك فذهب الخليل الى ان
تعريفه بالالف واللام وذهب سيبويه الى ان تعريفه باللام وحدها ولما كانت اللام ساكنة
ادخلوا عليها الهمزة ليصلا يبتدأ بالساكن لان الابتداء بالساكن محال وخلاف
بينهما كلام طويل لا يليق ذكره بهذا المختصر وقد افردنا فيه كتابا واما ما اضيف
الى احد هذه المعارف فنحو غلامي وغلام زيد وغلام الرجل وغلام صاحب عمرو
وغلام هذا الرجل وغلام هؤلاء الرجال وما اشبه ذلك فان قيل فما اعرف
المعارف قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب بعضهم الى ان الاسم المضمر اعرف المعارف
ثم الاسم العلم ثم الاسم المبهم ثم ما فيه الالف واللام واعرف المضمر ضمير المتكلم لانه
لا يشاركه فيه غيره ولا يقع فيه الالتباس بخلاف غيره من سائر المعارف والذي
يدل على ان المضمر اعرف المعارف انها لا يفتقر الى ان يوصف كغيرها من المعارف
وهو قول سيبويه وذهب بعضهم الى ان الاسم المبهم اعرف المعارف ثم المضمر
ثم العلم ثم ما فيه الالف واللام وهو قول ابي بكر السراج وذهب آخرون الى
ان اعرف المعارف الاسم العلم لانه وضع اول وضعه لا يكون مشاركا ثم المضمر ثم
المبهم ثم ما عرف بالالف واللام وهو قول ابي سعيد السيرافي واما ما عرف بالاضافة
فتعريفه بحسب ما يضاف اليه من المضمر والعلم والمبهم وما فيه الالف واللام على اختلاف

الاحوال

الاحوال فان قيل فلم بني الاسم المضمر والمبهم دون سائر المعارف قيل اما المضمر فانما بني
لانه اشبه الحرف لانه جعل دليلا على المظهر واذا جعل علامة على غيره اشبه تا التانيث
فقد اشبه الحرف فيجب ان يكون مبنيا واما المبهم وهو اسم الاشارة فانما بني لتضمنه معنى
حرف الاشارة فان قيل اين حرف الاشارة قيل حرف الاشارة وان لم ينطقوا
به لان القياس كان يقتضي ان يوضع لها حرف كغيرها من الحدود كالاستفهام و
الشرط والنفي والنهي والتمني والترجي والعطف والنداء والاستثناء الى غير ذلك
الا انهم لما لم ينطقوا به ضمير معناها اسم الاشارة وان لم ينطق به وجب ان يكون
مبنيا باب جمع التكسير ان قال قائل لم جمع فَعْل بفتح الفاء وسكون العين
في القلة على افعل وسائر اوزان الثلاثي وهي فعل وفِعْل وفَعَل وفَعِل
وفَعُل وفُعْل وفِعْل جمع على افعال قيل لان فعلا اكثر استعمالا من
غيره من سائر الاوزان وافعل اخف من الافعال فاعطوا ما يكثر استعماله الاخف
واعطوا ما يثقل استعماله الاثقل ليعادلوا بينهما فاما قولهم فرخ وافراخ وانف
واناف وزبد وازباد في حروف معدودة فشاذ لا يقاس عليه الا انهم قد تكلموا
عليها فقالوا انما قالوا في جمع فرخ افراخ لوجهين احدهما انهم حملوه على نظيره
فكما قالوا في جمع طير اطيار فكذلك قالوا في جمع فرخ افراخ لانه في معناه
والوجه الثاني ان فيه الراء وهي حرف تكرير فيزيل التكرير فيها غيرة لحركة فصار
بمنزلة فَعَل بفتح العين فجمع على افعال كجبل واجبال وحمل واحمال قال الشاعر

ما ذا يقول الافراخ بذى مرخ زغب حواصل لا ماء ولا شجر

الغيث كاسهم فى قعر مظلمة فاغر عليك سلام الله يا عمر

واما الف مجموعه على افعال فقالوا اناف لان فيه النون والنون فيها غنة فصارت الغنة فيها بمنزلة الحركة فصار بمنزلة فعل فجمع على افعال واما زيد فانما جمع على افعال فقالوا ازياد لوجهين احدهما ما ذكرنا ان النون فيها غنة فصارت كانها متحركة والوجه الثانى ان زيدا فى معنى عود وعود يجمع على اعواد فكذلك ما كان فى معناه فان قيل فلم جمعوا فعلا اذا كانت عينه ياء او واوا على افعال ولم يجمع على افعل قيل لانهم لو جمعوه على افعل على قياس الصحيح لادى ذلك الى الاستثقال الا ترى انك لو قلت فى جمع بيت ابيت وفى جمع عود اعود لادى ذلك الى ضم الياء والواو والياء يستثقل عليها الضمة لانها معها بمنزلة ياءين وكذلك الواو ايضا يستثقل عليها الضمة اكثر من الياء لانها معها بمنزلة واوين فلما كان ذلك مستثقلا عدلوا عنه الى افعال فان قيل فلم جمعوا بين فعال وفعول فى جمع كثرة قيل لاشتراكهما فى عدد الحروف وان كان فى احدهما حرف ليس فى الآخر فان قيل فلم خصوا فى جمع التكسير ما كان على فعل مما عينه واو بفعال نحو ثوب وثياب ومما عينه ياء نحو شيخ وشيوخ وبالعكس قيل انما لم يجمعوا ما كان من ذوات الواو الى فعول لانه كان يودى الى الاستثقال

ولا يودى الى ذلك اذا جمع على فعال الا يرى انه لو جمع على فعول لكان يودى الى اجتماع واوين وضمة نحو ثوب وحوض وذلك مستثقل لاجتماع واوين وضمة وجوزوا ذلك فى الياء لانها اخف من الواو فلذلك خصوا ما كان عينه واوا بفعال وما كان عينه ياء بفعول فان قيل فمن اين زعمتم ان افعل لا يكون الا فى اجمع فعل وقد قالوا زمن وازمن فجمعوا فعلا بفتح العين على افعل قيل قالوا زمن وازمن وان كان القياس يوجب ان يقال ازمان الا انه لما كان زمن فى معنى دهر ودهر يجمع على ادهر فكذلك ايضا جمعوا زمنا على ازمن لانه فى معناه قال الشاعر

امنزلتى مى سلام عليكما هل الازمن اللاتى مضين رواجع

فان قيل فلم جمع ما جاء على فعل فى الاغلب على فعلان نحو غراب وغربان وعقاب وعقبان فكذلك ما كان معتور امنه يجمع على فعلان فان قيل فلم وجب تحريك العين فى فعلة بفتح الفاء وسكون العين فى جمع نحو حبات وقصعات وسكنت فى نحو جدلات وصعبات قيل لان فعلة بفتح الفاء وسكون العين يكون اسما غير صفة نحو جفنة وقصعة ويكون صفة نحو جدلة وصعبة فحركت العين منها اذا كانت اسما غير صفة نحو حفنا وقصعات للفرق بينهما فان قيل فلم كانت الاسم اولى بالتحريك من الصفة وهلا عكسوا وكان الفرق حاصلا قيل انما كان الاسم اولى بالتحريك من الصفة لان الاسم اقوى واخف والصفة اضعف واثقل فلما كان الاسم اقوى واخف والصفة اضعف واثقل كان الاسم للتحريك احمل

فعل ما كان معتورا منه يجمع على فعلان وما كان

فما قول الشاعر انت وكوكبة عودن اصاقلة حصنا ورضات الهوى لمفاصل فسكن
رضات والاصل رضصات بالفتح لاجل ضرورة الشعر فان قيل فلم اذا كانت
العين من فعلة معتلة او مضاعفة يكون ساكنة كالصفة نحو عورات وبيضات
وسلات وما اشبه ذلك قيل انما كانت ساكنة اذ العين معتلة لان حركتها توجب
ثقلا في الواو واليآء مسكنوهما هربا من ثقل الحركة عليهما وحصانا على تصحيحهما ومن
العرب من يفتح الواو واليآء فيقول عورات وبيضات كما لو كان صحيح العين وعلى
هذه اللغة قراءة من قراءة ثلث عورات لكم بفتح الواو وقال الشاعر شعر
احو بيضات رائح متاوب رفيق بمسح المسكتين شيوخ وانما كانت ساكنة
اذا كانت مضاعفة ليلا يجتمع حرفان متحركان من جنس واحد وذلك مستثقل الا
ترى انك لو قلت في جمع سكة سلات ومكة ملات لكان ذلك مستثقلا
فان قيل فلم جاز في جمع فعلة بضم وسكون العين ضم العين وفتحها وسكونها
نحو ظلمة وظلمات وظلمات قيل انما الضم فللاتباع واما الفتح فلما رأوا من
اجتماع ضمتين واما السكون فللتخفيف كقولهم في عضد عضد فان قيل
فلم جاز في جمع فعلة بكسر الفآء وسكون العين كسر العين وسكونها نحو سدرة
وسدرات وسدرا وسدرات قيل اما الكسر فللاتباع واما الفتح فرارا
من اجتماع الكسرتين واما السكون فللتخفيف كقولهم في كتف كتف كما بينا
في جمع فعلة والالف واليآء في ذلك كله للقلة عند بعض النحويين ويحتجون

بما روى

بما روى ان حسان بن ثابت انشد النابغة فيها قصيدته التي نذكر فيها شعر
لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى واسيافنا يقطرن من نجدة دما فلم يرفه
اهتزازا فعابه على ذلك فقال له النابغة فقد احطات في بيت واحد
في ثلثة مواضع واعصبت عنها ثم حيث تلومني فقال له حسان وما تلك المواضع
فقال له الاول انك قلت الجفنات وهي تدل على عدد قليل ولا فخر لك
بان يكون في ساحتك ثلث جفنات او اربع والثاني انك قلت يلمعن واللمعة
بياض قليل فليس فيه كثير شان والثالث قلت يقطرن والقطرة يكون
للقليل فلا يدل على فرط جده وكان يجب ان تقول يجفان ويسكن وهذا
عندي ليس بصحيح لان هذا الجمع يجيء للكثرة كما يجيء للقلة قال الله عز وجل
الغرفات امنون والمراد به الكثرة لا القلة والذي يدل على ذلك انه جمع صحيح
وصار بمنزلة قولهم الزيدون والعمرون كما ان قولهم الزيدون والعمرون
يكون للكثرة والقلة فكذلك هذا الجمع واما ما روي عن النابغة وحسان
فقد كان ابو علي الفارسي يقدح فيه ولو صح فيحتمل ان يكون النابغة قصد ذكر شيء
يدفع عنه فلامه حسان فعارضها في الحال فان قيل فلم جاز ان يكتفى
ببناء القلة عن بناء الكثرة وببناء الكثرة عن بناء القلة قيل انما جاز
ان يكتفى ببناء القلة عن بناء الكثرة نحو قلم واقلام ورسن وارسان واذن
واذان وطنب واطناب وكنف واكناف وابل واباال وان يكتفى ببناء

الكثرة عن بناء القلة نحو رجل و رجال وسبع وسباع وشسع وشسوع لان معنى الجمع
مشترك بين القليل والكثير فجاز ان ينوى بجمع القلة جمع الكثرة لاشتراكهما في الجمع كما
جاز ذلك فيما يجمع بالواو والنون نحو الزيدون وجاز ان ينوى بجمع الكثرة جمع
القلة كما جاز ان ينوى بالعموم الخصوص فان قيل فلم جمع ما كان رباعيا على
مثال واحد وهو مثال فعلل قيل لان ما كان على اربعة احرف لما كان اثقل
مما كان على ثلثة احرف الزم طريقة واحدة وزيدت الالف على واحد دون غيرها
لانها اخف الحروف لانها قط لا تكون الا ساكنة فان قيل فلم حذف آخرها
كان خماسيا في الجمع نحو سفرجل وسفارج قيل انما وجب حذف آخره وقد لحقه
ولحاق به على الاصل لكان مستثقلا فحذف طلبا للخفة وكان الآخر اولى بالحذف
لانه اضعف حروف الكلمة لان الحذف في آخر الكلمة اكثر من غيره فان قيل
فلم جاز ان يقول في جمع سفرجل سفاريج بالياء قيل لانهم لما حذفوا اللام جعلوا
الياء عوضا عن اللام المحذوف منه فان قيل فلم عوضوا بالياء دون غيرها
قيل لان ما بعد الالف التكسير فكانهم اشبعوا الكسرة فنشأت الياء وذلك ليس
بثقيل فلهذا كانت الياء اولى من غيرها فان قيل فلم حذفوا الزيادة
اذا لم يقع رابعة لانهم اذا حذفوا منه الحرف الاصلي فالزايد اولى وانما لم
يحذفوها اذا وقعت رابعة لانهم يحتملون لها الياء قبل الطرف فاذا وجدت
قبل الطرف وهي من نفس الكلمة ينبغي ان لا تحذف لانها اولى بالثبات من

محتلبة فان قيل فلم قالوا في جمع مفتاح مفاتيح وجوهر جواهير فقلبوا الالف
والواو ياء وابقوا الياء على حالها قيل انما قلبوا الالف والواو ياء لكونهما
وانكسار ما قبلهما وابقوا الياء على حالها لان الكسرة اذا كانت توجب قلب الالف
والواو ياء فلان يتبع الياء على حالها كان ذلك من طريق الاولى باب التصغير
ان قال قائل لم ضم اول الاسم المصغر قيل لوجهين احدهما ان الاسم المصغر
يتضمن المكبر ويدل عليه فاشبه فعل ما لم يسم فاعله وكما بني اول فعل
ما لم يسم فاعله على الضم فكذلك الاسم المصغر والوجه الثاني ان التصغير لما صنع
له بناء جمع له جميع الحركات فبني الاول على الضم لانه اقوى الحركات وبني الثاني
على الفتح تثبيتا للضمة وبني ما بعد ياء التصغير على الكسر في تصغير ما زاد على
ثلثة احرف دون ما كان على ثلثة احرف لان ما كان على ثلثة يتبع ما بعد الياء
منه حرف الاعراب فلا يجوز ان يبنى على الكسر فان قيل فلم كان التصغير
بزيادة حرف ولم يكن بنقصان حرف قيل لان التصغير قام مقام الصفة
الا ترى انك اذا قلت رجل رجيل وثوب دريهم ودينار دنينير
قام رجيل مقام رجل صغير وقام دريهم مقام درهم صغير وقام دنينير مقام
دينار صغير فلما قام التصغير مقام الصفة وهي لفظة زائدة جعل بزيادة حرف
وجعل ذلك الحرف دليلا على التصغير لانه قام مقام ما يوجب التصغير فان
قيل فلم كانت الزيادة ياء ولم كانت ساكنة ولم كانت ثالثة قيل اما انما

كانت ياء لانهم لما زادوا الالف في التكسير والتصغير من واو واحد
زادوا فيه ايضا ياء لانها اقرب الى الالف من الواو وانما كانت ساكنة ثالثة
لان الف التكسير لا يكون الا كذلك فان قيل فلم حمل التصغير على التكسير ومن
اين زعمتم انهما من واو واحد قيل انما حمل التصغير على التكسير لانه يغير
اللفظ والمعنى كما ان التكسير يغير اللفظ والمعنى الا ترى انك اذا قلت في تصغير
رجل رجيل فقد غيرت لفظه بضم اوله وفتح ثانيه وزيادة ياء ساكنة ثالثة
وغيرت معناه لانك نقلته من الكبر الى الصغر كما انك اذا قلت في تكسيره رجال
غيرت لفظه بزيادة الالف وفتح ما قبلها وغيرت معناه لانك نقلته من الافراد
الى الجمع ولهذا المعنى قلنا انهما من واحد فان قيل فلم الزموا التصغير
طريقة واحدة لم يختلفا بنيته كاختلاف ابنية التكسير قيل لان التصغير
اضعف من التكسير الا ترى انك اذا قلت رجيل فقد وصفته بالصغر من غير
ان يضم اليه غيره واذا قلت رجال فقد ضممت اليه غيره وصيرت الواحد
جمعا فلما كان التصغير اضعف من التكسير في التعيين وكان المراد به معنى
واحدا الزم طريقة واحدة ولما كان التكسير اقوى من التصغير في التعيين ويكون
كثيرا وقليلا وليس له نهاية ينتهي اليها خص بابنية تدل على القلة والكثرة
فلذلك اختلف ابنيته فان قيل فلم اذا كان الاسم خماسيا يحذف آخر
حروفه من التصغير نحو سفرجل وسفيرج قيل انما وجب حذف آخر حروفه في

التصغير

في التصغير لطوله على ما بنيا في جمع التكسير لان التصغير يجري مجرى التكسير ولهذا يجوز
فيه التعويض فتقول في سفرجل سفيرج كما قالوا في سكيسبيج سكيسبيج ولذا اذا كانت الزيادة
غير رابعة حذفت وان كانت رابعة لم تحذف حملا للتصغير على التكسير لان
التصغير والتكسير من واد واحد فان قيل فلم ردوا التاء في تصغير المؤنث
اذا كان الاسم ثلاثيا نحو شمس وشميسة ولم يردوها اذا كان على اربعة احرف
نحو زينب وزيينب قيل انما ردوا التاء في التصغير لان التصغير يرد
الاشياء الى اصولها الا ترى انهم قالوا في تصغير باب بويب وفي تصغير ناب
نييب فردوا الالف الى اصلها واصلها في باب الواو لانك تقول في تكسيره
ابواب وبويت بابا واصلها في ناب اليا لانك تقول في تكسيره انياب
وبتينت في الامر فاذا كان التصغير يرد الاشياء الى اصولها والاصل في نحو
شمس ان يكون بعلامة التانيث للفرق بين المذكر والمونث وجب ردها
في التصغير واختصت دون التاء بالثلاثي لخفة لفظها فاما الرباعي فلم يرد فيه
التاء في التصغير ومن الثلاثي فنحو قولهم في قوس قويس وفي فوس
فويس وفي عرس عريس وفي حوت حويت وفي ناب الابل نييب وفي درع
دريع واما ما اثبتوا فيه التاء في التصغير من الرباعي فنحو قولهم
في قدام قديديمة وفي وراء وريئة وفي امام اميمة وقد تكلموا عليه
فقالوا انما لم يلحقوا التاء في التصغير ما كان ثلاثيا لانه اجري مجرى المذكر

لانه في معناه وذلك لان القوس في معنى العود والوتر يطلق على المذكر و
المونث والمذكر هو الاصل فبنى لفظ تصغيره على لفظه والقوس في
معنى التوسيس والحرب في الاصل مصدر حيث قالوا حرب حربا والمصدر في الاصل
مذكر والناب رباعي فيها معنى الناب الذي هو السن وهو مذكر
لانها سميت به عند سقوطه ودرع الحديد في معنى الدرع الذي هو القميص
وانما اثبتوا التاء في التصغير فيما كان رباعيا نحو قديديمة ودريئة
واثبتوه لوجهين احدهما ان الاغلب في الظروف ان يكون مذكرا فلو لم يدخل
التاء في هذه الظروف وهي مونثة لالتبست بالمذكر والوجه الثاني انهم
زادوا التاء تاكيدا للتانيث ويحتمل ايضا وجها ثالثا وهو انهم اثبتوا
التاء تنبيها على الاصل المرفوض كما صححوا الواو في القود والحوكة
تنبيها على ان الاصل في باب ود وباب بوب ودور وهو اصل مرفوض
على كل حال وكلا القسمين شاذ لا يقاس عليه فان خالفوا بين تصغير
الاسماء المبهمة وما اشبهها وبين الاسماء المتمكنة فقالوا في تصغير ذا
ذيا وفي تاتيا وفي الذي اللذيا وفي التي اللتيا قيل انما فعلوا
ذلك جريا على اصول كلامهم في تغيير يحكم عند تغيير الباب لان الاسماء
المبهمة لما كانت مغايرة للاسماء المتمكنة جعلوا لها حكما غير حكم
الاسماء المتمكنة لتغايرهما فلم يضموا اوايلها في التصغير كما فعلوا

في اوائل الاسماء المتمكنة وزادوا في آخرها الفا ليكون علما للتصغير كالضمة في
اوائل الاسماء المتمكنة وجوزوا ان يقع ياء التصغير فيها ثانية تقول في ذا
ذيا وفي تاتيا فان قيل فلم لم يمتنع وقوع ياء التصغير فيها ثانية كما امتنع
في الاسماء المتمكنة لان اوائلها مفتوحة فلم يمتنع وقوع ياء التصغير الساكنة
بعدها بخلاف الاسماء المتمكنة فان اوائلها مضمومة فيمتنع وقوع التاء الساكنة
بعدها فان قيل فلم زادوا الالف في آخرها علامة للتصغير قيل لانها اسماء مبنية
يجعل في آخرها الف ليكون على صيغة لا يتصور دخول الحركة لتدل آلة الاعراب
عليه فاعرفه باب النسب فان قيل فلم زيدت الياء في النسب مشددة
مكسورا ما قبلها نحو زيدي وعمري وبغدادي ومصري وما اشبه ذلك قيل انما
انما كانت ياء تشبيها بياء الاضافة لان النسب في معنى الاضافة ولهذا كان
المتقدمون من النحويين يترجمونه بباب الاضافة وكانت الياء مشددة لان
النسب ابلغ من الاضافة فشددوا الاضافة الياء ليدل على هذا المعنى وكان
مكسورا ما قبلها توطيدا له فان قيل فلم حذفوا تاء التانيث في النسب
نحو قولهم في النسب الى مكة مكي وما اشبه ذلك قيل لخمسة اوجه الوجه الاول
انها انما حذفت ليلا يقع تاء التانيث في حشو الكلام وتاء التانيث لا يقع في
حشو الكلمة والوجه الثاني انما حذفت ليلا يودي الى الجمع بين تاي تانيث
في النسب الى المونث اذا كان المنسوب مونثا الا ترى انك اذا قلت في النسبة

الى الكوفة والبصرة فى المذكر رجل كوفتى وبصرتى لقلتك فى المونث امرة كوفتية
وبصرتية وجمع بين علامتى تانيث فى كلمة واحدة لا يجوز وحذفوا التآء من
المذكر ليلا يجمع بين علامتى تانيث فى المونث والوجه الثالث انما حذفت
لان يآء النسبة قد نزل منزلة تآء التانيث فى الفرق بين الواحد والجمع الا ترى انهم
قالوا رومى وروم وزنجى وزنج ففرقوا بين الواحد والجمع بيآء النسب كما فرقوا
بتآء التانيث بين الواحد والجمع فى قولهم نخلة ونخل وتمرة وتمر فلما وجدت المشابهة
بينهما من هذا الوجه لم يجمعوا بينهما كما لم يجمعوا بين علامتى تانيث والوجه الرابع
انما حذفت لان بين التآء وحكمها ان ينقلب فى الوقف هآء فلما كانت تتغير ولا يمكن
ان تجرى على حكمها فى ان يكون تارة تآء وتارة هآء كان حذفها اسهل عليهم
والوجه الخامس ان تآء التانيث بمنزلة اسم ضم الى اسم ولو نسب الى اسم ضم الى اسم
لحذفت الاسم الثانى فكذلك تحذف تآء التانيث فان قيل فلم حذفت
التآء من فعيلة او فعيلة كقولهم فى النسب الى جهنة جهنى والى ربيعة
ربعى دون يآء فعيل وفعيل كقولهم فى النسب الى نفيف نفيفى وفى
النسب الى هذيل هذيلى قيل انما وجب حذف التآء فى باب فعيلة
وفعيلة دون باب فعيل وفعيل لان باب فعيلة وفعيلة اجتمع
فيه سببان موجبان للحذف وهما طلب التخفيف وما يتبين التغيير
بحذف تآء التانيث وباب فعيل وفعيل ليس فيه الا سبب واحد وهو

طلب

طلب التخفيف فلما كان فى باب فعيلة وفعيلة سببان لزمه الحذف ولما كان فى باب
فعيل وفعيل سبب واحد لم يلزم الحذف فان قيل فلم فتحوا حنفى بالفتح وان كان
الكسر هو الاصل قيل لانهم قلبوا الكسرة فتحة طلبا للتخفيف كما قالوا فى النسب
الى شنقرة شنقرى والى نمرة نمرى بالفتح وان كان الاصل هو الكسر طلبا للتخفيف
الا ترى انهم لو قالوا اشقرى ونمرى بالكسر لادى الى توالى كسرتين بعد ما يآء مشددة
وذلك مستثقل فعدلوا عن الكسرة الى الفتحة فقالوا اشقرى ونمرى فكذلك هنا و
كذلك قالوا فى النسب الى على علوى بالفتح لانهم لما حذفوا اليآء الاولى التى هى الاصل
يآء فعيل بقى على وزن فعل فابدلوا من الكسرة فتحة فانقلبت اليآء الفا فحركها
وانفتاح ما قبلها فصار علاكر جا وعصا قلبوا الالف واوا فقالوا علوى كما
قالوا علوى رحوى وعصوى فان قيل فلم قلبت الف رحا وعصا واوا
قيل انما وجب قلب الالف واوا لانها ساكنة واليآء الاولى من يآء النسب ساكنة
والساكنان لا يجتمعان فوجب فيها القلب وكان القلب اولى من الحذف لكثرة
ما يلحق النسب من التغيير والتغيير بالحذف ابلغ من القلب واقوى فلهذا
كان القلب اولى وكان قلب الالف واوا اولى من قلبها يآء لانها لو قلبت
يآء لادى ذلك الى اجتماع الامثال الا ترى انك اذا قلت رحيى وعصيى لادى
ذلك الى اجتماع ثلث يآءات وذلك مستثقل فعدلوا عن اليآء الى الواو لانها اخف
من اجتماع الامثال فان قيل فلم قالوا فى النسب الى شجى شجوى قيل لانهم ابدلوا

من الكسرة فتحة للعلة التي ذكرناها فانقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
والحق بالمقصور نحو رحى وعصا فقالوا في سحوي كما قالوا رحوي وعصوي
فان قيل فلم قالوا في النسب الى مغزى وقاض مغزي ومغزوي وقاضي وقاضوي
قيل اما من قال مغزوي فابدل قلبت الالف من نفس الكلمة فابدل منها
واوا كما ابدل فيما كان على ثلثة احرف نحو رحوي وعصوي واما قاضوي
فابدلت من الكسرة فتحة وقلبت الياء الفا فصار قاضا كمغزى فقالوا قاضوي
كما قالوا مغزوي واما من قال مغزي بحذف الياء والالف فلان الالف
ساكنة والياء الاولى من النسب ساكنة والساكنان لا يجتمعان فحذفت الالف
لالتقاء الساكنين كما حذفت فيما كان على خمسة احرف نحو قولهم في النسب الى مرتجى
مرتجي والى مشترى مشتري قيل انما وجب حذف الالف والياء في الاسم اذا
كان على خمسة احرف لطول الكلمة واذا جاز الحذف فيما كان على اربعة احرف
لزم فيما زاد على ذلك فان قيل فلم لزم الحذف فيما كان على اربعة
احرف نحو قولهم في النسب الى شكى شكي والى حمرى حمري قيل لانه لما توالت
فيه ثلث حركات متواليات نزل منزلة ما كان على خمسة احرف لان الحركة قد
تنزل منزلة الحرف الا ترى انه يجوز ان ضدا تصرف ولا يجوز ان يصرف سعد
كما لا يجوز ان يصرف زينب لان حركة التخفيفة الفتحة بما كان على خمسة احرف
فان قيل فلم وجب حذف الياء المتحركة مما قبل آخره ياء مشددة نحو قولهم

في النسب

في النسب الى قولهم أسيد أسيدي وما اشبه ذلك قيل ليلا يجتمع اربع ياءات وكسرتان
وذلك مستثقل وانما وجب حذف حرف الحركة لان المقصود بالحذف التخفيف والحركة
اثقل من الساكنة وكان حذفها اولى ولانهم لو حذفوا الساكنة لكانت المتحركة
ينقلب الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فلذلك كان حذف المتحركة اولى فان قيل
فلم وجب قلب همزة التانيث في النسبة واوا في نحو قولهم في حمراء حمراوي ولم يجز
ذلك في النسب الى كساء وعلياء وما اشبه ذلك قيل لان همزة التانيث ثقيلة
لانها عوض عن علامة التانيث التي توجب ثقلا فوجب قلبها واوا واما همزة
كساء فلم يجب قلبها لانها منقلبة عن حرف اصلي فاجريت مجرى الهمزة الاصلية
نحو قرء ووضاء وكذلك الهمزة في علياء ملحقة بحرف اصلي فاجريت ايضا مجرى
الهمزة الاصلية وكما لا يجب قلب الهمزة الاصلية واوا في النسب فكذلك ما اجرى
مجراها فان قيل فلم وجب ارد الى الواحد في النسب الى الجمع كقولهم في النسب الى
الفرائض فرضي وما اشبه ذلك قيل لان نسبته الى الواحد تدل على كثرة نظرا
فيها وحكم الواحد من الفرائض كحكم الجمع فاذا كان حكم الواحد كحكم الجمع وجب الرد
الى الواحد لانه اخف في اللفظ مع انه الاصل فاما قولهم اماروي ومراوي فانما
نسبوا الى الجمع لانه صار اسما لشيء بعينه وليس المقصود منه ان يدل على ما يقتضيه
اللفظ من الجمع فلما صار اسما واحدا نزل منزلة الواحد فاعرفه باب اسماء
الصلات فان قيل لم سمي الذي والتي ومن وما واي اسماء الصلات قيل

لانها تفتقر الى الصلات توضحها وتبينها لانه لا يفهم معناها بانفسها الا ترى انك لو قلت
ذكرتها من غير صلة لم يفهم معناها بنفسها حتى يضم معناها الى شئ بعدها كقولك الذى
ابوه منطلق والذى ينطلق ابوه وكذلك التى اخوها ذاهب والتى تذهب اخوها وكذلك
سائرها وفى الذى اربع لغات بيآء ساكنة والذى بيآء مشددة واللذ بكسر الدال
من غير يآء واللذ بسكون الذال من غير يآء وكذلك فى التى اربع لغات بيآء ساكنة
والتى بيآء مشددة واللتِ بكسر التآء من غير يآء واللتْ بسكون التآء من غير
يآء والالف واللام فيهما زايدتان وليستا فيهما للتعريف لان التعريف بصلتها
وهى الجملة التى بعدها بدليل اخواتها نحو من وما ولو كانتا فيهما للتعريف لادى
ذلك الى ان يجتمع فيهما تعريفان وذلك لا يجوز فان قيل فلم ادخلت الذى والتى
فى الكلام قيل توصلا الى وصف المعارف بالجمل لانهم لما راوا النكرات توصف
بالمفردات والجمل نحو مررت برجل ذاهب ومررت برجل ابوه ذاهب اذ ذهب
اخوه وما اشبه ذلك ولم يجبوا ان يجعلوا النكرة اقوى من المعرفة وآثروا التسوية
بينهما جآء وا باسم ناقص لانهم الا بالجملة فجعلوها وصفا للمعرفة توصلا الى وصف
المعارف بالجمل كما اتوا بذو والذى بمعنى صاحب توصل الى الوصف باسمآء الاجناس
نحو مررت برجل ذى مال واتوا باى توصلا الى ندآء ما فيه الالف واللام نحو يا ايها
الرجل وما اشبه ذلك فان قيل فلم وجب العايد من الصلة الى الموصول قيل
لان العايد تعلقها بالموصول ويتمها ولهذا لم يجز ادير تفع زيد يخرج فى قولهم الذى

وج لانه يؤدى الى ان يخلو الصلة من العايد الى الموصول فان قيل فلم حذف فى قوله تعا
اهذا الذى بعث الله رسولا قيل لان العايد ضمير المنصوب المتصل والضمير المنصوب المتصل
يجوز حذفه وانما جاز حذفه لانه صار الاسم الموصول والفعل والفاعل والمفعول بمنزلة
شئ واحد فلما صارت هذه الاشيآء بمنزلة الشئ الواحد طلبوا لها التخفيف وكان حذف
المفعول اولى لان المفعول فضلة بخلاف غيره من هذه الاشيآء وكان حذفه اولى فان
قيل فهل يجوز ان يكون الاسمآء المفردة صلات قيل لا يجوز ذلك لان اسمآء الصلات
انما ادخلوها فى الكلام توصلا الى الوصف بالجمل كما اتوا بذو وتوصلا الى الوصف بالاجناس
وباى توصلا الى ندآء ما فيه الالف واللام وكما لا يجوز ذو فى غير الاجناس ولا يجوز بعد
اى الا ما فيه الالف واللام فكذلك هنا لا يجوز ان يكون الصلات الا جملا ولا يجوز
ان يكون مفردة واما قراءة من قرأ تماما على الذى احسن بالرفع فالتقدير فيه على الذى
هو احسن وكذلك قوله تع مثلا ما بعوضة بالرفع فتقديره ما هو بعوضة وكذلك
قوله انهم اشدت على الرحمن عتيا اى هو اشد فحذف المبتدا فى هذه المواضع كلها
وحذف المبتدا جايز فى كلامهم فان قيل فهذه الضمة فى آخر ضمة اعراب او ضمة
بنآء قيل اختلف النحويون فى ذلك فذهب سيبويه الى انها ضمة بنآء لانهم لما حذفوا
المبتدا من صلتها ودون سايراخواتها نقصت فبنيت على الضمة كقبل وبعد
والذى يدل على انهم بنوها لحذف المبتدا انهم لو اظهروا المبتدا فقالوا ضربت ايهم
هو فى الدار لنصبوا ولم يبنوا وذهب الخليل الى ان الضمة ضمة اعراب ويرفعه

على الحكاية والتقدير عندهم لنزعن من كل شيعة الذى يقال له ايهم وذهب يونس الى
الغاء العمل قبله وتنزيل العمل المؤثر فى الالغاء منزلة افعال القلوب والصحيح ما ذهب
اليه سيبويه واما قول الخليل انه مرفوع على الحكاية والحكاية انما يكون بعد وجود الكلام
فيعود الحكاية اليه وهذا الكلام يصح ابتداء من غير تقدير قول قائل قاله واما
قول يونس فضعيف لان العمل اذا كان مؤثرا لا يجوز الغاءه فان قيل فلم بنيت
اسماء الصلات قيل لوجهين احدهما ان الصلة لما كانت مع الموصول بمنزلة
كلمة واحدة صارت بمنزلة بعض الكلمة وبعض الكلمة مبنى والوجه الثانى ان هذه
الاسماء لما كانت لا تفيد مع كلمتين فصاعدا فان قيل فاى لم كانت معربة دون
سايو اخواتها قيل لوجهين احدهما انهم يعتمدون على الاصل فى الاعراب تنبيها
على ان الاصل فى الاسماء الاعراب كما ينوى العمل المضارع اذا اتصلت به نون
التاكيد او ضمير جماعة النساء تنبيها على ان الاصل فى الافعال البناء والوجه
الثانى انهم حملوها على نظيرها ونقيضها فنظيرها جزء ونقيضها كل وهما موجبان فكانت
معربة فاعرفه باب الاستفهام فان قيل كم حروف الاستفهام
قيل ثلثة احرف الهمزة وام وهل وما عدا هذه الثلثة فاسماء وظروف اقيمت
مقامها فاسماء من وكم وكيف والظروف اين ومتى واى حين واى يحكم عليها
بما يضاف اليه فاما الهمزة ولم فقد بينا حالهما فى باب العطف واما هل فيكون
استفهاما وبابين بمعنى قد قال الله تعالى هل اتى على الانسان اى قد اتى قال الشاعر

سائل

سائل فوارس يربوع لشدتنا اهل رأونا بسفح القف ذى الاكم اى قد رأونا ولا يجوز
ان يجعل هل استفهاما لان الهمزة للاستفهام وحرف الاستفهام لا يدخل على الاستفهام
فان قيل فلم اقامت العرب هذه الاسماء والظروف مقام حرف الاستفهام قيل انما اقاموها
مقام حرف الاستفهام توسعا فى الكلام ولكل واحد منها موضع يختص به فمن سؤال
عمن يعقل وما سؤال عما لا يعقل وكم سؤال عن العدد وكيف سؤال عن الحال وايان
واتى سؤال عن المكان ومتى واى حين وايان سؤال عن الزمان واى يحكم عليها بما
يضاف اليه فانها لا تكون الا مضافة الا ترى انك لو قلت من عندك لوجب ان يقول
بجيبه زيد او عمرو وما اشبه ذلك ولو قال فرس او حمار لم يجز لان من سؤال
عمن يعقل لا عما يعقل وكذلك لو قلت اين زيد لوجب ان يقول فى الدار او فى المسجد
وما اشبه ذلك ولو قلت يوم الجمعة لم يجز لان اين سؤال عن مكان لا عن الزمان
وكذلك لو قلت متى تخرج لوجب ان يقول يوم الجمعة او يوم السبت وما اشبه ذلك ولو قال
فى الدار او فى المسجد لم يجز لان متى سؤال عن الزمان لا عن المكان وكذلك سائر ما
فان قيل فلم اقاموا هذه الكلم مقام حرف واحد وهى همزة الاستفهام وهم يتوخون
الايجاز والاختصار فى الكلم قيل انما فعلوا ذلك فى المبالغة فى طلب الايجاز و
الاختصار وذلك لان هذه الكلم تشتمل على الجنس الذى يدل عليه الا ترى ان من تشتمل
على جميع الادميين وكذلك سائرها فلما كانت تشتمل على هذه الاجناس كان فيها فايدة
ليست فى الهمزة الا ترى انك لو قلت ازيد عندك لجاز ان لا يكون زيد عنده فيقول

لا يحتاج الى ان يعيد السوال وتعد شخصا شخصا وربما لا تذكر الشخص الذى هو عنده
فلا يحصل لك الجواب عمن عنده لانه لا يلزمه ذلك فى سوالك فلما كان ذلك يودى
الى التطويل لان استيعاب الاشخاص مستحيل اتى بلفظة يشتمل على جميع من يعقل
وهى من فاقاموها مقام الهمزة ليلزم السوال الجواب عمن عنده وكذلك لو قلت
ازى الدار زيد او فى المسجد جاز ان لا يكون فى واحد منهما فتقول انى الدار ولا
فى المسجد فيحتاج ايضا ان يعيد السوال وتعد مكانا وربما لا تذكر المكان الذى
هو فيه فلا يحصل لك الجواب عن مكانه لانه لا يلزمه ذلك فى سوالك فلما كان ذلك
يودى الى التطويل اتى باين لانها تشتمل على جميع الامكنة ليلزم السوال الجواب
عن مكانه وكذلك لو قلت ايخرج زيد يوم السبت فجاز ان لا يخرج فى ذلك اليوم
فيحتاج ايضا الى تكرير السوال وربما لا تذكر ذلك الوقت الذى يخرج فيه فلما كان
ذلك يودى الى التطويل اقاموا متى مقامها لانها تشتمل على جميع الازمنة كما يشتمل
اين على جميع الامكنة وكذلك سايرها فلذلك لم يغن من الايجاز والاختصار اقاموها
مقام الهمزة فان قيل فلم كانت مبنية ما عدا ايا قيل انما بنيت لانها تضمنت معنى
حرف الاستفهام وهو الهمزة واما اى وانى اعربت وان كانت قد تضمنت
معنى حرف الاستفهام لما بيناه فى باب الصلات قبل باب الحكاية
فان قيل لم ادخلت الحكاية الكلام قيل لانها تزيل الالتباس وتزيد التوسع
فى الكلام فان قيل فهل يجوز الحكاية فى غير الاسم العلم والكنية قيل اختلف

العرب فى ذلك فمن العرب من يجيز الحكاية فى المعارف كلها دون النكرات قال الشاعر
سمعت الناس ينتجعون غيثا فقلت لصيدح انتجعى بلالا فقال الناس
بالرفع كانه سمع قائلا يقول الناس ينتجعون غيثا فحكى الاسم مرفوعا كما سمع ومن العرب
من يجيز الحكاية فى المعرفة والنكرة ومن ذلك قول بعضهم وقد قيل له عندى عمرتان
فقال هات عمرتين واما اهل الحجاز فيخصونها بالاسم العلم والكنية فيقولون اذا رايت
زيدا من زيدا واذا قالت مررت بزيد من زيد فيجعلون من فى موضع رفع بالابتداء
وزيد فى موضع الخبر ويحكون الاعراب ويكون الحركة قائمة مقام الرفعة التى
تجب لخبر المبتداء واما بنو تميم فلا يحكون ويقولون من زيد بالرفع فى جميع الاحوال
فيجعلون من فى موضع رفع لانه مبتدا وزيد هو الخبر ولا يحكون الاعراب وهو القياس
والذى يدل على ذلك ان اهل الحجاز يوافقون بنى تميم فى العطف والوصف فالعطف
كقولك اذا اتاك القائل رايت زيدا وعمرا من زيدٌ ومن عمرٌ ولقولك اذا اتاك القائل
رايت زيدا الظريف من زيد الظريف فان قيل فلم خص اهل الحجاز الحكاية بالاسم
العلم والكنية قيل لان الاسم العلم والكنية غير انفكاك عن وضعهما فلما دخلهما
التغيير فالتغيير يونس بالتغيير فان قيل فلم رفع اهل الحجاز مع العطف و
الوصف قيل لارتفاع اللبس فان قيل فما هذه الزيادات التى تلحق
من فى الاستفهام عن النكرة فى الوقف فى حالة الرفع والنصب والجر والتانيث
والتثنية والجمع نحو منو ومنا ومنى ومنان ومنين ومنون ومنة ومنتان

ومتين ومنات مثل ص اعراب اولا قيل بنى التغيرات الوقف وليست باعراب
والدليل على ذلك من وجهين احدهما ان من مبنية والمبنى لا يلحقه الاعراب والوجه
الثانى ان الاعراب يثبت فى الوصل ويسقط فى الوقف وهذا عكس الاعراب
يثبت فى الوقف ويسقط فى الوصل فدل على انه ليس باعراب فاما قول الشاعر
اثوانا دى فقلت منون انتم فقالوا الجن قلت عموا ظلاما فاثبت النون
فى حالة الوصل فالجواب من وجهين احدهما انه اجرى الوصل مجرى الوقف لضرورة
الشعر واذا كان ذلك للضرورة فلا يكون فيه حجة والوجه الثانى انه يجوز ان يكون
من قبيلة من يعرب من وقد حكى سيبويه انه من العرب من يقول من ضرب منّ منًا
كما تقول ضرب رجل رجلًا ولم يقع الكلام فى لغة من اعربها وانما لم يقع فى لغة من
بناها منون فى هذه اللغة بمنزلة قام الزيدون وعلى كل حال فهو من القليل
الذى لا يقاس عليه فاعرفه باب المخاطب فان قيل ما ضابط هذا
الباب قيل ان يجعل اول كلامك للمسئول عنه الغايب وآخره للمسئول المخاطب
فتقول اذا سالت رجلًا عن رجل كيف ذاك الرجل يا رجل واذا سالته عن رجلين
قلت كيف ذانك الرجلان يا رجل واذا سالته عن رجال قلت كيف اولئك الرجال
يا رجل واذا سالت رجلا عن امراة قلت كيف تلك المراة يا رجل واذا سالته
عن امراتين قلت كيف تانك المراتان يا رجل واذا سالته عن نسوة قلت كيف
اولئك النسوة يا رجل واذا سالت امرأة عن امرأة قلت كيف تلكما امراة يا امرأة

واذا

واذا سالتهما عن امرتين قلت كيف تانكما المراتان يا امراة واذا سالتهما عن نسوة
قلت كيف اولئكن النسوة يا امراة واذا سالت امرأة عن رجل قلت كيف ذاك
الرجل يا امرأة واذا سالتهما عن رجلين قلت كيف ذانك الرجلان يا امراة
واذا سالتهما عن رجال قلت كيف اولئك الرجال يا امرأة واذا سالت اثنين عن امرأة
قلت كيف تلكما المرأة يا رجلان قال اسمع الم انهكما عن تلكما الشجرة واذا خاطبت
نسوة واشرت الى رجل قلت كيف ذلكن الرجل يا نسوة قال اسمع فذلكن الذى
لمتننى فيه وعلى هذا قياس هذا الباب فان قيل فلم قدم المشار اليه الغايب قيل
غاية بالمسئول عنه والكاف بعد اسماء الاشارة وهى ذلك وتلك واولئك لمجرد الخطاب
ولا موضع لها من الاعراب لانه لو كان لها موضع من الاعراب لكان موضعها الجر بالاضافة
وذلك محال لان اسماء الاشارة معارف والمعارف لا يضاف فصارت بمنزلة الكاف
فى انحاك لان ما فيه الالف واللام لا يضاف وبمنزلة الكاف فى اياك لانه مضمر ومضمرات
كلها معارف والمعارف لا يضاف واللام فى ذلك وتلك زائدة للتنبيه كما فى
هذا ولهذا لا يجوز ان تقول ها ذلك ولا ها تلك والاصل فى اللام ان تكون
ساكنة فان قيل فلم كسرت اللام فى ذلك وحدها قيل انما كسرت لوجهين
احدهما انها كسرت لالتقاء الساكنين لسكونها وسكون الالف قبلها والثانى
انها كسرت لئلا يلتبس بلام الملك الا ترى انك لو قلت ذلك بفتح اللام لالتبس
وتوهم السامع ان المراد به ان هذا الشئ ملك لك فلما كان يودى الى الالتباس كسرت

اللام لازالة هذا الالتباس وانما فتحت كاف الخطاب في المذكر وكسرت في المونث للفرق
بينهما والكاف في تلكما ايضا للخطاب وما علامة التثنية وكذلك الكاف ايضا في
اولئكم للخطاب والميم والواو المحذوفة علامة للجمع المذكر وكذلك الكاف ايضا
في اولئكن للخطاب والنون المشددة علامة لجمع المونث ومن العرب من يأتي بالكاف
مفردة في التثنية والجمع على خطاب الواحد اذا فهم المعنى قال الله تع ذلك
بما قدمت ايديكم ولم يقل ذلكم وقيل انما افرد لانه اراد به الجمع كانه قال
ذلك ايها الجمع والجمع لفظ مفرد فاعرفه باب الالفات فان قيل فعلكم
ضربا الالفات التي تدخل اوائل الكلم قيل على ضربين همزة وصل وهمزة
قطع فهمزة الوصل هي التي تتصل ما قبلها بما بعدها في الوصل ولذلك
سميت همزة الوصل وهمزة القطع هي التي تقطع ما قبلها عن الاتصال بما
بعدها ولذلك سميت همزة القطع فان قيل ففي ماذا تدخل همزة الوصل
من الكلم قيل في جميع اقسام الكلم من الاسم والفعل والحرف اما الاسم فيدخل
منه على اسم ليس بمصدر وعلى اسم هو مصدر فاما ما ليس بمصدر فابن
وابنة وابنان وابنتان واسم واسبد امرء وامرأة وايمن وايم فالهمزة
دخلت في اوائل هذه الكلم عوضا عن اللام المحذوفة منها ما عدا امرأ وامرأة
وايمنا فان امرء وامرأة فانما دخلت عليهما لانهما لما كانا على حرفين همزة وهمزة
معدن التغيير نزلا منزلة الاسم الذي قد حذف منه اللام فاذا دخلت الهمزة

عليهما

عليهما كما ادخلت على ما حذف منه اللام واما ايمن فهو جمع يمين الا انهم وصلوها
لكثرة الاستعمال وقيل انهم حذفوها حذفا وزيدت الهمزة في اوله ليتمكن الابتداء
بالساكن واما كان مصدرا فنحو انطلاق وانقطاع واحمار واحمرار واستخراج
واعذيدان واخرواط واسحنكاك واستلقاء واحرنجام واستظهار وما
اشبه ذلك واما الفعل فيدخل همزة الوصل منه على افعال من المصادر نحو
انطلق واقتطع واحمر واحمار واستخرج واعذودن واخروط واسحنكك
واستلق واحرنجم واستظهر وما اشبه ذلك وانما دخلت همزة الوصل في اوائل
من الافعال ومصادرها لئلا يبتدأ بالساكن وكذلك ايضا تدخل همزة على امثلة
الامر من الفعل الذي يكون فيه ما بعد حرف المضارعة نحو اذهل واضرب واسمع
لئلا يبتدأ بالساكن واما الحرف فلا يدخل همزة الوصل منه الا في واحد وهو
لام التعريف نحو الرجل والغلام وما اشبه ذلك في قول سيبويه للعلة التي ذكرناها
واما الخليل فذهب الى ان الالف واللام زيدتا معا للتعريف الا انهم جعلوا الهمزة
همزة وصل لكثرة الاستعمال فان قيل فلم فتحت الهمزة مع لام التعريف والف
ايمن قيل اما الهمزة مع لام التعريف فحركت لثلثة اوجه الوجه الاول ان الهمزة لما
دخلت عليه لام التعريف وهي حرف اراد وا ان يجعلوها مخالفة للهمزة التي تدخل
على الاسم والفعل والوجه الثاني ان الحرف ثقل فاختاروا له الفتح لانه اخف
المحركات والوجه الثالث ان الهمزة مع لام التعريف يكثر دورها في الكلام فاختاروا

لها اخف الحركات وهو الفتح واما همزة ايمن فانما بنيت على الفتح لوجهين احدهما
ان الاصل فيهما ان يكون همزة قطع مفتوحة فاذا وصلت لكثرة الاستعمال
بقيت حركتها على ما كانت عليه والثاني انها فتحت كان هذا الاسم نائبا عن حرف
القسم وهو الواو فلما ناب عن الحرف شبه بالحرف وهو لام التعريف فوجب ان
يفتح همزته كما فتحت لام التعريف فان قيل فلم ضمت الهمزة في نحو ادخل
وكسرت في نحو اضرب وما اشبه ذلك قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب
البصريون الى ان الاصل في همزة الوصل الكسر وانما ضمت في نحو ادخل وما
اشبهه لان الخروج من كسر الى ضم مستثقل ولهذا ليس في كلام العرب شيء على
وزن فعل وذهب الكوفيون الى ان همزة الوصل مبنية على ثالث المستقبل
فان كان مكسورا كسرت وان كان مضموما ضممت وما عدا ما ذكرناه في همزة
الوصل فهو همزة قطع لان همزة القطع لبس لها اصل يحضرنا غيرها نذكر
بينهما فرقا على جهة التقريب فنقول نفرق بين همزة الوصل وهمزة القطع
في الاسماء بالتصغير فان ثبتت في التصغير فهي همزة قطع وان سقطت فهي
همزة وصل نحو همزة اب وابن فالهمزة في اب همزة قطع لانها تثبت
في التصغير لانك تقول في تصغيره أُبَيّ والهمزة في ابن همزة وصل لانها تسقط
في التصغير لانك تقول في تصغيره بُنَيّ ونفرق بين همزة الوصل وهمزة القطع في
الافعال بان يكون ياء المضارع منه مفتوحة او مضمومة فان كانت مفتوحة فهي

همزة

همزة وصل نحو ما قدمنا وان كانت مضمومة فهي همزة قطع نحو اجمل واحسن وما اشبه
ذلك لانك تقول في المضارع يُجمل ويُحسن وما اشبه ذلك وهمزة مصدره ايضا همزة
قطع كالفعل وانما كسرت من اجمال ونحوه ليلا يلتبس بالجمع فانهم لو قالوا احمل
يُحمل احمالا بفتح الهمزة في المصدر لالتبس بجمع حمل فلما كان ذلك يؤدي الى التلبس
كسروا الهمزة لازالة التلبس فان قيل فلم فتحوا في المضارعة من الثلاثي وضمت
في الرباعي قيل لان الثلاثي اكثر من الرباعي والفتحة اخف من الضمة فاعطوا
الاكثر الاخف والاقل الاثقل ليعادلوا بينهما فان قيل فالخماسي والسداسي
اقل من الرباعي فهلا وجب ضمة قيل انما وجب فتحه لوجهين احدهما ان الثقل
في الثلاثي اكثر من الرباعي فلما وجب حمل على احدهما كان حمل الاكثر اولى من الحمل
على الاقل والثاني ان الخماسي والسداسي يثقلان لكثرة حروفهما فلو ضموهما على الضم
وذلك لا يجوز فاعطوهما اخف الحركات وهو الفتح على ان بعض العرب يضم حرف المضارعة
منهما فيقول يُطلق ويُستخرج بضم حرف المضارعة حملا على الرباعي فاعرفه

باب الامالة

فان قيل ما الامالة قيل ان يجوا بالفتحة نحو الكسرة وبالياء
فان قيل فلم ادخلت الامالة الكلام قيل طلبا للتشاكل لئلا يختلف الاصوات
فتنافر وهي تختص بلغة اهل الحجاز ومن جاورهم من بني تميم وغيرهم وهي فرع
على التفخيم والتفخيم هو الاصل بدليل ان الامالة تفتقر الى اسباب توجبها
وليس التفخيم كذلك فان قيل فما الاسباب التي توجب الامالة قيل

فائدة في الثقل

لا الفتحة

ه الكسرة في اللفظ او كسرة تعرض للحرف في بعض المواضع او يا موجودة في اللفظ
اولان الالف منقلبة عن الياء اولان الالف تنزل منزلة المنقلبة عن الياء والامالة
للامالة هذه ستة اسباب توجب الامالة فاما الامالة للكسرة في اللفظ فنحو
قولهم في عالم عالم وفي سالم سالم واما الامالة لكسرة تعرض للحرف في بعض المواضع
فنحو قولهم في خاب خابَ واما الامالة للياء فنحو قولهم في شيبان سيبان وفي
غيلان غَيلان واما الامالة لان الالف تنقلب عن الياء فنحو قولهم في رماح رِماح
وفي رمى رَمِى واما الامالة لان الالف تنزل منزلة المنقلبة عن الياء فنحو قولهم في
حبارى حبارِى وفي سكارى سكارَى واما الامالة فنحو رايت عمادا وقرات
كتابا فان قيل فما يمنع من الامالة قيل حروف الاستعلاء والاطباق وهي الصاد
والضاد والطاء والظاء والعين والخاء والقاف فهذه سبعة احرف تمنع الامالة
فان قيل فلم منعت هذه الاحرف الامالة قيل لان هذه الاحرف تستعلي
ويتصل باجنحة الاعلى فتجذب الالف الى الفتح وتمنعه من السفل بالامالة
فان قيل فلم اذا وقعت بعد الالف مفتوحة منعت الامالة واذا وقعت
مكسورة قبلها لم تمنع قيل انما منعت من الامالة اذا وقعت مفتوحة بعد الالف
لانه يودي الى التصعد بعد الانحدار لان الامالة تقتضي الانحدار وهذه
الحروف تقتضي التصعد فلو امتلت هنا لادى الى التصعد بعد الانحدار
وذلك صعب بعيد فلهذا منعت من الامالة بخلاف ما اذا وقعت مكسورة

قبل

قبل الالف فانه لا يودي الى ذلك فاذا امتلت المستعلي مكسورا اضعفت استعلائه
اذا املت انحدرت بعد تصعد والانحدار بعد التصعد سهل خفيف فبان
الفرق بينهما فان قيل فهلا جازت الامالة اذا وقعت قبل الالف مفتوحة
في نحو صامت وذلك انحدار بعد تصعد قيل لان حرف المستعلي
اذا كان مفتوحا جاز استعلاؤه فامتنعت الامالة بخلاف ما اذا كان مكسورا
لان الكسرة تضعف استعلاءه فصارت سلما الى جواز الامالة ولم يكن جواز
الامالة هناك لانه انحدار بعد تصعد فقط وانما كان كذلك لان الكسرة اضعفت
استعلاءه ولانه انحدار بعد تصعد فباعتبار هذين الوصفين جازت الامالة
وهنا وان وجد احدهما وهو كونه انحدارا بعد تصعد فلم يوجد الآخر وهو تضعيف
حرف الاستعلاء بالكسرة لانتهى سلم الى جواز الامالة فالامالة في نحو ضرب المثال
مع الكسرة بمنزلة النزول من موضع عال بدرجة او سلم والامالة مع غير الكسرة
بمنزلة النزول من موضع عال من غير درجة او سلم فبان الفرق بينهما فان قيل
فلم اذا كانت الراء مفتوحة او مضمومة منعت من الامالة واذا كانت مكسورة
اوجبت الامالة قيل لان الراء حرف تكرير فاذا كانت مفتوحة او مضمومة
فكانه قد اجتمع فيها كسرتان فتحتان او ضمتان فلذلك منعت من الامالة
واما اذا كانت مكسورة فكانه قد اجتمع فيه كسرتان فلذلك اوجبت الامالة
فان قيل فلم علبت الراء المكسورة حروف الاستعلاء في نحو عطارد و

الرآء المفتوحة نحو دار القرار وما اشبه ذلك فتقل انما علت الامالة للرآء المكسورة
مع حرف مستعلى لان الكسرة فى الرآء اكتسبت تكريرا فقويت لان حركة
تقوى بقوة الحرف الذى تجعلها فصارت الكسرة فيها بمنزلة كسرتين فعلت تسفلها
تصعد بمستعلى وكما علت الرآء المكسورة بحرف مستعلى فكذلك الرآء المفتوحة
شبهة بها فان قتل فلم لا يدخل الامالة فى حرف قتل لان الامالة ضرب
من التصرف او لبدل الالف على ان اصلها ياء والحرف لا يتصرف ولا يكون الفها
منقلبة عن واو ولا ياء فان قتل فلم جازت الامالة فى بلى وفى النداء
قتل أما بلى فانما امتلت لانها اعست عن الجملة واما فى النداء فانما امتلت
لانها قامت مقام الفعل فجازت امالتها كالفعل باب الوقف
فان قتل على كم وجها يكون الوقف قتل على خمسة اوجه السكون وحذف
الحركة والتنوين والاشمام وهو ان يضم شفتيك من غير صوت وهذا
يدركه البصر والصرير والتشديد وهو ان يشدد الحرف الاخير كقولهذا عمرو وهذا
خالد والاتباع وهو ان تحرك ما قبل الحرف الاخير اذا كان ساكنا وحركة الحرف
الاخير فى الرفع والجر نحو هذا بكر ومررت ببكر فان قتل فلم خصوا الوقف
بهذه الوجوه الخمسة قتل اما السكون فلان فيه راحة المتكلم بنبغى لان
يكون عند الفراغ من الكلمة والوقف عليها والراحة بالسكون لا بالحركة
فان قتل فلم ابدلوا من التنوين الفا فى حال النصب ولم يبدلوا من التنوين

واوا فى حال الرفع ولا ياء فى حال الجر قتل لوجهين احدهما ان ابدلوا من التنوين الفا فى حال
النصب لخفة الفتحة بخلاف الرفع والجر فان الضمة والكسرة ثقيلتان والوجه
الثانى انهم لو ابدلوا من التنوين واوا فى حال الرفع لكان ذلك يودى الى ان يكون
اسم متمكن فى آخره واو قبلها ضمة وليس فى كلام العرب اسم متمكن فى آخره واو قبلها
ضمة ولو ابدلوا من التنوين ياء فى حالة الجر لكان ذلك يودى ان يلتبس ياء المتكلم
فلذلك لم يبدلوا منه ياء على انه من العرب من يبدل فى حالة الرفع واوا وفى حالة الجر
ياء وهى لغة قليلة ومنهم من لا يبدل فى حالة النصب الفا كما لا يبدل فى حالة الرفع
واوا ولا فى حالة الجر ياء وهو اللغات لا ابدال فى حالة النصب وترك الابدال
فى حالة الرفع والجر على ما بيناه واما الاشمام فالمراد به ان يبين ان لهذه الكلمة
حال حركة فى حال الوصل وذلك الروم والتشديد فان قتل فلم لم يجز
الاشمام فى حالة الجر قتل لانه يودى الى تسوية الخلقة واما الاتباع فلانه لما
وجب التحريك لالتقاء الساكنين اختاروا الضمة فى حال الرفع لانها الحركة
التى كانت فى حالة النصب فكانت اولى من غيرها قال الشاعر انا ابن ماوية اذ جد النقر
وكذلك حكم الكسر فى قول الآخر ارتنى محلا على ساقها فهش الفؤاد لذال المحل
بكسر الخاء وبجيم فان قتل فهلا جاز ذلك فى حالة النصب كما جاز فى حالة الرفع
والجر قتل لان حروف الاعراب يلزمه الحركة اذا كان منونا فى حالة النصب نحو قولك
رايت بكرا ولا تلزمه فى حالة الرفع والجر فان قتل فهلا جاز فيما لم يكن فيه تنوين

في نحو فلك رايت ابكر قيل حملا على ما فيه التنوين لان الاصل هو التنكير فان قيل
فهلا جاز ان يقال هذا اعدل بضم الدال ومررت بالبشر بكسر الشين في الوقف
كما يقال هذا بكر ومررت ببكر قيل لانهم لو قالوا هذا اعدل بضم الدال لادى
ذلك الى اثبات ما لا نظير له في كلامهم شيء على وزن فعل فلما كان ذلك يودي
الى اثبات ما لا نظير له في كلامهم عدلوا عن الضم الى الكسر كما قالوا في جمع حقو احق
وحو احو وقلنس قلانس فقالوا هذا اعدل بكسر الدال لان له نظيرا في كلامهم
ابل واطل ولم يقولوا مررت بالبشر بكسر الشين لانه ليس في الاسماء شيء على وزن
فعل الا دئل اسم دويبة ودر ويم اسم للسنة وهما اسمان نقلا الى الاسمية
وحكى بعضهم دعل فلما كان ذلك يودي الى اثبات ما لا نظير له في كلامهم رفضوه
وعدلوا عن الكسر الى الضم فقالوا مررت بالبشر بضم الشين لان له نظيرا في كلامهم
نحو طنب وحمص فاعرفه باب الادغام فان قيل ما الادغام قيل
ان تصل حرفا بحرف مثله من غير ان تفصل بينهما بحركة او وقف فينبوا
اللسان عنهما نبوة واحدة فان قيل فعلى كم ضربا الادغام قيل على ضربين
ادغام حرف في مثله من غير قلب وادغام حرف في مقاربه بعد القلب فاما
ادغام الحرف في مثله فنحو شد ورد والاصل شدد وردد الا انه لما اجتمع
حرفان متحركان من جنس واحد سكنوا الاول منهما وادغموه في الثاني وحكم
المضارع في الادغام حكم الماضي نحو يشد ويرد وما اشبه ذلك واما ادغام

حرف في مقاربه فهو ان تبدل احدهما من جنس الآخر وتدغمه فيه نحو الحق كلفة وانهل
قطنا واسلخ غنمك وادمغ خلقا وما اشبه ذلك غير انه للطريق الى معرفة
تقارب الحروف قبل معرفتها ومعرفة مخارجها واقسامها وهي تسعة وعشرون
حرفا وهي معروفة وقد بلغ خمسة وثلثين حرفا بحروف مستحسنة وهي النون الخفيفة
وهمزة بين بين والالف الممالة والالف التفخيم وهي التي تجاذبها الواو والصاد
كالصلوة والشين كالجيم ويبلغ تسعا واربعين حرفا بحروف غير مستحسنة وهي
القاف التي بين القاف والكاف والكاف التي بين الجيم والكاف وتحيم التي تعز
كالكاف والجيم التي كالسين والضاد التي كالسين والطاء التي كالتاء والظاء
التي كالتاء والتاء التي كالثاء وحكى ابو بكر ابن مرزبان الصاد الضعيفة تبدلة
من التاء وحكى ان منهم من يقول في اثردن اصرد ومخارجها ستة عشر مخرجا فالاول
للهمزة والالف والهاء وهو من اقصى الحلق مما يلي الصدر والثاني للعين والحاء
وهو من وسط الحلق والثالث للغين والخاء وهو من ادنى الحلق مما يلي الفم
والرابع للقاف وهو من اقصى اللسان وما فوقه من الحنك والخامس للكاف وهو
اسفل من ذلك واقرب الى مقدم الفم والسادس للجيم والشين والياء
وهو من وسط اللسان بينه وبين الحنك الاعلى والسابع للضاد وهو من اول
حافة اللسان وما يليها من الاضراس وهي من اي جانب الايسر اسهل والثامن
للام وهو من ادنى حافة اللسان الى منتهى طرفه والتاسع للنون وهو من

فوق ذلك فريق الثنايا والعاشر للراء، وهومن مخرج النون الا ان الراء ادخل
بطرف اللسان في الفم ولها تكرير في مخرجها ويحاذي عشر للظاء، والدال والتاء،
وهومن بين طرف اللسان واصول الثنايا العلى والثاني عشر للصاد والسين
والزاء، وهومن بين طرف اللسان فويق الثنايا السفلى وتسمى بين الحروف
الثلثة حروف الصفير والثالث عشر للثاء، والذال والظاء، وهومن بين طرف
اللسان واطراف الثنايا العلى والرابع عشر للفاء، وهومن باطن الشفة السفلى
واطراف الثنايا العلى ويخامس عشر للباء، وميم والواو وهومن بين الشفتين
والسادس عشر للنون بخفيفة وهومن بخياشم ولا عمل للسان فيها فهذه مخارج
الحروف وهي تنقسم الى مهموسة ومجهورة ومطبقة ومنفتحة ومصمتة والشديدة
والرخوة ومنطبقة ومفتوحة ومستعلية ومنخفضة ومعتلة فالمهموسة
عشرة احرف الهاء، ويحاء، وخاء، والكاف والسين والشين والصاد والتاء والثاء
والفاء، وتجمعها سحسه شخثك خصفة ومجهورة ماعدا من العشرة
وهي تسعة عشر حرفا ومنفتحة ستة احرف اللام والنون والراء، والميم والياء،
والفاء، وتجمعها فتى من لب ومصمتة ماعدا من الستة والشديدة ثمانية
احرف ايضا وتجمعها اجدت طبقك وكذلك ما بين الشديدة والرخوة
ثمانية احرف وتجمعها تودى لامع والرخوة ماعداها ومنطبقة اربعة احرف الصاد
والضاد والطاء، والظاء، ومفتوحة ماعدا من الاربعة ومستعلية

سبعة احرف اربعة منها هي التي ذكرناها منطبقة والثلثة الاخيرة الغاف والعين والخاء،
والمنخفضة ماعدا من السبعة والمعتلة اربعة احرف الهمزة وحروف المد واللين
وهي الالف والواو والياء، ومعنى المهموسة انها حروف اضعف الاعتماد في
موضعها فجرى النفس معها خفاء والهمس الصوت الخفي فلذلك سميت مهموسة
ومعنى المجهورة انها حروف اشبع الاعتماد في موضعها فمنعت النفس ان يجري معها
فجرت ظاهرة وجهر هو الاظهار ولذلك سميت مجهورة ومعنى المذلقة انها حروف لها
فضل اعتماد على ذلق اللسان وهو طرفه ولذلك سميت مذلقة ومعنى
المصمتة الحاق حروف ليس لها ذلك الاعتماد على ذلق اللسان واصمتت بان
يختص بالبناء اذا كانت الكلمة رباعية او خماسية ولذلك سميت مصمتة ومعنى
الشديدة انها حروف صلبة لا يجري فيها الصوت ولذلك سميت شديدة ومعنى
الرخوة انها حروف ضعيفة يجري فيها الصوت ولذلك سميت رخوة ومعنى ما
بين الشديدة والرخوة انها حروف لا مغرطة في الصلابة ولا ظاهرة في الضعف
بل في اعتدال بينهما ولذلك كانت بين الشديدة والرخوة ومعنى المنطبقة
انها حروف يرتفع بها اللسان الى الحنك الاعلى فينطبق عليها فيصير محصورة
ولذلك منطبقة ومعنى المفتوحة انها حروف لا يرتفع اللسان بها الى الحنك
الاعلى فيستفتح عنها ولذلك سميت مفتوحة ومعنى المستعلية انها تستعلي
الحنك الاعلى ولذلك سميت مستعلية ومعنى المنخفضة عكس ذلك ومعنى المعتلة

انها حروف تتغير بانقلاب بعضها الى البعض بالعلل الموجبة فلذلك سميت معتلة
وسميت الالف والياء والواو حروف المد واللين واما المد فلان الصوت يمتد
واما اللين فلانها لانت في مخارجها واتسعت واسهل منها مخرجا الالف
وسميت الهاوي الهوية في تحلق فهذا ما اردنا ان نذكره من معرفة مخارج
الحروف واقسامها التي تعرف بها تقارب الحروف فبعضها من بعض فان قيل
فلم جاز ان يدغم الباء في الميم لتقاربهما ولا يجوز ان يدغم الميم في الباء قيل
انما لم يجز ان يدغم الميم في الباء في نحو اكرم بكرا كما يجوز ان تدغم الباء في الميم
في نحو اصحب مطرا لان الميم فيها زيادة صوت وهي الغنة فلو ادغمت في الباء
لذهب الغنة التي فيها بخلاف الباء فانه ليس فيها غنة تذهب بالادغام
وكذلك ايضا لا يجوز ان يدغم الزاي في اللام كما يجوز ان يدغم اللام في الزاي
لان في الزاي زيادة صوت وهو تكرير فلو ادغمت في اللام لذهب التكرير الذي
فيها بالادغام بخلاف اللام فانه ليس فيها تكرير فيذهب بالادغام فاما
ما روي عن ابي عمرو بن العلاء من ادغام الراء في اللام في قوله تعالى نغفر لكم خطاياكم
فالعلماء ينسبون الغلط في ذلك الى الراوي لا الى عمرو لان عمرا افصح
من الراوي فتوهم ادغاما وكذلك كل حرف فيه زيادة صوت لا يدغم فيما هو
انقص صوتا منه وانما لم يجز ادغام حرف فيما هو انقص صوتا منه لانه
يؤدي الى الاجحاف به وابطال ما له من الفصل على مقاربه فان قيل

فلام

فلام التعريف في كم حرفا يدغم فيقال في ثلثة عشر حرفا وهي التاء والثاء والدال و
الذال والزاء والراء والسين والشين والصاد والضاد والطاء و
الظاء والنون نحو التايب والثايب والداعي والذاكر والراهب والزاهر
والساهر والشاكر والصابر والضامر والطالع والظافر والناصر فهي
احد عشر حرفا من حروف طرف اللسان وحرفان يخالطان طرف اللسان وهما
الضاد والسين وانما ادغمت لام التعريف في هذه الحروف لوجهين احدهما
ان هذه الحروف مقاربة بها والوجه الثاني ان هذه اللام كثرت دورانها في الكلام
ولهذا يدخل في سايرالاسماء سوى اسماء الاعلام والاسماء غير المتمكنة ولما
اجتمع فيها المقاربة لهذه الحروف وكثرة دورانها في الكلام لزم فيها الادغام
واما من اظهر اللام على الاصل فمن الشاذ الذي لا يعتد به فان قيل فما
الاصل في ست وما تصغيره قيل اما ست فاصلها سدس بدليل
قولهم في تصغيره سديس وتكسيره اسداس الا انهم ابدلوا من السين
تاء كما ابدلوا من التاء سينا في اتخذ فقال استخذ فلما ابدلوا هنا من
السين تاء صار الى سدت ثم ادغموا الدال في التاء فصار الى ست واما
بلعنبر فاصلها بنو العنبس الا انهم حذفوا الحرف المعتل لسكونه
وسكون اللام ولم يمكنهم الادغام لحركة النون وسكون اللام فحذفوا
النون بدلا من الادغام ومن ذلك قولهم تلعم يريدون بني العم شعر

اذا غاب عنّوا عنك بلحم لم تكن ضليعا ولم يعطف عليك العواطف ومن
ذلك قولهم علمآء بنو فلان يريدون على عمآء شعر عداة طفت علمآء بكر
بن وابل وعجنا صدور خيل بحو تيم يريدون على عمآء وهذا ليس
بمطرد في القياس وانما دعاهم الى ذلك كثرة الاستعمال وهو
من الشاذ الذى لا يقاس عليه فاعرفه انشاء الله تعالى
والله اعلم بالصواب واليه يرجع والمآب
تم الكتاب بعون الملك الوهاب على يدى
اضعف العباد واحوجهم الى رحمة الملك
الحسيب الوفى محمد الله بن عطا الله بن سعيب
السروى جعلهم الله من اصحاب الصراط
السوى فى ثالث شهر
مبارك ذى القعدة
سنة ثمان وسبعين
وتسعمية محمد
بلاله

ستتبع خطوطى فى الدفاتر برمته

واغلق تحت التراب رميم